جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

قضايا التخطيط والتنمية في مصر
رقم (١٦)

الإنفاق العام
والإستقرار الاقتصادي في مصر
١٩٧٠ - ١٩٧٩

ابريل ١٩٨١

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يلعب الانفاق العام دورا هاما فى النظم الاقتصادية المعاصرة ، سواء فى الدول الراسمالية والاشتراكية المتقدمه ، او فى الدول الآخذة فى النمو. ويمكن القول ان فلسفة الانفاق العام قد تطورت فى القرن العشرين تطورا جذريا فبعد ان كان هذا الانفاق يقتصر على تأدية وظائف الدولة التقليدية كالأمن العام والقضاء وتنفيذ الاشغال العامه (الرى والصرف والمواصلات ...) وبعض المسائل المتصلة بالرفاهه العامه كتحسين الصحة والتعليم والاعانات الاجتماعيه ، امتد نطاق الانفاق العام ليشمل امورا هامة تتعلق بآليات سير النظام الاقتصادى والمحافظة على استقراره .

وتستهدف هذه الدراسة ايضاح الدور الذى لعبه الانفاق العام فى مجال الاستقرار الاقتصادى بمصر ، فقد حرصت الدراسة اولا على تحديد المقصود بالاستقرار الاقتصادى فى حالة البلاد النامية . ذلك انه اذا كانت اهداف الاستقرار الاقتصادى بالبلاد الراسمالية المتقدمه تتمثل فى المحافظة على حالة التشغيل الكامل وتلافى اوضاع التضخم والكساد ، والعمل على توازن ميزان المدفوعات ، فان سياسات الاستقرار الاقتصادى بالبلاد النامية يجب أن تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على استمرار تحقيق المعدلات المرتفعة لها عن طريق التشغيل الرشيد لمختلف الموارد ، مع تحقيق الاستقرار السعرى والنقدى الملائم لاستمرار عمليات الدفع المستمر لعجلات التنمية دون حدوث ضغوط داخلية او خارجية .

فى ظل هذا المفهوم للاستقرار الاقتصادى بالبلاد النامية ، فان هذه الدراسه تتضمن اربعة فصول اساسية وذلك من اجل تحديد الدور الذى لعبه الانفاق العام بمصر فى مجال الاستقرار الاقتصادى خلال الفترة بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ . وهنا تجدر الاشارة الى ما شهدته هذه الفترة من امور هامه فى تاريخ مصر المعاصر. ومن هذه الامور الاستعدادات الضخمه التى كانت تجرى فى السنوات الاولى من السبعينات من

اجل خوض حرب اكتوبر ١٩٧٣ وما تطلبته من زيادة واضحة فى الانفاق العام وخصوصا ما كان منه متعلقا بالانفاق الحربى والطوارئ وتكوين المخزونات السلعية الاستراتيجية. كما شهدت هذه الفترة وقوع الحرب فى اكتوبر ١٩٧٣ وما اعقبها من محاولات لحل النزاع العربى الاسرائيلى. كما ارتبطت هذه الفترة بانتهاج مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى، وهى السياسة التى اعطت فيها الدولة عناية خاصة لنشاط راس المال الخاص، المحلى والاجنبى، وحدثت فيها تغيرات كثيرة، بل وجذرية فى السياسات النقدية والمالية والتجارية للاقتصاد المصرى. هذا بالاضافة الى موجة التضخم العالمى، التى صاحبتها خسائر واضحة فى تكاليف واردات الدول النامية ومصر.

ومن هنا فان اى دراسة علمية جادة، تحاول ان تتصدى لتحليل سياسة الانفاق العام بمصر فى مجال الاستقرار الاقتصادى لا بد وان تراعى تلك الامور الجوهرية او العلامات البارزة السابقة على مجرى السنوات السبعينية الماضية. فقد كان لهذه الامور تأثيرها الواضح على الانفاق العام من ناحية، كما كان للانفاق العام نفسه دورا لا يمكن انكاره لمواجهة هذه الامور من ناحية اخرى.

وقد انقسمت الدراسة الحالية الى اربعة فصول اساسية، بعد فصل تمهيدى. اختص الفصل الاول بدراسة مدى مساهمة الانفاق العام فى النمو الذى تحقق للاقتصاد المصرى خلال الفترة محل الدراسة. وانصب الفصل الثانى على بيان الدور الذى لعبه هذا الانفاق فى مجال مكافحة البطالة وتحقيق التشغيل الكامل للموارد البشرية للاقتصاد المصرى. وتناول الفصل الثالث تحليل تأثير الانفاق العام على ميزان المدفوعات المصرى. وهنا تركز الدراسة اضواءها على بنود الانفاق العام الذى كان له تأثير ايجابى على هذا الميزان، وعلى البنود التى كان لها تأثير سلبى عليه اما الفصل الرابع والاخير، فقد استهدف بيان العلاقة القائمة بين الانفاق العام ومشكلة التضخم بمصر، وذلك من خلال متابعة وتحليل كيفية تمويل العجز الجارى والعجز الراسمالى للانفاق العام، وعلاقة ذلك كله بكمية النقود المتداولة وبحجم المديونية الخارجية وباتجاه الاسعار نحو الارتفاع.

وهنا تنبغى الاشارة الى ان هذه الدراسة حاولت فقط تحليل العلاقة بين الانفاق العام وعناصر الاستقرار الاقتصادى (تحقيق النمو، التشغيل الكامل للعمالة المصرية، توازن ميزان

المدفوعات وتحقيق الاستقرار السعرى) كما حدثت خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٩ دون ان تتعرض لاقتراح السياسات الملائمه لتحقيق ظروف افضل للاستقرار الاقتصادى بمصر. وربما تكون النقطه الاخيرة احد الموضوعات الهامه التى ستعتنى بها " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر " فى المستقبل باذن الله .

واخيرا يسعدنى ان اسجل الشكر للدكتور رمزى زكى الخبير الاول بالمعهد الذى قام باعداد هذه الدراسه .

والله ولى التوفيق

مدير المعهد

(دكتور كمال الجنزورى)

ابريل ١٩٨١

المحتويـــــات

صفحه

مدخل تمهيدى : مفهوم وابعاد الاستقرار الاقتصادى فى الدول النامية ١

الفصل الاول : الانفاق الاستثمارى والنمو الاقتصادى فى مصـــر

ـ مقدمـــه ٧

ـ الدور القيادى للانفاق الاستثمارى العام ١٠

ـ تطور الانفاق الاستثمارى العام ١٤

ـ دور الانفاق الاستثمارى العام فى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومـــى ١٥

ـ نصيب الاستثمار العام فى النمو الاقتصادى ١٨

الفصل الثانى : الانفاق العام ومشكلة التشغيل الكامل للعمالة فى مصر

ـ مقدمـــه ٢٣

ـ دور الانفاق العام فى مجال التوظف ٢٤

الفصل الثالث : الانفاق العام وميزان المدفوعات المصرى

ـ مقدمه ٤١

ـ عناصر الانفاق العام المؤثرة على زيادة الواردات ٤٣

١ ـ تزايد الانفاق العام المخصص لاستيراد المواد الغذائية ٤٣

٢ ـ ارتفاع نسبة المكون الاجنبى فى الانفاق الاستثمارى العام ٤٨

٣ ـ ارتفاع نسبة الواردات الوسيطة اللازمه لتشغيل القطاع الحكومى والقطاع العـــام ٥٠

٤ ـ عناصر اخرى فى الانفاق العام ادت الى زيادة العجز بميـــزان المدفوعـــات ٥٢

ـ عناصر الانفاق العام المؤثرة على زيادة حصيلة النقد الاجنبى ٥٨

١ ـ قناة السويس ٥٩

٢ ـ قطاع السياحه ٦٣

٣ ـ قطاع البترول ٦٨

الفصل الرابع : الانفاق العام ومشكلة التضخم فى مصر

ـ مقدمه ٧٤

ـ تطور الانفاق العام ومكوناته ٧٦

ـ تطور العجز العام للعمليات المالية للدولة ٨٤

١ ـ العجز الجارى ٨٨

٢ ـ العجز الراسمالى ٩٤

ـ مواجهة العجز العام ١٠١

ـ تأثير مواجهة العجز العام على المستوى العام للاسعار ١٠٢

١ ـ الاثر التضخمى للقروض الخارجية ١٠٥

٢ ـ الاثر التضخمى للتمويل المصرفى للعجز العام ١١٨

مدخل تمهيـــــــدى

مفهوم وأبعاد الاستقرار الاقتصادى فى الدول الناميـــــة

ينبغى لنا أن نفرق جيدا بين المعنى الذى يحمله مصطلح "الاستقرار الاقتصادى " Economic Stability فى حالة البلاد الرأسمالية المتقدمة ، وبين المعنى الذى يحمله هذا المصطلح فى حالة بلد نام كمصر. ففى حالة البلاد الرأسمالية المتقدمة ، يقصد عادة بالاستقرار الاقتصادى ، تلك الحالة التى يتحقق فيها استقرار التشغيل الكامل وتفادى حالات التضخم والكساد (أى الاستقرار السعرى). وقد أفاضت الكتب والمراجع الكلاسيكية التى ظهرت فى أعقاب الكساد الكبير (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) فى شرح هذه الحالة ومانتطلبه من سياسات فى فترات التغير الدورى (الدورات الاقتصادية Bisiness Cycle) التى تمر بها دوما هذه البلاد . [1] كما ارتبط الاهتمام بهذه القضية بتطور التحليل الاقتصادى فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى وظهور كثير من الأدوات التحليلية الهامة ، مثل المضاعف Multiplier والمعجل Accelerator ، الخ ، وباعطاء ثقل كبير للدور الذى يمكن أن يلعبه الانفاق العام فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى. ومع التطور الذى طرأ على اقتصاديات الدول الرأسمالية ، وبالذات فى الخمسينيات والسبعينيات من هذا القرن ، أضاف الاقتصاديون لمعنى الاستقرار الاقتصادى بعدا ثالثا ، هو توازن ميزان المدفوعات . وهكذا أصبح مصطلح الاستقرار الاقتصادى ، فى عرف الكثير من الاقتصاديين بالبلاد الغربية ، ينصرف الى تحقيق ثلاثة أمور هامة ، وهى : التشغيل الكامل ، واستقرار الاسعار ، وتوازن ميزان المدفوعات . وهذه الأمور أصبحت تعرف باسم " مثلث أهداف السياسة الاقتصادية ذو الزوايا الثلاثة الذهبية ".

---

(١) See for example : A.H. Hansen " Monetary Theory & Fiscal Policy Mc Graw Hill, I949 , G. Haberler " Prosperity & Depression " 3rd edition I94I, G.M. Keynes, the General theory of Employment , Interest & Money", McMillan ,London I963; R.A., Gordan: the Goal of Full Employment" John Wiley, New York I967 ; A.M. Okun (ed) "the Battle Against Unemployment" Norton, I965.

على أننا اذا انتقلنا الى حالة البلاد النامية، او التى تسعى للنمو ، فان المعنى الذى يحملـه مصطلى الاستقرار الاقتصادى لابد وأن يحمل معانى مختلفة عن تلك التى يحملها فى حالة البلاد الرأسمالية المتقدمة . وهذا الاختلاف بفرضه ويحتمه طبيعة الاختلاف الجذرى القائم بين هذه الدول والـدول المتخلفة . وهو الاختلاف الذى يبلور فى النهاية بين حالة التقدم وحالة التخلف .

فمن ناحية ، نلاحظ ،أولا ، اذ لان كانت مشكلة البلاد الرأسمالية المتقدمة هى المحافظـة على حالة التشغيل الكامل للطاقات الانتاجية المتقدمة وللموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة، فان مشكلة البلاد النامية ، ومنها مصر، تتمثل أساسا فى كيفية بناء هذه الطاقات. وهو مايعنى فى النهاية تحقيـق التنمية الاقتصادية والاستخدام الرشيد لمختلف مواردها المادية والمالية والبشرية. ومن هنا ، يكون مـن العبث اذن ، القول ، بأن سياسة الاستقرار الاقتصادى فى البلاد النامية يجب أن تستهدف المحافظة على استمرار التشغيل الكامل لان هذا التشغيل الكامل غير موجود أصلا ومن ثم لايجوز الكلام عن اسـتمرار وجوده ، بل الصحيح القول أن تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى هذه الدول انما يعنى ضرورة بناء التنمية واستمرارها . أى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو والمحافظة على تحقيق هذه المعدلات بشكل مستمر .

ومن ناحية أخرى ،نلاحظ ثانيا ،أنه بينما أن سياسات الاستقرار الاقتصادى بالبلاد الرأسماليـة المتقدمة تهدف الى علاج مشكلة البطالة الدورية التى تنتاب النظم الرأسمالية فى مرحلة الكساد[1]، ومايتطلبه

---

(١) ينبغى التنويه هنا ، بأن الغالبية العظمى من الاقتصاديين الغربيين لاتعنى بحالة التشغيل (التوظف) الكامل الانتفاء الكامل والمطلق لحالة البطالة . فهم لايستبعدون من حالة التشغيل الكامل حـالات البطالة الاحتكاكية ، ووجود معدل مقبول (طبيعى) للبطالة يتراوح مابين٣ ـ ٥٪ من مجموع القوى العاملة ففى أمريكا على سبيل المثال ، نجد أن الاقتصاديين يشيرون الى تحقق حالة التوظف الكامل اذا لم يتجاوز معدل البطالة ٤٪ من اجمالى القوة العاملة . وفى بريطانيا (فى عام ١٩٤٤) كان من المقبول الزعم بوجـود حالة التوظف الكامل اذا لم يتعد معدل البطالة٣٪ ولكن فى أعقاب الحرب العالمية الاخيرة انخفض المعدل المقبول (نظريا) الى ٢٪ للحكم على تواجد حالة التوظف الكامل من عدمها . انظر :

Richard G. Lipsey" An Introduction to Positive Economics" Fourth edition , ELBS, I976, p. 479.

ذلك من تزايد في الانفاق العام على الاشغال العامة ، فان هذا الهدف في حالة البلاد النامية يكتسب مضمونا مختلفا تماما عن حالة البلاد الرأسمالية المتقدمة . فمشكلة البلاد النامية في هذا الخصوص لاتتمثل في علاج مشكلة البطالة الدورية ، انما علاج قضية البطالة البنيانية (الهيكلية) اللازمة لمشكلة التخلف ، والتي تتمثل في مختلف الوان البطالة المقنعة والسافرة والموسمية . وهي أنواع محددة من البطالة تسود في هذه البلاد نتيجة لاختلاف النمو الحادث بين نمو السكان والقوة العاملة من ناحية ، وبين نمو فرص التوظف من ناحية أخرى . ولا يشك أحد في أن علاج مشكلة البطالة البنائية في حالة البلاد النامية تعد أحد المعايير الهامة للحكم على مدى فاعلية الانفاق العام في هذه البلاد . وعلاج هذه المشكلة ، بشكل صحيح ، لايكون عن طريق زيادة الانفاق العام على الاشغال العامة ، ايا كان الامر ، كما هو الحال في البلاد الرأسمالية المتقدمة ، وانما عن طريق خلق فرص التوظف من خلال تزايد معدلات الاستثمار وتغيير هيكل الانتاج القومي والاختيار الملائم للتكنولوجيا .

ومن ناحية ثالثة ، نلاحظ أيضا ، أنه لان كانت سياسات الاستقرار الاقتصادي بالبلاد الرأسمالية تهدف الى تلافي موجات التضخم والانكماش التي كثيرا ماتصاب بها هذه الدول خلال مراحل الدورة الاقتصادية ، وبما يعنيه ذلك من ضرورة المحافظة دون حدوث تغيرات فجائية ومستمرة في المستوى العام للأسعار ، فان مشكلة البلاد النامية في هذا الخصوص تعد جد مختلفة تماما عن حالة البلاد الرأسمالية المتقدمة . فمن المعلوم أن موجات التضخم التي تسود الدول الرأسمالية تعود الى سيطرة الاحتكارات ، والى أخطاء السياسات النقدية والمالية . وهي تعكس ، في التحليل الاخير ، مجموعة معينة من القوانين الاقتصادية التي تتحكم في مسار وحركة الاقتصاد الرأسمالي المتقدم . أما في حالة البلاد النامية فان موجات التضخم فيها تعود أساسا الى مجموعة معينة من الاختلالات الهيكلية الرابضة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتخلف . وليست الجوانب المالية والنقدية للتضخم في هذه الدول ، الا انعكاسا لهذه الاختلالات . فالهيكل عن أن التضخم في البلاد النامية يعود ، في جزء منه ، الى تزايد الاعتماد على العالم الخارجي والذي يتمثل في اعتماد هذه الدول على الدول الاخرى في الحصول على حاجاتها من المواد الغذائية والوسيطة والاستثمارية ، فضلا عن رأس المال الاجنبي[1] وهذا الاعتماد ، الذي أخذ شكلا متزايدا في الحقبة الاخيرة ، يجعل هذه الدول فريسة سهلة للوقوع في أنياب التضخم المستورد . أضف الى ذلك حقيقة هامة ، وهي أن

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : دكتور رمزي زكي — علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة في النمو ،

طبيعة عملية التنمية ، وماتولده من اختلالات ، وخصوصا فى مراحلها الاولى ، عادة ماتؤدى الى خلق بعض الضغوط التضخمية . وليس هناك من بديل ، لتلافى هذه الضغوط ، سوى ايقاف عملية التنمية نفسها . غير أن ذلك أمر ، بالطبع ، غير مقبول .

ومن ناحية رابعة ، ينبغى لنا أن نلاحظ أن مشكلة اختلال ميزان المدفوعات بالبلاد الرأسمالية المتقدمة ، وخصوصا فى وضعها الراهن ، لاتعكس اختلالا هيكليا ، أى اختلالا فى طبيعة بنيان الانتاج القومى ، وانما تعكس محصلة نهائية لقوى الصراع والمنافسة القائمة الآن بين التكتلات والمجموعات الاقتصادية الكبرى فى السوق العالمى .[1] كما أنها نتيجة حتمية لانهيار نظام النقد الدولى ، وتعويم عملات هذه الدول الخ . اما فى البلاد النامية ، فان اختلال ميزان المدفوعات هو ، فى الحقيقة ، اختلال هيكلى ، بمعنى انه يعكس ، فى التحليل الاخير ، اختلالا بنيانيا يقوم بين هيكل الانتاج القومى وقوى الطلب الكلى ، بين قوى الاستهلاك وقوى الادخار ، بين حجم الاستثمار وبين مصادر التمويل المحلية المتاحة . وهذا الاختلال هو أمر حتمى ، فى المراحل الاولى من التنمية ، نظرا لما يتطلبه الدفع المتتالى لها من نمو الواردات بمعدل أكبر من معدل نمو الصادرات . غير أن استمرار عملية التنمية ، دون ضغوط داخلية وخارجية يتطلب معالجة هذا الاختلال ، والا تعرضت عملية التنمية لقوى معاكسة لها .

وعلى أية حال ، نستطيع مما سبق ان نستخلص ، ان اهداف سياسات الاستقرار الاقتصادى بالبلاد الرأسمالية المتقدمة تختلف أيما اختلاف عن حالة البلاد النامية . فبينما تستهدف سياسة الاستقرار الاقتصادى بالبلاد الرأسمالية استمرار حالة التشغيل الكامل وتلافى أوضاع التضخم والكساد والعمل على استعادة التوازن

= مذكرة خارجية رقم (٦٩١) ، القاهرة ١٩٦٦ ، وانظر أيضا دراسة تحليلية لتفسير التضخم بمصر ١٩٦٠ ١٩٧٦ ، سلسلة : قضايا التخطيط والتنمية ، التى يصدرها معهد التخطيط القومى . أغسطس ١٩٧٩ رقم (٩) .

(١) وتتمثل هذه القوى أساسا فى مجموعة دول أوربا الغربية ، واليابان ، والولايات المتحدة الأمريكية .

فى ميزان المدفوعات ، فان سياسات الاستقرار الاقتصادى بالبلاد النامية يجب أن تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على استمرار تحقيق المعدلات المرتفعة لها عن طريق التشغيل الرشيد لمختلف مواردها المادية والبشرية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعرى والنقدى الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية دون ضغوط خارجية وداخلية .

فى ضوء هذه الخلفية التى حددناها لمصطلح " الاستقرار الاقتصادى " فى حالة البلاد النامية ، سنحاول الآن أن نلقى بالاضواء على الدور الذى قام به الانفاق العام بمصر فى هذا الصدد . وسوف نهتم أساسا بالقضايا الآتية :

١ — الانفاق الاستثمارى والنمو الاقتصادى فى مصر .
٢ — الانفاق العام ومشكلة التشغيل الكامل للعمالة فى مصر .
٣ — الانفاق العام وميزان المدفوعات المصرى .
٤ — الانفاق العام ومشكلة التضخم بمصر .

الفصـــــل الأول

الانفاق الاستثمارى والنمو الاقتصادى فى مصـــر

مقدمـــة :

تبدأ فترة هذه الدراسة (١٩٧٠ ــ ١٩٧٨) ومصر محملة بخسائر جسيمة نتيجة لحرب ٥ يونيـــو ١٩٦٧ . وهذه الخسائر قد أثرت أيضا تأثير على نمو الاقتصاد المصرى . فمن ناحية فقدت مصر كل شبـــه جزيرة سيناء وما بها من ثروات طبيعية (حقول البترول أساسا) . كما أغلقت قناة السويس وضاع معها ما كانت تأتى به من حصيلة هامة للنقد الأجنبى . كما تأثرت حركة السياحة وما تمثله من موارد ، نتيجة لتعرض المنطقـة لحالة اللاسلم واللاحرب التى سادت خلال هذه الفترة . ناهيك عن الخسائر التى فقدتها مصر فى مواردهـــا البشرية وما كانت تمثله من قوى عاملة وخبرة عالية الكفاءة ، فضلا عن تدمير جانب هام من الطاقات الانتاجية فى منطقة قناة السويس . أضف الى ذلك الاجهاد الشديد الذى تعرضت له شبكة البنية الاساسية واستخدامهـا فى المجهود الحربى . ويضاف الى ذلك ، بطبيعة الحال ، الاثر الذى نجم عن الحرب على كيفية تخصيص الموارد الاقتصادية فيما بين الاغراض الحربية والاغراض الاقتصادية .

فكل هذه الخسائر والآثار كانت تمثل فى حقيقة الأمر ، ضياعا فى موارد مصر الاقتصادية التى كـــان من الممكن أن تستخدم ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، فى دفع عجلات النمو للاقتصاد المصرى[1] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الخسائر الاقتصادية التى تحملتها مصر نتيجة للحرب العربية الاسرائيلية منـــذ عدوان ١٩٦٧ انظر :
د . ابراهيم العيسوى ، د . على نصار : محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التى الحقتها الحـــرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧ ، منشورة فى : الاقتصاد المصرى فى ربع قرن . الهيئـــة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص١٢٧ ــ ١٥٦ .
ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة قد قدرت الخسائر الاقتصادية لمصر طبقا لخمسة بدائل مختلفة وكانت نتيجة التقدير كما يلى (بالبليون جنيه وبأسعار ١٩٧٥) .

البديـــل	الاول	الثانـــى	الثالـــث	الرابـــع	الخامـــس
الخسائر	٢٣٫٢٤٩	٢٤٫٠٤١	٢٠٫١٠٨	٢٣٫٧٧٨	١٧٫٠٥٢

ومن هنا تعرض النمو الاقتصادى لمصر لتقهقر واضح .

وطبقا لتقديرات البنك الدولى ، نجد أن معدل الاستثمار القومى ، كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى قد تطور خلال الفترة ٦٦/١٩٦٧ — ١٩٧٣ كما يلى[١] :

الفترة	معدل الاستثمار
٦٦/١٩٦٧	١٥ر١ ٪
٦٧/١٩٦٨	١٣ر٤ ٪
٦٨/١٩٦٩	١١ر٩ ٪
٦٩/١٩٧٠	١٤ر٤ ٪
٧٠/١٩٧١	١٣ر٠ ٪
٧١/١٩٧٢	١٢ر٨ ٪
١٩٧٣	١٣ر١ ٪
متوسط الفترة	١٣ر٤ ٪

ولكان من الطبيعى فى ظل تواضع معدل الاستثمار الذى تحقق خلال هذه الفترة أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى . فقد هبط هذا المعدل الى ٢ر٩٪ خلال الفترة ٦٦/١٩٦٧ — ٧٠/١٩٧١ ، ثم سجل ارتفاعا ملحوظا خلال عامى ٧١/١٩٧٢ و ١٩٧٣ حيث وصل الى ٤ر٢٪ ، ٧ر٤٪ على التوالى[٢].

---

(١) انظر هذه التقديرات فى :

Khalid Ikram (Coordinating Author): Egypt, Economic Management in a Period of Transition, The Report of a mission sent to the Arab Republic of Egypt by the World Bank, The John Hopkins University Press, 1980, p 396 - 397

(٢) المرجع الآنف الذكر ، ص ٤٠٢ ، ٤٠٣ والمعدلات هنا محسوبة على أساس تكلفة العوامل .

وبعد انتهاء الحرب فى عام ١٩٧٣ ، ومع اعلان مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادى ومع التزايد الذى حدث فى قدرة مصر فى الحصول على القروض الاجنبية ، تزايد معدل الاستثمار بشكل ملحوظ خلال الفترة ١٩٧٤ حتى عام ١٩٧٨ ، بالرغم من تواضع معدلات الادخار المحلى التى تحققت خلال نفس الفترة . وقد اتجه معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للتزايد . وطبقا لبيانات البنك الدولى نجد أن التطور فى معدل الاستثمار ومعدل النمو قد اتخذ الشكل التالى : (١)

السنة	معدل الاستثمار	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى
١٩٧٤	١٧٫٤ ٪	٣٫٢
١٩٧٥	٢٧٫٣ ٪	٩٫٨
١٩٧٦	٢٤٫١ ٪	١٠٫٢
١٩٧٧	٢٥٫٣ ٪	٧٫٣
١٩٧٨	٢٧٫٩٪	٨٫٢
متوسط الفترة	٢٤٫٤٪	٧٫٧

ورغم أنه لاتوجد علاقة ارتباط قوية بين التغير فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى والتغير فى معدل الاستثمار على مدار السنوات التى تغطيها الدراسة ، الا أنه يمكن ملاحظة تزامن انخفاض معدل الاستثمار وتدهور معدل النمو للناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة الاولى من الدراسة (٧٠/٦٩ ــ ١٩٧٣) ، كما أن تزايد معدل النمو للناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة الثانية (٧٤ ــ ١٩٧٨) قد واكبه ارتفاع لابأس به فى معدل الاستثمار القومى .

ولكن بالرغم من عظم الدور الذى يلعبه الانفاق الاستثمارى (عموما) فى دفع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ، الا أن هذا الدور لم يزاول تأثيره كاملا خلال الفترة محل الدراسة وذلك للقيود الآتية :

---

(١) نفس المصدر السالف الذكر ، ص ٤٠٣ .

١ - قيد النقد الاجنبى ، حيث أن ندرة العملات الاجنبية التى تلزم لتغطية المكون الاجنبى للاستثمار كانت حجر عثرة أمام تنفيذ المشروعات الاستثمارية . (١)

٢ - محدودية قطاع المقاولات والتشييد على التنفيذ ، بسبب ندرة مواد البناء ومعدات التشييد ، وهجرة العمالة الفنية وغير الفنية التى تلزم هذا القطاع ، فضلا عن الصعوبات التمويلية الممثلة فى زيادة مستحقات هذا القطاع تجاه القطاعات الاقتصادية الأخرى .

٣ - صعوبات التمويل المحلى ، بسبب عدم وجود ارتباط واضح بين الخطة الاستثمارية وخطة الجهاز المصرفى فى منح الائتمان .

٤ - كثرة التعديلات والتغيرات التى طرأت على القطاع العام خلال الفترة محل الدراسة ، الامر الذى أخر تنفيذ كثير من المشروعات وارجائها الى حين تتضح الامور التنظيمية والمؤسسية لشركات القطاع العام .

وعلى أية حال ، فانه بالرغم من شدة تأثير هذه القيود فى اعاقة تأثير الانفاق الاستثمارى على معدل نمو الدخل القومى بمصر ، لازال لهذا الانفاق قوة التأثير الاساسى فى دفع عجلات النمو للاقتصاد المصرى .

الدور القيادى للانفاق الاستثمارى العام :

واذا حاولنا الآن أن نحدد العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادى والانفاق العام بمصر ، فاننا نود أن نشير فى البداية ، الى أن هذه العلاقة يمكن أن تتضح لنا من خلال الثقل النسبى الذى يمثله الانفاق الاستثمارى العام من جملة الانفاق الاستثمارى . فكلما كان هذا الثقل كبيرا ، كانت العلاقة بين هذ

---

(١) وتبدو أهمية هذا القيد اذا ماعلمنا أن المكون الاجنبى للاستثمار لايقل عن ٤٠٪ من اجمالى الاستثمار على المستوى القومى .

الانفاق والنمو الاقتصادى وثيقة (مع افتراضنا أن المحدد الأساسى لمعدل النمو هو الانفاق الاستثمارى) [1] .

وحتى ندرك أهمية الدور الذى يلعبه الاستثمار العام فى التنمية الاقتصادية ، ومن ثم فى دفع معدل النمو الاقتصادى بمصر ، يكفى أن نعلم أن حوالى ٩٠٪ من اجمالى الاستثمارات التى تمت بالاقتصاد المصرى خلال الفترة ٧١ — ١٩٧٦ انما اضطلع بها القطاع العام ، أما النسبة الباقية (١٠٪) فيقوم بها القطاع الخاص ، بالرغم من أن القطاع الخاص بمصر يستحوذ على قدر كبير من الفائض الاقتصادى سواء أكان ذلك فى القطاع الزراعى ، أو فى القطاعات الاخرى (الصناعات المتوسطة والصغيرة وفى قطاع الخدمات وقطاع التوزيع والمال) . ومع ذلك تنبغى الاشارة فى هذا الصدد ، الى أن الوزن النسبى لنصيب القطاع الخاص فى اجمالى الاستثمارات المنفذة قد بدأ يتجه نحو التزايد فى السنوات الاخيرة (انظر الجدول ١) نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى وما وفرته من مزايا وضمانات وحوافز للقطاع الخاص . ولكن لا يجوز الادعاء بأن القطاع الخاص أصبح يستحوذ الآن على الثقل الرئيسى فى مجال الاستثمار القومى . وتأسيسا على هذه الحقيقة يمكن القول ، أن التغير الذى يحدث فى مجال الانفاق الاستثمارى العام تكون له بالتأكيد انعكاسات واضحة على عدم استقرار معدل النمو الاقتصادى .

---

(١) انظر فى دراسة العلاقة بين معدل الاستثمار ومعدل نمو الدخل القومى عموما وفى حالة الاقتصاد المصرى خصوصا : د . محمد سلطان أبو على — اختبار نموذج هارود ودومار كنموذج للتنمية بالاشارة الى التجربة المصرية ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد رقم ٣٥٢ ، ابريل ١٩٧٣ ، د . هناء خير الله — الملامح الكلية للاقتصاد المصرى ١٩٦٠ — ١٩٧٣ ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٦٧ ، يناير ١٩٧٧ . د . السيد عبد العزيز دحيه : الطاقة الاستيعابية والتنمية الاقتصادية ، مذكرة خارجية رقم ١٢٦٥ ، معهد التخطيط القومى يونيو ١٩٨٠ ، د . رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٥٤ وما بعدها .

جدول (١) تطور التوزيع النسبى لاجمالى الاستثمار
فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص للفـــــــــترة ٧١/٧٢ ـ ١٩٧٦

السنوات	اجمالى الاستثمار	النصيب النسبى	
		للقطاع العام	للقطاع الخاص
١٩٧٢/٧١	١٠٠	٨٩ر٠	١١ر٠
١٩٧٣	١٠٠	٩١ر٩	٨ر١
١٩٧٤	١٠٠	٩٥ر٧	٤ر٣
١٩٧٥	١٠٠	٨٥ر٥	١٤ر٥
١٩٧٦	١٠٠	٨٢ر٢	١٧ر٨

المصدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن عشر ، العدد الثالث والرابع ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥٠ .

جدول (٢) الأهمية النسبية لمكونات الانفاق العام الأساسية فى مصـــــر (٪)

بيان / السنة	الباب الأول الأجور	الباب الثانى النفقات الجارية والتحويلية	الباب الثالث الاستخدامات الاستثمارية	الباب الرابع التحويلات الرأسمالية	الاجمالى
١٩٧٠/١٩٦٩	٢٧٫٣٩	٤٨٫٢٣	٨٫١٨	١٦٫٢٠	١٠٠
١٩٧١/١٩٧٠	٢٧٫٩٣	٤٤٫٨٥	٧٫٢٤	١٩٫٩٨	١٠٠
١٩٧٢/١٩٧١	٢٨٫٨٢	٤٦٫٢٣	٨٫٨٥	١٦٫١٠	١٠٠
١٩٧٣	٢٢٫٨٢	٥٢٫٥٠	٦٫٤٧	١٨٫٢١	١٠٠
١٩٧٤	٢٢٫٦٥	٥٠٫٩٥	٧٫٦٢	١٨٫٧٨	١٠٠
١٩٧٥	١٧٫١٧	٥٧٫٨٥	٧٫١٠	١٧٫٨٨	١٠٠
١٩٧٦	١٩٫٥٣	٥٦٫٢١	١١٫٦٩	١٢٫٥٧	١٠٠
١٩٧٧	٢٠٫٣٢	٥٣٫٠٤	٨٫٦٠	١٨٫٠٤	١٠٠
١٩٧٨	٢٨٫٥٠	٥٣٫١٨	١٥٫٧٠	٢٫٦٢	١٠٠
متوسط الفترة ٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٧٣	٢٦٫٧٥	٤٧٫٩٥	٧٫٧٠	١٧٫٦٠	١٠٠
متوسط الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨	٢١٫٦٣	٥٤٫٢٤	١٠٫١٥	١٣٫٩٨	١٠٠

المصدر : تقارير متعددة للجهاز المركزى للمحاسبات .

تطور الانفاق الاستثمارى العام :

تعرض الانفاق الاستثمارى للاقتصاد المصرى ، خلال الفترة محل الدراسة ، لتغيرات واضحة وقوية . وهذه التغيرات كانت نتاجا للظروف العسكرية والاقتصادية التى سادت خلال هذه الفترة . فخلال السنوات الاربعة الاولى من الفترة محل الدراسة (٦٩/٧٠ ـ ١٩٧٣) كانت كل الجهود الاقتصادية والوطنية متجهة بشكل رئيسى للاستعداد لخوض حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ مع العدو الاسرائيلى . وهذه الاستعدادات قد استنفدت كثيرا من موارد مصر الاقتصادية والبشرية . ومن هنا كان من الطبيعى أن يكون الثقل الرئيسى للانفاق العام متجها الى الانفاق الحربى وكان لذلك تأثير واضح فيما أمكن تخصيصه للانفاق على الاستثمار ، ومن ثم تأثير سلبى على فاعلية الجهد الانمائى الذى تم خلال هذه الفترة . وضاعف من هذا الموقف اتجاه الاستثمار الخاص للانكماش خلال هذه الفترة (٦٩/٧٠ ـ ١٩٧٣) .

وفى مجال تلمس الاتجاهات العامة للانفاق العام ومعرفة الوضع النسبى للانفاق الاستثمارى داخل هذا الانفاق العام ، يمكننا هنا أن نستند الى البيانات الواردة فى الجدول (٢) ، حيث يتضح منها مجموعة الحقائق التالية :

١ ـ أن الانفاق الاستثمارى الحكومى ، الذى يتمثل فى قيمة ماتنفقه الوحدات الادارية الحكومية لزيادة الاصول الانتاجية لديها (مثل الانفاق على التشييد والمبانى والمعدد والالات ووسائل النقل ، الخ) يمثل ، عموما ، أقل الانصبة النسبية لجملة الانفاق العام ، حيث بلغ هذا النصيب ٩٪ فى المتوسط خلال سنوات الدراسة ، بينما يحتل الانفاق على الاستخدامات والتحويلات الجارية (الباب الثانى) المركز الاول فى الاهمية (٥٠٪) ، يليه فى ذلك الانفاق على الاجور (الباب الاول = ٢٥٪) ثم التحويلات الرأسمالية (الباب الرابع) .

٢ ـ أننا اذا نظرنا للمجرى الزمنى للفترة محل الدراسة لنتعرف على اتجاهات الانفاق العام الاستثمارى داخل هذا المجرى ، فانه يمكن رصد الحقيقتين التاليتين : الحقيقة الاولى هى أن هذا الانفاق قد تعرض للتدهور الواضح فى الفترة الاولى من السبعينات التى سبقت حرب اكتوبر ١٩٧٣ (٦٩ / ٧٠ ـ

١٩٧٣) حتى انه وصل الى ٦٪ من جملة الانفاق العام فى سنة ١٩٧٣ ٠ أما الحقيقة الثانية ، فهى اتجاه هذا الانفاق نحو التصاعد المستمر بعد عام ١٩٧٣ (باستثناء عام ١٩٧٧) ٠

٣ ـ اننا اذا قسمنا الفترة محل الدراسة الى فترتين ، يفصل بينهما عام ١٩٧٣ ، فسوف نلحظ أن متوسط نسبة الانفاق العام الاستثمارى الى اجمالى الانفاق العام خلال الفترة الاولى كان أقل من نظيره فى الفترة الثانية ٠ فالأرقام تدل على أن هذا المتوسط قد بلغ فى الفترة الاولى (٦٩/٧٠ ـ ٧٣) حوالى ٧٠ر٧٪ على حين بلغ ١٥ر١٠٪ فى الفترة الثانية (٧٤ ـ ١٩٧٨) ٠

دور الانفاق الاستثمارى العام فى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى :

ومهما يكن من أمر التغيرات التى طرأت على الاستثمار العام خلال الفترة محل الدراسة ، فان المشكلة الاساسية التى جابهت فاعلية الاستثمار القومى عموما ومدى اسهامه فى دفع معدل النمو الاقتصادى ، تتمثل فى انخفاض الطاقة الاستيعابية[1] Absorptive Capacity ٠ والمقصود بالطاقة الاستيعابية مختلف الظروف الاقتصادية والتكنولوجية والادارية والاجتماعية التى تؤثر فى كفاءة الاستثمار ٠ وهنا تبرز أمامنا فى هذا الخصوص قضية البنية الاساسية Infra structure للاقتصاد المصرى كمحدد أساسى لهذه القدرة ٠ وتشمل هذه البنية ، ضمن ماتشمل ، مشروعات الطاقة (الكهرباء) والمياه والمجارى وشبكة الطرق البرية والسكك الحديدية وطاقة الموانى ووسائل الاتصال السلكى واللاسلكى ومشروعات الخدمات العامة ، الى آخره ٠ وكلها أمور كما نعلم لازمة لأى نشاط اقتصادى ٠ وقد تعرضت هذه البنية لتدهور واضح خلال الفترة مابين حربى ٥ يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣ ، بسبب الانهاك الشديد الذى تعرضت له بسبب العمليات الحربية ، وبسبب نقص المخصصات الاستثمارية اللازمة للاحلال والتجديد ٠

---

(١) انظر فى هذا الموضوع دكتور السيد عبد العزيز دحية " الطاقة الاستيعابية والتنمية الاقتصادية " ، مصدر سلف ذكره ، وانظر أيضا :

Yusuf J.Ahmed "Absorptive Capacity of the Egyptian Economy", An Examination of Problem and Prospects. Development Centre Studies,OECD,Paris,76

وطبقا لبعض البيانات المتاحة ، تبين أن الانفاق الاستثمارى الحقيقى فى بعض هذه المرافق قد تعرض لنقص واضح خلال الفترة المذكورة كما يتضح من الجدول (٣) . ففى قطاع الكهرباء نقص الانفاق الاستثمارى على تكوين رأس المال الثابت بمقدار ٦٠ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٦٦/٦٥ ـ ١٩٧٣ . وكذلك أيضا بالنسبة لقطاعى التشييد والاسكان (ـ ٤١ ، ـ ٣٢ مليون جنيه على التوالى لنفس الفترة) . أما قطاعى النقل والمواصلات ، والخدمات العامة فقد سجلا زيادة طفيفة فى هذه الفترة[1]. وعلى وجه الاجمال ، يمكن القول ، أن النقص والبطء فى تكوين رأس المال الثابت فى مختلف فروع المرافق العامة قد أثر أيما تأثير على فاعلية الانفاق الاستثمارى فى زيادة معدل النمو الاقتصادى .

ولكن من الملاحظ أنه بعد عام ١٩٧٣ بدأت الدولة تعطى عناية خاصة لاعادة تجديد وتوسيع شبكة المرافق العامة ، يوضح ذلك أن الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٧٨ ـ ١٩٨٢ قد خصصت حوالى ٤٥٪ من اجمالى الاستثمار لكى يوجه لمختلف فروع هذه البنية . ومن هذا المبلغ خصص حوالى ٩٪ لمشروعات الطاقة ، ٢٧٪ للنقل والاتصالات ، والباقى لقطاعات التشييد والاسكان . ولهذا فقد حدثت زيادة حقيقية فى تكوين رأس المال الثابت فى الكثير من المرافق العامة (انظر الجدول ٣)[2]. ولكن بالرغم من قوة الدفع التى أعطيت لزيادة تكوين رأس المال الثابت فى هذه الفروع الاساسية ، لا زالت فاعليتها أقل من المستوى المطلوب لتهيئة المناخ الملائم لزيادة فاعلية الانفاق الاستثمارى فى الفروع الاقتصادية الاخرى وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصرى . وهنا تبرز قضية التنسيق والتكامل والتخطيط لتجديد ولتنمية وتوسيع هذه المرافق فى المحل الاول .

---

(١) See: Khalid Ikram (Coordinating Author) "Egypt, Economic Management in a Period of Transition,"...op. cit.,p.370

(٢) المرجع الآنف الذكر ، ص ٣٧١ .

جدول (٣) الاستثمار العام فى تكوين رأس المال الثابت فى شبكة المرافق العامة (البنية الاساسية) خلال الفترة ٦٥-١٩٦٦ حتى ١٩٧٦

بملايين الجنيهات المصرية

	٦٥-١٩٦٦	١٩٧٣	١٩٧٦	نسبة الزيادة الحقيقية (%) x	
				٦٥/١٩٦٦-١٩٧٣	٧٣-١٩٧٦
الكهرباء	١ر١٦	٣٠ر٣	٤٨ر٥	- ٦٠ر٢	٢٩ر١
البترول والغاز	غ٠م	٢٦ر٨	٥٢ر٤	غ٠م	٥٧ر٧
التشييد	٦ر٨	٥ر٠	٤٨ر٠	- ٤١ر٠	٧٧٤ر٢
النقل والمواصلات	٥٣ر١	١٢٣ر٠	٣٤٧ر٩	٨٥ر٩	٢٢٨ر١
الاسكان	٤٧ر٥	٤٠ر٣	١٠٩ر٣	- ٣٢ر٠	٢١٧ر٧
الخدمات العامة	١٢ر٤	٢٢ر٨	٤٤ر٦	٤٧ر٦	١٥٧ر٨
اجماليات أخرى	١٨٠ر٩	٢٤٨ر٢	٦٥٠ر٧	غ٠م	٢١١ر٤

(x) حسبت هذه النسب على أساس مكمش للناتج المحلى الاجمالى GNP Deflator بنسبة ٢٤ر٦٪ خلال الفترة ٦٥ / ١٩٦٦ حتى ١٩٧٣ ، وبنسبة ٢٤٪ خلال الفترة ٧٣ - ١٩٧٦ . والمصدر :

Khalid Ikram (Coordinating Author) "Egypt, Economic Management in a Period of Transition ",op. cit.,p. 37I

(غ٠م) = غير معروفة .

نصيب الاستثمار العام فى النمو الاقتصادى :

برز فيما تقدم تطور الصورة العامة للاستثمار فى الاقتصاد المصرى ، ودور الاستثمار العام داخل هذه الصورة . ويهمنا الآن أن نتعرف عن مدى مساهمة الاستثمار العام فى النمو الاقتصادى الذى تحقق بمصر خلال الفترة محل الدراسة . وبعبارة أخرى ، نحن نبحث الآن فى قياس تأثير الانفاق الاستثمارى العام على معدل النمو الاقتصادى . ويمكن لنا فى هذا الصدد ، أن نكون فكرة تقريبية عن مدى هذا الاسهام بالاستناد على معادلة هارود ـ دومار المعروفة ، والتى تبلور معدل النمو الاقتصادى على أنه ناتج قسمة معدل الاستثمار على معامل رأس المال Capital/Output Ratio :

$$Y = \frac{I}{C} \qquad \ldots\ldots\ldots \quad (١)$$

حيث Y = معدل النمو الاقتصادى (معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى)

I = معدل الاستثمار القومى .

C = معامل رأس المال على المستوى القومى .

وبنفس هذا المنطق ، سوف نقيس هنا معدل النمو الاقتصادى الناجم عن الانفاق الاستثمارى العام وذلك كما يلى :

$$Y_g = \frac{I_g}{C} \qquad \ldots\ldots\ldots \quad (٢)$$

حيث Y_g = معدل الزيادة فى اجمالى الناتج المحلى الناجم عن الاستثمار العام .

I_g = معدل الاستثمار العام كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى .

C = معامل رأس المال .

وبطرح (٢) من (١) يمكن لنا أن نستخلص مدى مساهمة الانفاق الاستثمارى الخاص ، (والعوامل الاخرى) فى النمو الاقتصادى (= E) .

$$Y - Y_g = E \qquad \ldots\ldots\ldots \quad (٣)$$

وواضح من المعادلات السابقة ، أنه يلزمنا لاجراء هذا الحساب معرفة حجم معامل رأس المال في الاقتصاد القومي . والمقصود هنا بداهة هو معامل رأس المال الحدي وليس المتوسط ، حيث يقيس لنا هذا المعامل العلاقة بين الزيادة التي حدثت في كمية الاصول الثابتة في الاقتصاد القومي (وهي ما تعادل الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت) والزيادة التي حدثت في الدخل أو الناتج المحلي الاجمالي . وتتمثل دلالة هذا المعامل في أنه يقيس عدد وحدات رأس المال التي تلزم لزيادة الدخل أو الناتج بمقدار وحدة . فاذا كانت زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة تستلزم زيادة رأس المال الثابت بمقدار ثلاث وحدات ، فان ذلك يعني أن المعامل الحدي لرأس المال / الناتج يساوي ثلاثة .

وبالاستناد على البيانات المختلفة التي ينشرها البنك الدولي عن الاقتصاد المصري قدر معامل رأس المال الحدي في الاقتصاد المصري خلال الفترة التي توافرت عنها بيانات (١٩٧٤ - ١٩٧٩) ويتراوح بين حد أعلى قدره ٦ر٧ وحد أدنى قدره ٢ر٣ ، ولهذا يفضل الاعتماد على متوسط هذا المعامل خلال هذه الفترة .

السنة	معامل رأس المال
١٩٧٤	٦ر٧
١٩٧٥	٢ر٦
١٩٧٦	٢ر٣
١٩٧٧	٣ر٤
١٩٧٨	٣ر٢
١٩٧٩	٢ر٨
المتوسط	٣ر٥

وبحساب مدى مساهمة الاستثمار العام فى نمو الناتج المحلى الاجمالى طبقا للمعادلات الثلاثة السابقة ، كما هو موضح فى الجدول (٤) ، يتبين ان الانفاق الاستثمارى العام هو المحدد الرئيسى والاستراتيجى لمعدل النمو بالاقتصاد المصرى . أما الانفاق الاستثمارى بالقطاع الخاص (والعوامل الاخرى) فقد كانت مساهمتها ضعيفة للغاية اذا ماقورنت بمدى مساهمة الانفاق الاستثمارى العام . وتلك فى الواقع نتيجة منطقية تتسق مع ماأوضحناه سابقا فيما يتعلق بالدور القيادى للاستثمار العام بمصر ، حيث يستأثر بالنسبة الكبرى والغالبة من جملة الانفاق الاستثمارى عموما .

جدول (٤) مدى اسهام الانفاق الاستثمارى العام فى النمو الاقتصادى بمصر خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩
بافتراض أن معامل رأس المال = ٣ر٥ : ١*

(%)

السنوات	الاستثمار العام كنسبة مئوية من اجمالى الناتج المحلى بالاسعار الثابتة	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الناجم عن الاستثمار العام = معدل الاستثمار العام / معامل رأس المال	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى عموما بالاسعار الثابتة لتكلفة العوامل	مدى مساهمة الاستثمار الخاص والعوامل الاخرى (+) فى نمو الناتج المحلى الاجمالى
	(١)	(٢)	(٣)	(٤) = (٣) ـ (٢)
١٩٧٥	٢٦ر٣	٧ر٥	١٠ر٢	٢ر٧
١٩٧٦	٢١ر٣	٦ر١	٧ر٢	١ر١
١٩٧٧	٢٢ر٢	٦ر٣	٨ر٢	١ر٩
١٩٧٨	٢٥ر٤	٧ر٣	٨ر٦	١ر٣
١٩٧٩	٢٣ ر٠	٦ر٦	٧ر٩	١ر٣

(*) النسب الخاصة بالاستثمار العام ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى حسبت من بيانات البنك الدولى .

(+) تجدر الاشارة هنا ، الى أن العوامل الاخرى تتضمن ، القروض الاجنبية على اختلاف انواعها ، وايرادات السياحة ، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وايرادات قناة السويس ، وايرادات قطاع البترول ، وغيرها من عوامل .

الفصـــــل الثانـــــى

الانفاق العام ومشكلة التشغيل الكامل للعمالة فى مصـــــر

مقدمـــــة :

مصر بلد يتميز بارتفاع معدل النمو السكانى ٠ [١] ولهذا فان حجم العمالة الذى يخرج سنويا للبحث عن فرص للتوظف ، هو حجم مرتفع ٠ ومن المعلوم أن عرض قوة العمل بمصر انما يتكون من خريجى مستويـــات التعليم المختلفة ، ومن الذين يتركون مراحل التعليم والتدريب ويخرجون لسوق العمل ، فضلا عن غـــير المتعلمين وغير المتدربين الذين يخرجون من الريف الى الحضر بحثا عن أجور أعلى وظروف أفضل ٠ ونتيجـــة لارتفاع مستوى التعليم بالنسبة للمرأة وتغيير أنماط الحياة الاجتماعية بالمدن فى ربع القرن الماضى ، أضيـــف الى عرض قوة العمل بمصر نوع آخر ، يتمثل فى ربات البيوت الراغبات فى العمل ٠

والحقيقة أن الوفرة النسبية التى تتميز بها مصر فى عنصر العمل ، تعد من أهم المميزات الـــتى تتسم بها الطاقة الممكنة لنمو الاقتصاد المصرى ، حيث يمكن لهذه الوفرة أن تسهم مساهمة ايجابية فى دفع عجلات النمو ، لو أمكن لمصر أن تستفيد منها فى ضوء خطة متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفـــى ضوء تصور علمى دقيق يربط بين هذه الوفرة وبين الاحتياجات القطاعية ، الحالية والمتوقعة ، من مختلـــف انواع العمالة ٠

---

(١) تشير الاحصائيات السكانية الى أن معدل النمو السكانى فى مصر بدأ يتجه من جديد نحو التزايد بعـــد أن كان هذا المعدل قد انخفض الى ١ر٢٪ ٠ وهذا التحول فى اتجاه معدل النمو السكانى نحو الارتفاع قد لوحظ ابتداء من عام ١٩٧٧ ٠ ويعطى الجدول التالى تطور اتجاه معدل النمو السكانى خـــلال الفترة من ٥٢ ـ ١٩٧٨ ٠

السنة	المعدل	السنة	المعدل
١٩٥٢	٣ر٢٪	١٩٧٢	١ر٢٪
١٩٥٧	٤ر٢٪	١٩٧٧	٣ر٢٪
١٩٦٢	٥ر٢٪	١٩٧٨	٤ر٢٪

المصدر ـ تقديرات للبنك الدولى ٠

وعلى أية حال ، فان فتح مجال فرص العمل للافراد القادرين عليه ، والراغبين فيه ، وبما يعنيه ذلك من التخفيف من مشكلة البطالة ، هو بالتأكيد احد أهم المعايير التى يمكن الاستناد عليها لحساب فاعلية الانفاق العام بمصر ، كما أن تحقيق العمالة الكاملة فى الاجل الطويل ، أى استيعاب قوة العمل المتاحة والممكنة ، من خلال رفع قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على خلق فرص التوظف عن طريق زيادة معدلات الاستثمار ومستويات الانتاج ، تعد أيضا من الاهداف الهامة التى يجب أن تعتنى بها سياسة الانفاق العام فى مصر .

دور الانفاق العام فى مجال التوظف :

وقبل التعرض للدور الذى لعبه الانفاق العام بمصر فى مجال التوظف والمساهمة فى حل مشكلة البطالة ، ربما يكون من المفيد أولا القاء نظرة سريعة على تطور حجم العمالة المصرية وهيكل توزيعها النسبى فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وهو مايمكن الاحاطة به من القاء النظر على الجدول (٥) . ويتضح من هذا الجدول الحقائق التالية :

أولا : قفز حجم العمالة المصرية المشتغلة بمختلف قطاعات الاقتصاد القومى من ٩ر٦ مليون فرد فى عام ١٩٤٧ الى ٤ر١٢ مليون فرد فى عام ١٩٨٠ . وهو مايعنى أن متوسط معدل النمو السنوى المركب للعمالة المصرية حوالى ٨ر١٪ خلال هذه الفترة .

ثانيا : ان القطاعات الرئيسية التى تستوعب العمالة المصرية تتمثل (بحسب اهميتها) فى القطاع الزراعى ، يليه قطاع الانشطة غير المحددة ، ثم يأتى بعد ذلك قطاع التعدين والصناعات التحويلية ، ثم قطاع التجارة ثم قطاع النقل والتخزين والمواصلات ، ثم قطاع التشييد ، ثم أخيرا قطاع الكهرباء والغاز والمياه .

ثالثا : ان ثمة تحولا قد حدث فى هذا الهيكل لصالح القطاعات الاقتصادية المختلفة على حساب النقص الذى حدث فى النصيب النسبى للقطاع الزراعى من اجمالى العمالة المصرية .

جدول (٥) تطور العمالة المصرية وتوزيعها النسبى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للفترة ١٩٤٧ - ١٩٧٦

%

السنة	اجمالى عدد العاملين بالالف	الزراعة	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والمياه	التجارة	النقل والتخزين والمواصلات	خدمات وقطاعات أخرى غير محددة
١٩٤٧	٦,٩٩٤	٥٨,٤	٨,٢	١,٦	٠,٣	٨,٤	٢,٩	٢٠,١
١٩٦٠	٧,٧٢٧	٥٧,٠	٩,٥	٢,٠	٠,٥	٨,٣	٣,٤	١٩,٣
١٩٦٦	٨,٣٣٨	٥٣,٤	١٣,١	٢,٥	٠,٦	٧,٢	٤,١	١٩,٢
١٩٧١	٨,٤٠٩	٥٣,٢	١٢,٤	٢,٣	٠,٣	٩,٦	٣,٩	١٨,٣
١٩٧٤	٩,٠٣٠	٤٦,٦	١٢,٧	٢,٥	٠,٤	٩,٨	٤,٤	٢٢,٥
١٩٧٦	٩,٦٢٩	٤٣,٩	١٢,٦	٤,٥	٠,٥	١٠,٦	٤,٤	٢٣,٦
١٩٨٠ +	١٢,٤١٦	-	-	-	-	-	-	-

Source: Khalid Ikram (Coordinating Author),"Egypt, Economic Management in a Period of Transition ", op. cit., p. I34-I35

(+) هذا التقدير مأخوذ من دراسة : التنمية الزراعية فى مصر ، ماضيها وحاضرها ، الجزء الاول : الموارد الزراعية . سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٤) التى يصدرها معهد التخطيط القومى بالقاهرة - يوليو ١٩٨٠ ، ص ٢٥ .

رابعا : ان التحول الذى حدث فى هيكل العمالة المصرية قد تم أساسا لصالح قطاعات التوزيع وللقطاعات غير المحددة (وهذه الاخيرة تضم عادة أنشطة غير منظمة فى مجال الخدمات) • فمن المشاهد أن النصيب النسبى لقطاع التجارة والنقل والمواصلات والتخزين قد قفز من ٤ر١١ ٪ فى عام ١٩٦٦ الى ١٥٪ فى عام ١٩٧٦ • كما أن النصيب النسبى لقطاع الانشطة غير المحددة قد قفز من ٢ر٩٪ فى عام ١٩٦٦ الى ٦ر٢٣٪ عام ١٩٧٧ •

واذا حاولنا الآن أن نتعرف على النصيب النسبى لاجمالى عدد العاملين بالحكومة وبالقطاع العام ، فسوف يتبين (انظر الجدول ٦) ان عدد هؤلاء العاملين قد وصل الى ٣ر٢ مليون فرد فى عام ١٩٨٠ ، وهو مايعنى أنهم يمثلون حوالى ٢٦٪ من اجمالى العمالة المصرية فى نفس هذه السنة • وهى نسبة مرتفعة بلاشك وتعكس مدى مساهمة نشاط الانفاق العام (الجارى والاستثمارى) فى استيعاب القوى العاملة بمصر • ومن المعلوم أن هؤلاء العاملين يتمثلون فى العمال والموظفين المشتغلين فى الادارات الحكومية ، كالتعليم والصحة والامن والمواصلات ، وفى شركات القطاع العام ، الصناعى والخدمى •

ولبحث الدور الذى اضطلع به الانفاق العام فى مصر فى مكافحة البطالة وتحقيق هدف العمالة الكاملة فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة محل الدراسة ، فان ثمة صعوبات احصائية تواجه مصر فى هذا الخصوص • واهم هذه الصعوبات ، تتمثل فى كيفية تقدير حجم البطالة ، سواء على مستوى الاقتصاد القومى ، أو على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة وتوزيع العمال العاطلين فيما بين الريف والحضر • ولا يتسع المجال ، بطبيعة الحال ، للخوض بشكل تفصيلى فى هذه الامور • فهناك دراسات أخرى يمكن الرجوع اليها فى هذا الصدد • (١)

(١) انظر على سبيل المثال :

A.Mohi el Din:"Open Unemployment in the Egyptian Economy:, INP memo II84 Cairo, June I977, M.N. Hanafi"Surplus Labour and the Problems of disguised Unemployment in Egyptian Agriculture", INP, memo I054, Cairo I973,&see also M.H. Magi "Labour Force & Employment in Egypt: A Demographic & Socioeconomic Analysis , Special Studies in International Economics & Development (New York : Praeger, I97I)

جدول (٦) اجمالى عدد العاملين بالحكومة والقطاع العام عن الحالة فى ١٩٨٠/١/١

القطاع	كادر عام	كادرات خاصة	اجمالى	النسبة المئوية
الجهاز الادارى للحكومة المركزية	٢٧٤٨٥٦	٢٩١٣٤٥	٥٦٦٢٠١	١٧,٦
الجهاز الادارى للحكم المحلى	١٠٦٧١٧٨	٩٥٩	١٠٦٨١٣٧	٣٣,٢
الهيئات الخدمية	١٨٨١٥٨	٣٢٨٦٩	٢٢١٠٢٧	٦,٩
الهيئات الاقتصادية	٢٦٤٧٩١	١٥٤٨١	٢٨٠٢٧٢	٨,٧
اجمالى القطاع الحكومى	١٧٩٤٩٨٣	٣٤٠٦٥٤	٢١٣٥٦٣٧	٦٦,٤
شركات القطاع العام	١٠٨٠٨٨٦	ـ	١٠٨٠٨٨٦	٣٣,٦
الاجمالى العام	٢٨٧٥٨٦٩	٣٤٠٦٥٤	٣٢١٦٥٢٣	١٠٠
النسبة المئوية	٨٩,٤	١٠,٦	١٠٠	

اعتمدت بيانات هذا الجدول على الحصر الوظيفى الذى قامت به الادارة العامة للاحصاء الوظيفى بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة عن الحالة فى ١٩٨٠/١/١ ، فيما عدا بيانات الحكم المحلى والكادرات الخاصة فهى تقديرية من واقع مجلدات موازنة عام ١٩٧٩ .

المصدر : الاهرام الاقتصادى ، العدد ٦١٦ ، نوفمبر ١٩٨٠ ، ص ٣٥ .

ومن المعلوم أن البلاد النامية ، ومنها مصر ، تسود فيها عدة أنواع من البطالة . وهذه البطالة في حقيقة الأمر ، ليست الا شكلا من أشكال عدم الاستخدام الرشيد لمواردها ، وتمثل ، من ثم ، اهدارا لطاقات تنموية ممكنة . وتتسم البطالة في تلك الدول بتعدد أنواعها ، وبالتالي اختلاف أسبابها . فهناك أولا البطالة البنيانية التي تنشأ من اختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وعدم قدرة عنصر العمل العاطل للانتقال من القطاعات التي يوجد بها فائض نسبي من العمالة الى القطاعات الاخرى التي تتميز باحتياجاتها للعمالة وبقدرتها على امتصاص البطالة ، ولكنها لا تتمكن من هذا الامتصاص بسبب ضرورة توافر مميزات خاصة معينة في القوى العاملة التي تحتاج اليها ، بينما لا تتوافر هذه المميزات في العمال العاطلين . ومن هنا لابد وأن تنقضي فترة حتى يتدرب فيها العاطلون على فنون الصناعة التي تحتاج اليهم .

وهناك ثانيا البطالة السافرة والتي تتمثل في وجود اعداد من القوى العاملة ، الراغبة في العمل والقادرة عليه والتي تبحث عنه ولكنها لا تجد الى ذلك سبيلا . وهناك ثالثا البطالة المقنعة التي يقصد بها تلك الحالة التي تتميز بوجود اعداد من العاملين فعلا في أنشطة اقتصادية مختلفة ويتقاضون من ثم أجورا ، ولكن انتاجيتهم ضعيفة أو تقترب من الصفر ، بحيث اذا نقل هؤلاء العمال من تلك المجالات التي يعملون بها الى مجالات أخرى ، فربما لا ينخفض حجم الناتج الكلي في القطاعات التي كانوا يعملون بها . وهناك رابعا ، البطالة الموسمية ويقصد بها عدم انتظام العمل على مدار السنة بالنسبة لانواع معينة من العمالة ، حيث تعمل في فترات معينة من السنة وتتعطل في فترات أخرى . وهذا النوع من البطالة الموسمية يوجد على وجه التحديد في القطاع الزراعي .

والصعوبة الأساسية التي تواجه الباحثين في مجال مشكلة البطالة تتمثل في منهج وطرق تقدير البطالة بحسب انواعها الاربعة السابقة . وعموما فليس هنا مجال للتعرض لهذه القضية تفصيلا . وحسبنا فقط أن نشير الى قضية البطالة بمصر في صورتها العامة والمشاهدة ، وهي البطالة السافرة .

واذا استخدمنا الآن الرموز الآتية فانه يمكننا بسهولة ان نتوصل الى حساب معدل التوظف ومعدل البطالة السافرة : (١)

---

(١) See : Richard G. Lipsey "An Introduction to Positive Economics, op. cit., p. 479.

U = معدل البطالـــة

N = عدد العمال القادرين على العمل والراغبين فيه (= قوة العمل المتاحة)

L = عدد العمال المشتغلين فعلا ٠

X = عدد العمال العاطلين ٠

E = معدل التوظف ٠

ومن الرموز السابقة تتحدد العلاقات التاليـــة :

$$N = L + X \qquad \text{٠٠٠٠} \qquad (١)$$

$$U = \frac{X}{L + X} \times 100 \qquad \text{٠٠٠٠} \qquad (٢)$$

$$E = \frac{L}{L + X} \times 100 \qquad (٣)$$

ولتقدير حجم ومعدل البطالة فى الاقتصاد المصرى يلزم أن نشير هنا الى هذه التقديرات طبقـــا لمصدرين أساسيين ، وهما : الاحصاء السكانى العام ، ومسح تقديرات القوى العاملة بالعينة الذى يقـوم به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بمصر ، وهو مايعرضه الجدول (٧) ٠

وبالرغم من التباين الموجود فى هذين المصدرين ، حول تقدير حجم ومعدل البطالة فى الاقتصـــاد المصرى ، الا أنه من الواضح أن كليهما يشيران الى حقيقة هامة ، وهى تناقص حجم ومعدل البطالة خلال النصف الاول من الستينيات ، كنتيجة للنمو الواضح الذى شهدته مصر خلال هذه الفترة وكنتيجة لتحـــول اعداد كبيرة من البطالة الظاهرية الى البطالة المقنعة ٠ أما خلال الفترة بين ٦٨ ــ ١٩٧٦ ، فان تقديـــر مسح القوى العاملة بالعينة يشير الى حدوث انخفاض فى معدل البطالة على حين يشير الاحصاء السكانى العام الى ارتفاع واضح فى هذه الفترة ٠

جدول (٧) تقديرات البطالة فى مصر على المستوى القومى

السنة والمصدر	تقدير القوى العاملة بالآلاف	عدد العطل العاطلين بالآلاف	معدل البطالة %
١٩٦٠ (الاحصاء العام)	٧٧٢٦ر٦	١٧٢ر٣	٢ر٢٣ %
١٩٦٠ (مسح القوى العاملة بالعينة)	٦٠٣٤ر٠	٢٨٨ر٠	٤ر٨٠ %
١٩٦٦ (الاحصاء العام)	٨٣٩٧ر٠	١٣١ر٠	١ر٥٦ %
١٩٦٨ (مسح القوى العاملة بالعينة)	٨٥٣٤ر٠	٢٤٤ر٠	٢ر٨٦ %
١٩٧٠ (مسح القوى العاملة بالعينة)	٨٦٥٥ر٠	١٩٨ر٠	٢ر٢٩ %
١٩٧٤ (مسح القوى العاملة بالعينة)	٩٠٧٥ر٩	٢٠٨ر٦	٢ر٣٠ %
١٩٧٥ (مسح القوى العاملة بالعينة)	٩٢٦٤ر١	٢٣٣ر٤	٢ر٥٠ %
١٩٧٦ (الاحصاء العام)			
- ست سنوات فأكثر	١٠٩٨١ر٥	٨٥٠ر٤	٧ر٤٤ %
- ١٢ سنة فأكثر	١٠١٥٣ر٤	٥٢٤ر٠	٥ر١٦ %
- ١٥ سنة فأكثر	٩٦١٣ر٨	٤٠٩ر٧	٤ر٣٠ %

Source : Ibrahim El Issawy " Employment Inadequacy in Egypt", p. 58

كما تدل التقديرات أيضا ، الى أن النسبة الكبرى من العمال العاطلين يتركزون فى الحضر (مابين ٧٦ ـ ٥٣٪ من اجمالى المتعطلين خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٦) ، بينما تتركز النسبة الاقل فى الريف (مابين ٢٤٪ ـ ٤٦٪ خلال نفس الفترة) [١] .

كما أن معدل البطالة على المستوى القومى يصل الى حوالى ٤٪ ، وذلك على أساس نسبة عدد المتعطلين الذين يبلغون اكثر من ١٥ سنة فأكثر الى اجمالى القوى العاملة .

ومن المعلوم ، أن معدل نمو التوظف ، على المستوى القومى ، يتوقف على مجموعة من العوامل ، تتمثل فى :

١ ـ حجم الاستثمارات المنفذه

٢ ـ النمط التوزيعى لهذه الاستثمارات على مختلف قطاعات الاقتصاد القومى

٣ ـ طبيعة الفن التكنولوجى المستخدم فى تنفيذ الاستثمارات ، أى على ما اذا كان هذا الفن مكثفا لاستخدام عنصر العمل أم عنصر رأس المال .

٤ ـ سياسات التوظف التى تطبقها الحكومة .

وفيما يتعلق بالعامل الاول ، وهو حجم الاستثمارات المنفذه ، فانه من الواضح أن معدل الاستثمار القومى فى مصر قد تعرض لتدهور واضح فى النصف الاول من الستينيات بسبب تدهور معدل الادخار القومى من ناحية ، وبسبب عدم امكان مصر الحصول على قدر كاف من التمويل الاجنبى الطويل الاجل لاعتبارات مختلفة لا محل للتعرض لها هنا [٢] وعموما ، فانه نظرا لان الاستثمار العام يمثل الثقل الاساسى

---

(١) الدراسة الاولية التى اعدها ILO تحت عنوان Employment Inadequacy in Egypt

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر دكتور رمزى زكى ـ مشكلة التضخم فى مصر ، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٥٢٤ ومابعدها .

فى جملة الاستثمار القومى (بالقياس الى الاستثمار الخاص) فان تعرض حجم ومعدل الاستثمار العام للتدهور خلال النصف الاول من السبعينيات قد أثر بشكل واضح على معدل نمو التوظف على المستوى القومى . تشير احدى الدراسات [1] ، الى أن معدل نمو التوظف بمصر كان قد وصل الى ٣ر٥٪ خلال الفترة ٦٠ ـ ١٩٦٥ ، وهى الفترة التى شهدت تنفيذ الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ثم مال هذا المعدل للانخفاض فى الفترة مابين ٦٤/٦٥ ـ ١٩٧٠/٦٩ ، حيث وصل الى ٢ر٢٪ ، والى ١ر٨٪ خلال الفترة ٦٩/٧٠ ـ ١٩٧٣ .

ثم بدأ هذا المعدل يتجه نحو التزايد فى النصف الثانى من السبعينيات . وهذا التذبذب الذى شهده معدل نمو التوظف خلال هذه الفترة ، كان يتمشى مع التذبذب الذى حدث فى الانفاق الاستثمارى العام ، وذلك على نحو ما أشرنا اليه سالفا .

أما العامل الثانى الذى من خلاله يؤثر حجم الانفاق الاستثمارى العام على مستوى التوظف بمصر فهو نمط توزيع الاستثمار بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . فالقطاعات التى تحظى بأكبر قدر من الاستثمارات وتكون قدرتها الاستيعابية للقوة العاملة مرتفعة ، تكون بالطبع اكثر قدرة على استيعاب العمالة الجديدة . ويوضح الجدول (٨) شكل النمط التوزيعى للاستثمار العام بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى خلال الفترة بين ٧٤ ـ ١٩٧٨ . ومنه يتضح ، انه فيما عدا مخصص الاهلاك الذى يوزع على مختلف القطاعات ، فان القطاع الصناعى وقطاع النقل والمواصلات قد استحوذا على مايزيد عن ٤٠٪ من الاستثمار العام ، ويلى ذلك قطاع الاسكان (١٠٪) ، ثم القطاع الزراعى (٦ر٦٪) أما القطاعات الاخرى ، فمن الملاحظ أن نصيبها تراوح فيما بين ٥٪ ، ٢٪ فى المتوسط خلال هذه الفترة .

---

(١) أنظر المصدر الانصاف الذكر ، ص ٤٧ ، وانظر ايضا مجدى ناشد حنا دراسة تطبيقية عن بعض محددات الطلب على العمالة" بحث لدبلوم معهد التخطيط القومى ١٩٧٧ ، ص ٥٤

جدول (٨) التركيب النسبى للانفاق الاستثمارى العـــــام

القطـــاع	١٩٧٤ %	١٩٧٥ %	١٩٧٦ %	١٩٧٧ %	١٩٧٨ %	متوسط النسبة للفترة %
الزراعـة	٩ر٣	١٠ر١	٥ر١	٤ر٨	٥ر١	٦ر٦
الصناعـة	٤٣ر٠	٣٩ر٤	١٠ر٨	٤ر٧	٦ر٣	٢١ر٦
الكهربـاء	٥ر٧	٥ر٣	٤ر٢	٦ر٥	٤ر٨	٥ر٣
النقل والمواصلات	١٨ر٨	٢٣ر٥	١٣ر٦	٢٠ر٧	٢٤ر٣	٢٠ر٢
الاسكـان	٧ر٧	٧ر٥	١٦ر٢	٩ر٤	٩ر٨	١٠ر١
التعليـم	٣ر٩	٤ر٥	٢ر٩	٢ر٥	٣ر٨	٣ر١
الخدمات العامة الاخرى	٦ر٣	٦ر٧	٢ر٤	٥ر٠	٥ر٣	٥ر١
الادارة المحليـة	٠ر٨	١ر٨	٣ر٣	٣ر٥	١ر٧	٢ر٢
الاهـلاك	٤ر٦	١ر٢	٤١ر٥	٤٢ر٩	٣٨ر٩	٢٥ر٨
الجملـة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

حسبت أرقام هذا الجدول من : بيانات للبنك الدولى .

جدول (٩) تطور معدل نمو التوظف بالقطاعات الاقتصادية المختلفة (١٩٧٥ ـ ١٩٧٨)*

القطاعات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
القطاعات السلعية :	٢ر٩	ـ ١ر٥	١ر٠	١ر٣
الزراعة	١ر٠	ـ ٣ر٥	١ر٠	٠ر٧
الصناعة والبترول والمناجم	٢ر٢	٢ر١	٣ر٩	٥ر٣
الكهرباء	٧ر٥	١٤ر٠	٢ر١	٦ر٣
التشييد	٤٢ر٠	٧ر٣	ـ ٤ر٨	١٧ر٧
القطاعات التوزيعية :	٧ر١	٤ر٢	٤ر٦	٤ر٣
النقل والمواصلات والتخزين	١ر٩	٢ر٥	٧ر٢	٤ر٣
التجارة والمال	٩ر٤	٤ر٩	٣ر٦	٤ر٣
القطاعات الخدمية :	٧ر٢	٤ر٦	٣ر٧	٤ر٦
الاسكان	٢ر٧	١ر٠	٠ر٥	١ر٥
الخدمات العامة	١٦ر٣	٦ر٨	٢ر٢	٩ر٩
خدمات أخرى	٧ر٣	٤ر٨	٣ر٩	٤ر٦
الاجمالي :	٤ر٥	٠ر٧	٢ر٢	٣ر٦

حسبت أرقام هذا الجدول من بيانات للبنك الدولي .

(*) محسوب على أساس نسبة التغير السنوي بالنسبة للسنة السابقة .

ونظرا لتفاوت قدرة هذه القطاعات على استيعاب العمالة الجديدة ، فان التفاوت فى توزيع الاستثمار العام على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، قد انعكس فى تفاوت الامتصاص الفعلى لهذه القطاعات للعمالة الجديدة ، أو بعبارة أخرى ، فى مدى مساهمتها فى مكافحة ظاهرة البطالة بمصر (قارن الجدولين ٨ ، ٩) . وعلى أية حال ، فان الملاحظة الجديرة بالتسجيل هنا ، هى أن معدل نمو التوظف فى القطاعات السلعية كان أقل بكثير من معدل نمو التوظف فى القطاعات التوزيعية والخدمية .

أما العامل الثالث الذى يؤثر على مدى مساهمة الانفاق الاستثمارى العام على حجم ومعدل التوظف ، وبالتالى على مكافحة البطالة ، فيتمثل فى طبيعة الفن التكنولوجى المستخدم فى الاستثمارات الجديدة . وقد لوحظ أن معظم الاستثمارات الجديدة التى تمت بمصر فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى قد اتجهت الى استخدام فنون انتاجية ترتفع فيها الكثافة الرأسمالية وتقل فيها بالتالى كثافة عنصر العمل . وهذا أمر يتمشى مع الاهداف المعلنة لهذه السياسة ، حيث يعتبر ادخال التكنولوجيا الحديثة ضمن الامور الجوهرية لاهدافها . وقد لوحظ ذلك على وجه الخصوص فى حالة المشروعات الصناعية التحويلية ، وفى قطاع التشييد ، وغير ذلك . وربما تكون الضآلة النسبية التى يتسم بها الآن سوق عنصر العمل الفنى وشبه الفنى الناجمة عن اتساع نطاق الهجرة وما أدت اليه من ارتفاع واضح فى اجور كثير من الحرف والتخصصات ، تقول ، ربما كان ذلك أحد العوامل الهامة التى أدت الى تفضيل الاستثمارات الجديدة استخدام هذه الفنون الانتاجية المرتفعة الكثافة لعنصر رأس المال . ومن هنا يمكن القول أن استمرار استخدام الفنون الانتاجية الحديثة فى المشروعات الاستثمارية الجديدة سوف يؤدى الى تقليل مدى مساهمة الانفاق الاستثمارى العام (والخاص من باب اولى) فى مكافحة البطالة بمصر .

وفيما يتعلق بالعامل الرابع الذى يؤثر على حجم ومعدل نمو التوظف بمصر فيتمثل فى السياسات الحكومية التى تطبقها الدولة تجاه قضية التوظف . وقد حرصت الدولة منذ اواخر الخمسينيات على توفير فرص العمل لخريجى الجامعات والمعاهد العليا ومعاهد التدريب الفنى والمهنى . وقد اسهمت هذه السياسة بشكل واضح فى امتصاص الكثيرين داخل القطاع العام والقطاع الحكومى الادارى . وكان لها من ثم فعالية ملموسة فى مكافحة ظاهرة البطالة على مستوى المؤهلين وخريجى الجامعات والمعاهد العليا . ولازالت هذه السياسة

مطبقة حتى الآن ، وان كانت الفجوة الزمنية بين سنة التخرج وسنة التعيين كبيرة ، وتصل الآن الى حوالى ثلاث سنوات .(١)

تلك هى أهم العوامل التى من خلالها يؤثر الانفاق العام على حجم ومعدل التوظف ، وبالتالى على ظاهرة البطالة . والحقيقة انه من الصعوبة بمكان أن تتعرض هذه الدراسة للقياس الكمى الدقيق لأثر هذه العوامل ، حيث يحتاج ذلك الى دراسة خاصة .

وعند التعرض لمناقشة مدى مساهمة الانفاق العام فى زيادة فرص التوظف مع مقارنة ذلك بمدى مساهمة القطاع الخاص ، فسوف يتضح ، وعلى نحو ما تكشف عنه أرقام الجدول (١٠) ، أن الانفاق العام يسهم بالنسبة الكبرى فى توفير فرص التوظف الجديدة اذا ما قورن بالقطاع الخاص . فمن واقع هذا الجدول يتضح ، أن معدلات النمو السنوية للتوظف فى القطاع العام كانت أعلى من نظيرها فى القطاع الخاص ، خلال الفترة مابين ١٩٦٦ ـ ١٩٧٥ وذلك فى قطاعات الصناعة التحويلية ، والتشييد ، والخدمات .

ولكن أيا كان الامر ، فان نتيجة التحليل السابق ، هى أن سياسة الانفاق العام (وبالذات الجانب الاستثمارى منها) قد لعبت دورا هاما فى الحد من ظاهرة البطالة (وبالتالى فى زيادة معدل نمو التوظف) خلال النصف الاول من الستينات ، حيث عاصرت هذه الفترة قوة الدفع التى أعطيت لحركة التنمية ولعب فيها الانفاق العام الدور الرئيسى . وابتداء من النصف الثانى للستينيات وحتى النصف الاول من السبعينيات قل تأثير الدور الذى لعبه الانفاق العام فى امتصاص البطالة . وقد تعاصر ذلك مع بطء عملية التنمية ، وثقل المشاكل الاقتصادية التى خلفتها الحرب ، مع ضآلة وضعف حجم ومعدل الانفاق الاستثمارى العام فى هذه الفترة . أما خلال النصف الثانى من السبعينيات ، فيلاحظ أنه بالرغم من اتجاه حجم الانفاق الاستثمارى العام للتزايد ، الا أن الاثر الذى لعبه هذا الانفاق على استيعاب البطالة بمصر قد ضعف من خلال :

---

(١) تشير جريدة الاهرام اليومية فى عددها الصادر فى ١٩٨٠/٨/٢١ الى : " بعد انتظار اكثر من ٣ سنوات كاملة ، بدأ ٨٨ ألفا ، ٨٩٢ خريجا وخريجه فى تسلم خطابات تعيينهم فى الوزارات والهيئات المختلفة ، منهم ٢٠٠ ألفا ، ٥٨١ خريجا من حملة المؤهلات العليا دفعة مايو ١٩٧٧ ويناير ١٩٧٨ و ٦٧ ألفا و ٩٣٥ خريجا من حملة المؤهلات المتوسطة دفعة ١٩٧٦ .

١ — مشروعات الانفتاح الاقتصادى وما نجم عنها من ميل لاستخدام فنون انتاجية عالية الكثافة لرأس المال .
٢ — اتساع الفجوة الزمنية بين سنة التخرج وسنة التوظف لخريجى الجامعات والمعاهد العليا .

على أن الاثر السلبى لهذين العاملين السابقين قد عوضهما ، الى حد ما ، اتجاه حجم العمالة المهاجرة الى التزايد بشكل واضح فى النصف الثانى من السبعينيات للعمل بالبلاد العربية ذات الدخول النفطية العالية . ويتراوح عدد المهاجرين ما بين مليون ونصف الى اثنين مليون مواطن طبقا لبعض التقديرات .

ولكن ايا كان تأثير مشروعات الانفتاح الاقتصادى والسياسات الجديدة لتعيين الخريجين وكذلك سياسة فتح باب الهجرة والعمل بالخارج ، فمازال الانفاق العام (الخدمى والحكومى وفى مؤسسات القطاع العام) هو العامل الرئيسى فى مجال مكافحة البطالة بمصر . (١)

وعموما ، فان آفاق مشكلة البطالة بمصر فى المستقبل ، يجب الاحاطة بها بشكل دقيق حتى يمكن رسم وتنفيذ استراتيجية واضحة لاستيعابها . ذلك انه اذا كان معدل النمو السكانى الآن يصل الى ٢٫٣١ % سنويا ، فان ذلك يعنى أن سكان مصر يتزايدون سنويا بحوالى ١٫١ مليون فرد وفقا للتعداد السكانى الاخير . وهو أمر يضيف رصيدا مستمرا لحجم القوى العاملة ، وبالتالى يتعين أن تنمو فرص التوظف بمعدلات ملائمة . وتلك فى الواقع قضية ليست سهلة . وليس من المنطقى أن نعول كثيرا على فاعلية برامج تنظيم الاسرة وضبط النسل للحد من هذه المشكلة .

---

(١) طبقا لتقديرات قام بها البنك الدولى عن ظروف الاقتصاد المصرى تبين أن معدل نمو التوظف فى عام ١٩٧٨ قد وصل الى ٣٫٦ % ، وهو معدل يزيد عن معدل نمو القوى العاملة الذى يبلغ حوالى ٢٫٩ % . كما يشير الى أن زيادة هجرة العمالة المصرية الى البلاد العربية قد أدت الى تخفيض واضح فى حجم البطالة السافرة والمقنعة .

جدول (١٠) تطور متوسط معدل النمو السنوى للتوظف فى القطاع العام والقطاع الخـــاص
خلال الفـــترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٥

القطاعات	١٩٦٦ ـ ١٩٧٠		١٩٧٠ ـ ١٩٧٣		١٩٧٣ ـ ١٩٧٥		١٩٦٥ ـ ١٩٧٥	
	العـام	الخـاص	العـام	الخـاص	العـام	الخـاص	العـام	الخـاص
(١) الصناعـــات التحويلية	٣ر١	٢ر٩	٤ر٢	٠ر٢	٤ر٣	٧ر٣	٣ر٨	٢ر٩
(٢) التشييـــد	٣ر٩	بالسالب	٠ر٢	بالسالب	بالسالب	٢٨ر٧	١ر٦	بالسالب
(٣) جميع الخدمات	٠ر٦	بالسالب	١ر٤	٠ر٧	١ر٨	بالسالب	١ر١	بالسالب
اجمالى التوظف	٢ر٥	٠ر٧	٣ر٣	٠ر٢	٣ر١	٤ر٧	٢ر٩	١ر٤

المصدر : نفس المصدر (١) صفحة ٣١

حقا ، ان تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى ربما يكون كفيلا بأن يستوعب الاضافات الجديدة التى تخرج الى سوق العمل . ولكن المشكلة التى ستواجهنا هنا تتمثل فى أن المعدلات المرتفعة المتوقعة للنمو الاقتصادى فى الاجل المنظور القريب سوف تتحقق فى قطاعات معينة (كالبترول وقناة السويس والصناعات التصديرية) ليس لها قوة كبيرة فى امتصاص العمالة . [1] كما ان استمرار هجرة الايدى العاملة للبلاد العربية النفطية وان كان يقدم الآن حلا جزئيا لهذه المشكلة ، الا أنه من الصعوبة بمكان أن نتصور احتمال توافر واستمرار القدرة الاستيعابية لهذه البلاد على الامتصاص المستمر لعنصر العمالة المصرية . ناهيك عن أن هجرة الايدى العاملة المصرية للبلاد العربية لها آثار سلبية على حالة العمالة بمصر . فالعنصر الغالب على العاملين بالبلاد العربية هو العنصر الفنى والمتخصص . وقد أدت زيادة هجرة هذا النوع من العمل الى احداث نقص شديد فى كثير من الحرف والتخصصات ، مما كان له تأثير واضح على ارتفاع الاجور بمصر فى كثير من المجالات . ولهذا فاننا نرى أن تحقيق التشغيل الكامل للعمالة المصرية سوف يفرض على الدولة دورا هاما فى المستقبل ، سواء فى مجال التخطيط السليم للعمالة وما يستلزمه ذلك من تغيير فى خطط وبرامج التعليم والتدريب ، أو فى مجال الانفاق الاستثمارى والخدمى وبالذات فيما يتعلق باختيار التكنولوجيا الملائمة لتوفير فرص عمالة كافية للعمالة المتزايدة .

---

(1) See : Khalid Ikram, op. cit., p.68.

الفصل الثالث

الانفاق العام وميزان المدفوعات المصرى

مقدمـــــه :

يأتى هذا الفصل من الدراسة لتحليل اثر الانفاق العام على ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة محل الدراسة وهو ما يتطلب دراسة اثر هذا الانفاق على حركات السلع والخدمات تصديرا واستيرادا وحركات رؤوس الامـــــوال ٠

ومن المعلوم ان ميزان المدفوعات المصرى قد سجل عجزا واضحا ومستمرا خلال الفترة محل الدراسة وقد تبلـور ذلك فى العجز المستمر الذى سجله حساب العمليات الجارية ، وهو ما يعرضه الجدول (١١) ، اذ يتضـــح منه ان متوسط نسبة عجز العمليات الجارية الى اجمالى الناتج المحلى قد ارتفعت من ٩ر٣٪ فـى الفترة ما بين ٦٦/ ١٩٦٧ ـ ٧١/ ١٩٧٢ ، الى ٩ر١٢٪ فى الفترة ما بين ٧٣/ ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ ، والـى ٣ر١٤٪ فى عام ١٩٧٨ ٠ وليس يخفى ان هذا العجز يمثل ، من الناحية النقدية ، قصـورا فى مـــــوارد الاقتصاد المصرى من النقد الاجنبى عـــن ملاحقة الوفاء بالاحتياجات التمويلية من النقد الاجنبى التى تلـــزم لتمويل استـــيراد السلع الاستهلاكيـــة والوسيطة والاستثمارية ٠ ومن الناحية العينية يمثل هذا العجـــــز قصورا واضحا فى الطاقة الانتاجية للاقتصاد المصرى عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة لسكان مصر ٠ ومـــــن المعلوم ايضا ان هذا العجز يعد عجزا هيكليا قد يستمر لفترة طويلة ، موغلا جذوره فى الاختلالات الهيكليـــه اذا لم يعالج معالجة مخططة سليمه ٠ وهذا الاختلال هو فى النهاية ، ترجمة صادقة لعدم التوازن القائـــم بين قوى العرض الكلى وقوى الطلب الكلـــى ٠

ولبحث تاثير الانفاق العام على هذا العجز ، فان السؤال المنطقى الذى يثار هو : ما هـــــى المداخل ، او المجالات ، التى يؤثـــر من خلالها هذا الانفاق على ميزان المدفوعات سواء بالسلـــــب او الايجاب ؟ والواقع ان معالجة هذا التاثير يمكن ان تتم من خلال البحث عن عناصر الانفاق العام الـــتى تؤثـــر على زيادة الواردات ، مع ما يتمخـض عن ذلك من تزايد الحاجه الى العملات الاجنبية ، وعـــــن تلك العناصر من هذا الانفاق التى تؤثـــر على تنمية وتدعيم قدرة الاقتصاد المصرى فى زيادة الصادرات ، المنظـــوره وغير المنظورة ، وبالتالى زيادة ما تحصل عليه مصر من العملات الاجنبيـــــة ٠

جـــدول (١١)

تطور عجز العمليات الجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى

خلال الفترة من ٥٢/٥٣ حـتى ١٩٧٨

الفـــــــتره		العجـــز (٪)
متوسط الفترة	١٩٥٣/٥٢ الى ١٩٥٨/٥٧	١ر٢
متوسط الفترة	١٩٥٩/٥٨ الى ١٩٦٦/٦٥	١ر٤
متوسط الفترة	١٩٦٧/٦٦ الى ١٩٧٢/٧١	٣ر٩
متوسط الفترة	١٩٧٤/٧٣ الى ١٩٧٦	١٢ر٩
متوسط عام	١٩٧٧	١٤ر٧
عام	١٩٧٨	١٤ر٣

المصدر : الارقام الخاصة بالفترة مـا بين ٥٢ / ٥٣ حتى ١٩٧٦ ـ تطور التجاره الخارجيـــة ومـيزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٧٥) ، القاهره ١٩٧٨ ص ٨١ ، معهد التخطيط القومى . أما الارقام الخاصـــه بعامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ فقد حسبت على أساس البيانات الخاصة باجمالى الناتـــج المحلـى بعد تحويلـــه الى سعر الصرف الموحـد .

(الجنيه = ١ر٤٣ دولار) ومصدرها بيانات البنـك الدولى

عناصر الانفاق العام المؤثرة على زيادة الواردات :

وهناك مجموعة معينة من عناصر الانفاق العام التى ساهمت بدرجة واضحة فى زيادة العجز بميزان المدفوعات المصرى من خلال تأثيرها على زيادة الواردات خلال الفترة محل البحث.
وتتمثل اهم هذه العناصر فيما يلى :

١ ـ تزايد الانفاق العام المخصص لاستيراد المواد الغذائية :

تزايدت الواردات الغذائية لمصر تزايدا سريعا وواضحا خلال الفترة محل الدراسة اذ ارتفعت قيمة هذه الواردات من ٦ر٧٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ ، الى ٥ر٦٢٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ . (١) وهذا يعنى انها قد ارتفعت بنسبة ٨٦١ ٪ ، وبمتوسط معدل نمو سنوى مركب يصل الى ٣١٪ . وبعبارة اخرى ، ان القيمة الاجمالية لما تستورده مصر من مواد غذائية أصبحت تتضاعف كل ثلاث سنوات تقريبا .

وهذا التزايد ، غير العادى ، الذى حدث فى استيراد المواد الغذائية يعود الى عاملين رئيسيين . (٢)

ـ اولهما ، هو التزايد السكانى وتنامى احتياجات سكان مصر للمواد الغذائية ، مع عدم قدرة القطاع الزراعى على مواكبة هذه الاحتياجات .
ـ وثانيهما ، يتمثل فى ذلك الارتفاع الواضح الذى حدث فى الاسعار العالمية للمواد الغذائية فى السبعينات . (انظر الجدول ١٢) .

ويثير هذا التزايد الكبير فى ارقام وارداتنا الغذائية قضية الامن الغذائى وما يرتبط بها من مشاكل . ويأتى فى مقدمة هذه المشاكل تضاؤل نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب الغذائيه الاساسية (٣) ، وتزايد خطر الاعتماد على الخارج بعد أن اصبحت السلع الغذائية

(١) انظر " النشرة الاقتصادية " ، البنك الاهلى المصرى ، المجلد ٣٢ ، العددين الثالث والرابع ١٩٧٩ ، جدول رقم ٢ / ٤ (أ) بالملحق الاحصائى .
(٢) لمزيد من التفاصيل انظر : دكتور رمزى زكى ـ " مشكلة التضخم فى مصر ، اسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء " ، مصدر سلف ذكره ، ص ١٩٦ ـ ٢١٩
(٣) اذ تدل بعض التقديرات ان نسبة الاكتفاء الذاتى لمصر من محصول القمح قد انخفضت من ٣٨٪ فى عام ١٩٧٥ ، الى ٦ر٣٦٪ فى عام ١٩٨٠ ، ومن المتوقع ان تهبط الى ٣٤٪ فى عام ١٩٩٠ . وبالنسبة للذرة الشامية انخفضت هذه النسب من ٥ر٨٥٪ الى ٢ر٧٦٪ والى ٣ر٦٠٪ . ونفس هذا الاتجاه يمكن ملاحظته بالنسبة للفول والعدس والسمسم . انظر د . على الجريتلى ـ خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢ ـ ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامه للكتاب ، القاهره ١٩٧٧ ، ص ٦٢ .

(وبالذات القمح) احد الاسلحة الهامه فى مجال الاستقطاب الدولى ٠ بل يمكن القول ، أن هناك الان شبه اجماع بين المشتغلين بقضايا التغذية والغذاء فى دول العالم الثالث ، على ان مشكلة الامن الغذائى لم تعد قضية اقتصادية فحسب ، بل غدت قضية سياسية فى المقام الاول ، واصبحت تمس عناصر الامن القومى للدولة ٠ فتوافر الغذاء للمواطنين بالكميات الملائمة اصبح يتساوى مع اهمية توافر الاسلحة والعتاد اللذين يلزمان للدفاع عن امن الوطن ضد اى خطر خارجى (١) ٠

وعموما ، فانه ازاء استفحال قضية الامن الغذائى تضطر الحكومة ان تواجه العجز الغذائى للاقتصاد المصرى عن طريق التوسع فى الاستيراد ، مع ما يستتبعه ذلك من تخصيص نقد اجنبى لهذا الغرض ، واتخاذ بعض الاجراءات والسياسات الهامه التى تكفل توفير حدود دنيا للمواد الغذائية وتوزيعها على المواطنين باسعار ملائمة ٠ وهذا يتمثل اساسا فى توزيع بعض انواع معينة من المواد التموينية عن طريق البطاقات (السكر ، الزيت ، الشاى ، الشحوم ، الخ) ، وتوزيع بعض السلع عن طريق المجمعات والمحال الحكومية ، مع ما يستلزمه ذلك من تقرير دعم مالى يخصص لتغطية فروق الاسعار ٠

على ان العنصر الرئيسى الذى يبرز فى مجال الواردات الغذائية وما يستتبعه ذلك من انفاق عام ، هو القمح والدقيق ، الذى نستورد منه حوالى ثلثى احتياجات الاستهلاك المحلى ٠ وطبقا لتقديرات البنك الدولى ، تمثل قيمة وارداتنا من القمح والدقيق ما نسبته ١٥٪ فى المتوسط من اجمالى وارداتنا السلعية وذلك خلال الفترة بين ١٩٧٤ — ١٩٧٩ ٠ وبناء على هذه التقديرات فاننا اذا نسبنا قيمة ما نستورده من القمح والدقيق فقط الى عجز الحساب الجارى بميزان المدفوعات فسوف نجد ان هذه النسبة تمثل وزنا محسوسا من هذا العجز (انظر الجدولين ١٣ ، ١٤) ٠ وهذا يعنى ان تزايد وارداتنا من القمح والدقيق اصبح يشكل احد العناصر الاساسية فى زيادة عجز الحساب الجارى بميزان المدفوعات المصرى ٠

---

(١) انظر دكتور رمزى زكى ، المصدر الآنف الذكر مباشرة ، ص ٢٣٧ ٠

جدول (١٢)

اتجاهات اسعار التعاقدات الخارجية بالجنية المصرى للطن من السلع الاستهلاكية الغذائية الضرورية

السلعـــــه	٧١/٧٠	٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	الربع الاول من ١٩٧٩
القمـح	٣٠ر٩	٢٩ر٤	٦٤ر٦	٩٩ر٣	٧٤ر٢	٥٦ر١٢	٤٤ر٧٨	٥٢ر٩	١٠٦ر٢
الزيـت	١٧٤ر٠	١٧٤ر٢	١٩٥ر٣	١٨٥ر٤	٢٨٣ر٨	٢٣٧ر٧٣	٢٧٣ر٦٦	٢٦١ر٩	٥٥٩ر٣
الـذره	٣٢ر٤	٢٤ر٨	٥٢ر٣	٧٠ر٨	٦٩ر٠	٤٩ر٢٥	٤٣ر٥٨	٥٠ر٠	١٠٤ر٨
دقيق القمح	٣٣ر٤	٣٥ر٦	٧٨ر٣	١١١ر١	١٠١ر٥	٨٣ر٧٩	٧٠ر٦٥	٧٥ر٣	١٥٨ر٦
الشحوم الغذائية	١٢٩ر١	١٤٣ر٧	١٦٨ر٢	٢٦٠ر٠	٢٠٦ر١	١٦١ر٥	٥١٨ر٨	٢٠٠ر٦	٤٦٨ر٤
السكـر	ـ	ـ	٩٠ر٠	١٩٩ر٥	٢٦٥ر٣	١٦٤ر٥٣	٩٢ر٨	٩١ر٦	١٣٢ر٠
السمسـم	١٢٠ر٩	١٣٢ر٢	١٧٩ر٣	٢٣٥ر٠	٢٥٢ر٥	٢١٨ر٦٦	٢٢٥ر٧	٣٣٠ر٠	٦٦٨ر٠
العـدس	٧٦ر٣	٨٢ر٧	٢٦١ر١	٢٢٧ر٢	٢١٧ر٠	١٨٠ر٢٢	١٤٦ر٢٢	١٣١ر٩	٢٦٤ر٥
الفـول	ـ	٥٤ر١	ـ	٨٤ر٢	٩١ر٣	١٠٢ر٥	١٠٧ر٦٩	١٢٠ر٢	٢٨٠ر٣

المصدر : دكتور رمزى زكى ـ مشكلة التضخم فى مصر ، اسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، مصدر سالف الذكر ص ٧٨٦

جدول ١٣ : ميزان المدفوعات ـ الحساب الجارى
(بملايين الدولارات)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩ (١)
الميزان التجارى	ـ ١٨٤١	ـ ٢٨٣٢	ـ ٢٧٧٨	ـ ٢٥٢١	ـ ٣٦٩٢	ـ ٣٥٧٠
الصادرات ـ فوب :	١٦٧١	١٥٦٦	١٦٠٩	١٩٩٢	١٩٨٤	٢٧٣٠
البترول (يشمل المنتجات)	١٠٤	١٦٤	٢٦٨	٦٠٠	٧٣٤	١٣٥٠
قطن خام	٦٦٣	٣٧١	٣١٢	٤٥٧	٢٧٥	٣٧٠
منتجات زراعيه اخرى	١٩٤	١٥٥	٢٣١	٢٦٠	٢٥٠	٢٣٠
غزل قطن ومنسوجات	٣٦٦	٤٧٨	٣٠١	٣٢٥	٣٥٠	٣٥٠
صناعات اخرى	٣٤٤	٣٩٨	٤٩٧	٣٥٠	٣٧٥	٤٣٠
الواردات ـ سيف:	ـ ٣٥١٢	ـ ٤٣٩٨	ـ ٤٣٨٧	ـ ٤٥١٣	ـ ٥٦٧٦	ـ ٦٣٠٠
قمح ودقيق	ـ ٧٩٨	ـ ٦٤٢	ـ ٥٤٧	ـ ٥١٣	ـ ٧٣١	ـ ٨٥٠
منتجات زراعيه اخرى	ـ ٢٤٧	ـ ٤٤٤	ـ ٧٤٨	ـ ٤٥٠	ـ ٥٧٠	ـ ٧٥٠
سلع وسيطة (٢)	ـ ١٤٨٩	ـ ١٩٥٤	ـ ١٥٢٦	ـ ١٥٥٠	ـ ١٩٥٠	ـ ٢٠٠٠
سلع راسماليه	ـ ٥٠٦	ـ ٨٦٥	ـ ١٠٥١	ـ ١٤٠٠	ـ ١٦٨٠	ـ ١٧٣٠
سلع استهلاكية مصنعه	ـ ٤٧٣	ـ ٤٩٣	ـ ٥١٥	ـ ٦٠٠	ـ ٧٤٥	ـ ٩٧٠
صادرات شركات النفط الاجنبيه (٣)	٧٣	١٧٨	٩٥	١٦٠	٢٤٥	٥٢٠
واردات شركات النفط الاجنبيه (٤)	ـ ٧٠	ـ ١٤٠	ـ ٢٤٠	ـ ٣٣٠	ـ ٢٩٠	ـ ٣٢٠
صافى خدمات غير العوامل	٩٢	٩٥	٦٢٧	٥٧٢	٧٢٩	٦٨٠
متحصلات	٤٣٣	٦٢٨	١١٥٠	١٥٤٥	١٥٤١	١٧٠٠
السياحه	٢٦٥	٣٣٢	٤٦٤	٧٣٠	٧٠٢	٦٥٠
قناة السويس	صفر	٨٥	٣١١	٤٢٨	٥١٤	٦٠٠
اخرى	١٦٨	٢١١	٣٧٥	٣٨٧	٣٢٥	٤٥٠
مدفوعات	ـ ٣٤١	ـ ٥٣٣	ـ ٥٢٣	ـ ٩٧٣	ـ ٨٥٢	ـ ١٠٢٠
صافى خدمات العوامل	٤٧	٨٤	٤٥٨	٥٢٩	١٢٤٥	١٢٠٠
متحصلات	٢٧٦	٤٥٢	٨٢٧	١٠٠٧	١٩٠٥	٢١٥٠
تحويلات العاملين	١٨٩	٣٦٦	٧٥٥	٨٩٤	١٧٦١	١٩٥٠
عائد الاستثمار	٨٧	٨٦	٧٢	١١٣	١٤٤	٢٠٠
مدفوعات	ـ ٢٢٩	ـ ٣٦٨	ـ ٣٦٩	ـ ٤٧٨	ـ ٦٦٠	ـ ٩٥٠
فائدة الديون	ـ ١٥٦	ـ ١٩٠	ـ ٢٧٤	ـ ٣١٨	ـ ٤١٥	ـ ٤٣٠
تحويلات الشركات الاجنبيه	ـ ٧٣	ـ ١٧٨	ـ ٩٥	ـ ١٦٠	ـ ٢٤٥	ـ ٥٢٠
عجز الحساب الجارى	ـ ١٦٩٩	ـ ٢٦٥٥	ـ ١٨٣٨	ـ ١٥٩٠	ـ ١٧٦٣	ـ ١٤٩٠

المصدر : بيانات البنك الدولى

(١) مؤقت (٢) يشتمل على واردات النفط عام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ وكانت واردات النفط ٣٥٨ ، ٢٥٠ ، ٢٠٠ ، ٣٥٠ تقريبا .

(٣) القيمة المستوردة بواسطة شركات النفط الاجنبية المشتركة كتحويلات الخارج .

(٤) واردات (معظمها سلع راسمالية) لاكتشاف واستغلال النفط .

جدول (١٤) (*) الاهمية النسبية لعناصر الواردات خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٩.

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
قمح ودقيق	٢٢ر٧٢	١٤ر٦٠	١٢ر٤٧	١١ر٣٧	١٢ر٨٨	١٣ر٤٩
منتجات زراعيه وتجاريه	٧ر٠٣	١٠ر٠٩	١٧ر٠٥	٩ر٩٧	١٠ر٠٤	١١ر٩٠
سلع وسيطه	٤٢ر٤٠	٤٤ر٤٣	٣٤ر٧٨	٣٤ر٣٥	٣٤ر٣٥	٣١ر٧٥
سلع راسماليه	١٤ر٤٠	١٩ر٦٧	٢٣ر٩٦	٣١ر٠٢	٢٩ر٦٠	٢٧ر٤٦
سلع استهلاكية مصنعه	١٣ر٤٥	١١ر٢١	١١ر٧٤	١٣ر٢٩	١٣ر١٣	١٥ر٤٠
الاجمالى	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

* حسب هذا الجدول من الجدول السابق (١٣)

ومع أن الحكومه تضطلع بمفردها باستيراد المواد الغذائية الضرورية ، مع ما يستتبعه ذلك من تخصيص كميات كبيرة من النقد الاجنبى ، الا اننا لا يجوز ، باى حال من الاحوال ، ان نعتبر تكلفة استيراد هذه المواد من قبيل الانفاق العام . ذلك ان الدولة تقوم ببيع هذه المواد فى الداخل وتحصل ، من ثم ، على عائد من وراء ذلك . فهى هنا بمثابة الوسيط . ولكنها فى هذا الصدد تبيع هذه المواد باسعار تقل عن التكلفة الحقيقية ، تخفيفا عن كاهل المواطنين محدودى الدخل . ومن هنا فهى تتحمل خسارة واضحة ، تظهر فى شكل مبالغ معينة تحت بند " الدعم السلعى " وهذه المبالغ التى تتحملها الحكومه لدعم سلع الاستهلاك الشعبية ، هى التى يجب أن تعتبر من قبيل الانفاق العام . ولهذا فاننا اذا نسبنا هذه المبالغ الى عجز الحساب الجارى بميزان المدفوعات فاننا نستطيع ان نكون فكرة مبدئية عن مدى مساهمة هذا النوع من الانفاق العام (الدعم) فى عجز ميزان المدفوعات المصرى . ومهما يكن من امر هذه النسبة ، فان الامر الذى لا شك فيه هو ان تفاقم مشكلة الامن الغذائى بمصر كان لها انعكاس واضح على العلاقة القائمة بين تزايد استيراد المواد الغذائية وما استتبعه ذلك من دعم مالى ، وبين عجز ميزان المدفوعات المصرى . ولن يمكن القضاء على هذه العلاقة السببيه الا من خلال تطوير شامل فى بنيان القطاع الزراعى ، وما يرتبط بذلك من سياسات وعلاقات ، وعلى النحو الذى يحقق معدلات مرتفعة للانتاج الغذائى ، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة رفع نسب الاكتفاء الذاتى فى محاصيلنا الغذائية الرئيسية .

٢ — ارتفاع نسبة المكون الاجنبي في الانفاق الاستثماري العام :

اما المدخل الثاني الذي من خلاله يؤثر الانفاق العام على ميزان المدفوعات المصري فهو يتعلق بارتفاع نصيب المكون الاجنبي في اجمالي الانفاق الاستثماري العام . والمراد بذلك هو ان تنفيذ الخطط والمشروعات الاستثمارية التي تضطلع بها الدولة في مختلف المجالات تتطلب استيراد قدر معين من المعدات والماكينات والالات والتجهيزات من العالم الخارجي . وهو امر يتطلب ، بداهة ، تخصيص او تدبير قدر معين من العملات الاجنبية لهذا الغرض .

والحقيقة ان نسبة المكون الاجنبي للاستثمار تتفاوت من قطاع لاخر ، طبقا لطبيعة الاستثمار المراد تنفيذه وطبقا لدرجة التطور في الصناعات الانتاجية المحلية التي تخدم تنفيذ هذا الاستثمار (١) . ولنأخذ هنا — على سبيل المثال ، الوضع الذي اخذته نسبة المكون الاجنبي للاستثمار في الحكومه والقطاع العام كما جاء في عام ١٩٧٨ في الخطة العامه للتنمية (انظر الجدول ١٥) .

ففي قطاع المقاولات تصل نسبة المكون الاجنبي الى ٩٦٪ من اجمالي الاستثمار ، وفي الكهرباء الى ٦٠٪ ، وفي البترول ٥٢٪ ، وفي الصناعة والتعدين الى ٤٥٪ ، وفي الزراعه والري والصرف ٢٣٪ وتصل الى ادنى مستوى لها في قطاع الخدمات الحكومية . وعلى وجه الاجمال ، نجد انه بينما تصل اجمالي الاستثمار في الحكومه والقطاع العام الى ١٥٨٤ر١ مليون جنيه ، فان جملة المكون الاجنبي تصل الى ٦٣٨ر٦ مليون جنيه ، مما يعني ان نسبة المكون الاجنبي تصل الى ٤٠ر٣٪ على المستوى الاجمالي لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي ، وذلك كما جاء في تقديرات وزارة التخطيط لعام ١٩٧٨ .

---

(١) طبقا للبيانات الواردة في الجدول (١٤) تبين ان نسبة الواردات من السلع الاستثمارية (او الراسمالية) الى اجمالي الواردات السلعية قد سجلت ارتفاعا واضحا خلال الفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٧ ، حيث ارتفعت من ١٤٪ في عام ١٩٧٤ الى ٣١٪ في عام ١٩٧٧ . ثم اخذت هذه النسبة ، في التدهور بعد ذلك . وتتمثل اهم هذه الواردات في : الماكينات الكهربائية وفي المصنوعات المعدنية ووسائل ومعدات النقل .

جدول (١٥) نسبة المكون الاجنبى الى اجمالى الاستثمار العام فى عام ١٩٧٨

القطـــاع	اجمالى الاستثمـــار شاملا المكون الاجنبى (*)	المكون الاجنبى (**)	المكون الاجنبى الى اجمالى الاستثمار %
الزراعه والرى والصرف	١ر١٥٢	٨ر٣٣	٢ر٢٢
الصناعه والتعديـــن	١ر٣٤٤	٣ر١٥٠	٠ر٤٥
البـــترول	٠ر٧٥	٨ر٣٨	٠ر٥٢
الكهربـــاء	٦ر١٢٢	١ر٧٣	٠ر٦٠
المقـــاولات	٠ر٣٢	٧ر٣٠	٠ر٩٦
النقل والمواصلات	٥ر٣٧٠	٢ر١٦٢	٠ر٤٤
قناة السويـــس	٠ر١١٩	٢ر٤٦	٠ر٣٩
التجاره والمال	٧ر٣٠	٢ر١٥	٥ر٤٩
الاسكـــان	٠ر٨٥	٠ر١٩	٣ر٢٢
المرافـــق	٦ر٩٤	٠ر٤١	٣ر٤٣
الخدمـــات	٥ر١٥٨	٠ر٢٨	٠ر١٨
اجمالى عـــام	١ر١٥٨٤	٦ر٦٣٨	٣ر٤٠

(x) الخطة الخمسية ٧٨ ـ ١٩٨٢ ، المجلد الاول ، الاستراتيجية العامه للتنمية الاقتصاديـة والاجتماعيه ، اغسطس ١٩٧٧ ، ص ١/٩٣ . وزارة التخطيـــط .

(xx) قسم المكون الاجنبى الى نقد حر ، قـــروض ، ومشاركة . وقد اخذ هذا العمود من المصدر الانـــف الذكر مباشرة ، ص/ ٩٩ .

وبالرغم من أن الانفاق الاستثمارى العام على استيراد عناصر المكون الاجنبى تعد من العوامل التى تسهم فى احداث العجز بميزان المدفوعات فى الاجل القصير والاجل المتوسط، الا ان هذا النوع من الانفاق يسهم، فى الحقيقة ، من ناحية اخرى، فى علاج هذا العجز ، خصوصا اذا كانت الواردات الاستثمارية متجهة الى تلك القطاعات التى تزيد من قدرتها التصديرية، او الى تلك القطاعات التى تنتج انتاجا يحل محل الواردات، وعلى اية حال فانه ليس من المتوقع فى غضون الاجل المتوسط القادم احداث ضغط على هذا النوع من الانفاق الاستثمارى، طالما ظل النمو فى قطاع السلع الاستثمارية المحلية غير كاف لتغطية حاجة الاستثمارات الجديدة من مختلف الالات والمعدات ، وطالما كنا نهدف الى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو .

٣ — ارتفاع نسبة الواردات الوسيطة اللازمه لتشغيل القطاع الحكومى والقطاع العام :

يتميز بنيان الانتاج القومى بمصر فى مختلف القطاعات الانتاجية بارتفاع نسبة المدخلات من الواردات الوسيطة (الممثلة فى المواد الخام وقطع الغيار، الخ) الى اجمالى مستلزمات الانتاج . وتشير بعض التقديرات الى ان نسبة الواردات الوسيطة الى اجمالى مستلزمات الانتاج على المستوى القومى ، قد ارتفعت من ٨٪ فى عام ١٩٦٧/٦٦ الى ١٦٪ فى عام ١٩٧٥، اى انها تضاعفت خلال هذه الفترة (انظر الجدول ١٦) . كما تشير الاحصائيات المتاحه الى اتجاه قيمة هذه الواردات نحو التزايد بشكل مستمر خلال سنوات الدراسة . فقد زادت قيمة هذه الواردات من ١٩١٫٤ مليون جنيه بالاسعار الجارية فى عام ٦٩ / ١٩٧٠ الى حوالى ٧٠٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ . وطبقا لتقديرات البنك الدولى بلغت نسبة الواردات من السلع الوسيطة الى اجمالى وارداتنا الى ٣٧٪ فى المتوسط خلال الفترة بين ١٩٧٤ — ١٩٧٩ (١)

والحقيقة ان هذا النمو الكبير الذى حدث فى الواردات الوسيطة يمثل خللا واضحا فى طبيعة بنيان الاقتصاد القومى ، حيث اصبح انتظام دوران عجلات الانتاج فى غالبية القطاعات يعتمد على مدى انتظام وصول السلع الوسيطة من الخارج . وهذا الخلل يعود الى طبيعة استراتيجية عملية التصنيع التى سارت عليها جهود التنمية الصناعيه فى العقدين الاخيرين، حيث اقيم كثير من المشروعات على اساس الاستعاضة بمنتجاتها النهائية عن الواردات المماثلة . غير ان انتاج هذه المشروعات يعتمد ، فى جزء كبير منه على مستلزمات سلعية من الخارج (٢)

---

(١) انظر هذه التقديرات فى الجدول رقم (١٤) من هذه الدراسة .

(٢) المثل الواضح على ذلك الصناعات التجميعية بمصر (صناعة السيارات والالات والالكترونيات) .

جدول (١٦) الواردات الوسيطة كنسبة من مستلزمات الانتاج خلال
الفترة ٦٩/٧٠ ـ ١٩٧٥

بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه

السنوات	(١) الواردات الوسيطة	(٢) مستلزمات الانتاج	نسبة (١) : (٢) %
٥٩/ ١٩٦٠	١١٤	١١٣١	١٠
٦٤/ ١٩٦٥	١٩٣	١٧٤٢	١١
٦٦/١٩٦٧	١٦٥	٢٠٦٤	٨
٦٧/١٩٦٨	١٤٥	٢١٩٧	٧
١٩٧٣	١٨١	٣٩٥٢	٢
١٩٧٤	٣٩٣	٣٩٥٧	١٠
١٩٧٥	٧٠٤	٤٤٦١	١٦

المصدر : " تطور التجاره الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسياسات مواجهتـه ٥٩/٦٠ ـ ١٩٧٥ ، معهد التخطيط القومى ، القاهره ١٩٧٨ ، ص ٣٠

ومن هنا اصبح الانتاج مهددا بالتوقف والخسارة كلما ارتفعت الاسعار العالمية للواردات الوسيطة وعجزت الدولة عن تدبير النقد الاجنبى اللازم للاستيراد . وهكذا بدلا من ان تكون هذه الصناعات بديلا للواردات، اصبح الاثنان متكاملين وليسا متنافسين، بحيث تتطلب الزيادة فى الانتاج زيادة فى الاستيراد ، دون ان يصحب ذلك زيادة فى التصدير . (١)

واذا كان ذلك هو الحال فى جانب كبير من الصناعات التى يضمها القطاع العام ، (وايضا الخاص) فاننا نعتقد ان القطاع الخدمى والحكومى لا يشذ فى هذا الخصوص، حقا ان احتياج القطاع الخدمى والحكومى من الواردات الوسيطة، كمدخل ضمن مستلزمات الانتاج ، هو بالتأكيد اقل من حاجة القطاع العام الصناعى، ولكن لا ينبغى لنا ان ننسى ان جانبا يعتد به من الانفاق العام فى القطاع الخدمى والحكومى يذهب الى تدبير هذه الواردات (مثل الورق والمعدات المكتبيه والسيارات وقطع الغيار، الخ) .

ولكن ايا كان الامر، فاننا لا بد وان نشير هنا الى ان علاقة هذا النوع من الانفاق العام بالعجز الحادث فى ميزان المدفوعات المصرى هى نتيجة عامه لتأخر وبطء النمو فى القطاع المنتج للسلع الوسيطة عموما فى مصر. وقد حان الوقت لاعطاء الاستثمار فى هذا القطاع دفعه قوية للامام خلال السنوات المقبلة ، باعتبار ذلك احد المتطلبات الاساسية لعلاج العجز بميزان المدفوعات .

٤ ـ عناصر اخرى فى الانفاق العام ادت الى زيادة العجز بميزان المدفوعات :

وبالاضافة الى العوامل الثلاثة السابقة التى تبرز فيها مسئولية الانفاق العام فى تزايد الواردات ، ومن ثم زيادة العجز بميزان المدفوعات ، هناك عناصر اخرى لا تقل اهمية فى هذا الصدد . على ان العوامل وان كانت ذات علاقة اوثق بقضية تمويل الانفاق العام، الا انه يلزم الاشارة اليها . وذلك على اساس ان التمويل يحدد الانفاق، والعكس صحيح ايضا ، وفى هذا الخصوص تبرز العوامل الاتية :

---

(١) انظر : وزارة التخطيط : تساؤلات حول استراتيجية التنمية، الجزء الثانى ، التساؤلات القطاعية، مذكرة رقم ٣٠ / ١٩٧٦ ، القاهرة، ص٩ .

(أ) تزايد الاعتماد على القروض الخارجية :

نظرا لان الانفاق العام فى مصر ، خلال الفترة محل الدراسة ، قد نما بمعدلات كبيرة ، فى الوقت الذى تقاعست فيه حصيلة الموارد العامه للدولة عن ان تواكب هذا التزايد ، بالاضافة الى اتجاه حجم فجوة التجارة الخارجية للاتساع خلال نفس الفترة ،[1] فقد اضطرت الدولة الى سد جانب من العجز فى موازنتها العامه عن طريق التوسع فى الحصول على القروض الخارجية ، مما ادى الى تزايد حجم الديون الخارجية وتفاقم مشكلة خدمة اعبائها (الفوائد + الاقساط) . وقد قفزت ديون مصر الخارجية ، طبقا لتقديرات البنك الدولى ، من بليون دولار فى عام ١٩٧٠ الى ٩ر١٤ بليون دولار (شاملة القروض غير المستخدمه) فى عام ١٩٧٩ .

وبالرغم من أن هذه القروض تمثل - حال ورودها لمصر - اضافة حقيقية للموارد الموضوعه تحت تصرف المجتمع لاغراض الاستثمار والاستهلاك وتشغيل ادوات الانتاج ، الا انها ، من ناحية اخرى ، تمثل عاملا اساسيا من العوامل التى تسهم فى زيادة هذا العجز فى الاجل المتوسط المنظور وذلك من خلال الاعباء التى يتعين على الاقتصاد القومى ان يتحملها نتيجة الحصول على هذه القروض ، ونقصد بذلك المبالغ المدفوعه فى شكل فوائد واقساط ، وهى مبالغ تتزايد عاما بعد اخر ، ويفوق معدل نموها معدل نمو حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظوره ، وهو امر يخلق ، بالتاكيد ، ازمات واضحة فى السيولة النقدية الخارجية ، ان آجلا او عاجلا .

وليس محله هنا نقاش مشكلة الديون الخارجية وما نتج عنها من اعباء ومشاكل . ولكن يلزم الاشارة الى أن تزايد العجز فى الموازنة العامه للدولة مع عدم نمو معدلات الادخار المحلى بالقدر الكافى لمواجهة تزايد اعباء الاستهلاك المحلى وتنفيذ خطط الاستثمار وبرامج التشغيل قد ادى الى ان تصبح سياسة الانفاق العام ومصادر تمويله احد اهم العوامل المسببه للعجز بميزان المدفوعات .

وقد قمنا هنا بمحاولة تقريبية لمعرفة اثر تزايد الديون الخارجية على العجز بميزان المدفوعات المصرى وذلك عن طريق اقساط هذه الديون ونسبتها الى عجز العملات الاجنبية بميزان المدفوعات خلال الفترة محل الدراسة . وهو ما يرى معروضا فى الجدول (١٧)

(١) انظر فى مفهوم فجوة التجارة الخارجية وعلاقتها بفجوة الموارد المحلية : دكتور رمزى زكى ، ازمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامه للكتاب ، القاهره ١٩٧٨ ص ٣٩ وما بعدها .

ومن هذا الجدول يتضح كيف ان اعباء الديون الخارجية اصبحت تمثل نسبة هامه ومحسوسة من اجمالى العجز. وعموما ، فان متوسط هذه النسبة خلال الفترة المشار اليها تصل الى حوالى الثلث. معنى هذا ان مدفوعات خدمة الاقساط غير شاملة مدفوعات الفوائد ، أصبحت تلتهم حوالى ثلث قيمة ما تقترضه مصر سنويا . وهو امر يضعف من فاعلية الانسياب الصافى للموارد الاجنبيه للاقتصاد المصرى.

(ب) الاثر التضخمى للانفاق العام على ميزان المدفوعات.

ليس المستهدف هنا نقاش علاقة الانفاق العام بقضية التضخم بمصر ، لان ذلك سوف نخصص له جزءا خاصا فى هذه الدراسة ، الا اننا نود فى صدد تحليلنا لاثر الانفاق العام على ميزان المدفوعات الا نهمل علاقة هامه فى هذا الخصوص ، وهى علاقة الاثر التضخمى للانفاق العام على ميزان المدفوعات . اذ من الثابت ان التمويل التضخمى لجانب من الانفاق العام (وهو ما ينعكس فى سياسة عجز الميزانية) قد لعب دورا هاما فى دفع الاسعار الى حالة نحو الارتفاع. وسياسة عجز الميزانية ، كما هو معلوم ، تتخذ فى التطبيق العملى لها صورتين اساسيتين ، اولهما هو زيادة اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفى ، والثانى هو زيادة الاصدار النقدى. وليس يخفى ما لهذه السياسة من باع واضح فى اذكاء قوى التضخم. اذ انها تسهم فى زيادة حجم النقود المتداولة بمعدلات اعلى مما تتطلبه احوال الاستقرار النقدى والسعرى .

والحقيقة ان غالبية الدول النامية كانت قد لجأت الى هذه السياسة فى العقدين الماضيين لتمويل برامج الاستثمار وتراكم راس المال تحت تأثير الاعتقاد الذى ساد آنذاك بان مثل هذه السياسه يمكن ان تنجح فى علاج جانب من مشكلة تمويل التنمية [1] . على ان اهم ما يميز خطورة سياسة عجز الميزانية فى الوقت الراهن ، وما ينجم عنها من ضغوط تضخمية ، هو لجوء كثير من الدول النامية اليها ، ليس فقط لتمويل برامج الاستثمار وعملية تراكم راس المال بل لتمويل جانب يعتد به من الانفاق العام الاستهلاكى .

(١) انظر فى مناقشة وتحليل مدى فاعلية سياسة التمويل التضخمى للاستثمار دكتور رمزى زكى " علاقة التضخم بالتراكم الراسمالى فى البلاد الاخذة فى النمو ، معهد التخطيط القومى بالقاهره ، مذكرة رقم (٦٩١) اغسطس ١٩٦٦ .

جدول (١٧) تسديدات اقساط القروض المتوسطة والطويلة الاجل ونسبتها الى عجز العملات الاجنبيه (xx)
خـلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨

(بملايين الدولارات الامريكية)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الصادرات (فـوب)	١ر٠٠٣	١ر٦٧١	١ر٥٦٦	١ر٦٠٩	١ر٩٩٢	١ر٩٨٤
الواردات (سيـف) x	ـ١ر٦٦٤	ـ٣ر٥٨٢	ـ٤ر٥٣٨	ـ٤ر٦٢٧	ـ٤ر٨٤٣	ـ٥ر٩٦٦
صافـى الخدمات	٧	٢١٢	٣٧٥	١ر١٨٠	١ر٢٦١	٢ر٢١٩
١ ـ عجز ميزان السلـع والخدمـات	ـ٦٥٤ر	ـ١ر٦٩٩	ـ٢ر٦١٥	ـ١ر٨٣٨	ـ١ر٥٩٠	ـ١ر٧٦٣
٢ ـ اقساط استهلاك الديـون	ـ٤٠٧	ـ٦٦٤	ـ٦٠٠	ـ٧٣٤	ـ٨١٢	ـ٨٩٩
٣ ـ النقص فى مـيزان الاتفاقيات الثنائيه	ـ١١٣	ـ٢٨	ـ٢٤١	١٠	ـ١٢١	ـ١١٥
٤ ـ اجمالى عجز العملات الاجنبيه = ١+٢+٣	ـ١ر١٧٤	ـ٢ر٣٩١	ـ٣ر٤٥٦	ـ٢ر٥٦٢	ـ٢ر٥٢٣	ـ٢ر٧٧٧
٥ ـ نسبـة (٢) : (٤)	٣٥٪	٢٨٪	١٧٪	٢٩٪	٣٢٪	٣٢٪

x لا تشمل قيمة ما استورد عن طريق نظام ، الاستيراد بدون تحويل عملة .

(xx) حسب هذا الجدول من :

Khalid Ikram (Coordinating Author) "Egypt, Economic Management in a Period of Transition", op. cit., p. 347.

ومهما يكن من امر ، فان مصر لم تكن استثناء من مجموعه الدول النامية حيث لجات الى هذه السياسة ، وعلى الاخص ابتداء من النصف الثانى من الستينات ، حينما بدأت مشاكل تمويل الخطة الخمسية الثانية للتنمية فى الظهور ، وحينما بدأ الانفاق الحربى والانفاق العام عموما يتزايد بسبب حرب اليمن وحرب يونيو ١٩٦٧ ، ونتيجة للاستعدادات الضخمه لحرب اكتوبر ١٩٧٣ . كما انه فى ظل تعثر جهود التنمية ، وتناقص الطاقة الادخارية للاقتصاد المصرى فى السبعينات لجأت الدولة الى هذه السياسة لتدبير جانب من احتياجاتها التمويلية . وكان لذلك تاثير واضح على الاخلال بقواعد الاستقرار النقدى ، ومن ثم تاثير بالغ على دفع الاسعار نحو الارتفاع .

ولا شك فى ان الاثر التضخمى لسياسة عجز الميزانية التى لجأت اليها الدولة لتمويل جانب من الانفاق العام قد زاول ، ضمن امور اخرى ، تأثيرا سلبيا على ميزان المدفوعات من خلال اذكاء قوى التضخم فى مصر عموما . ومن المعلوم ان للتضخم تاثيرا غير موات على ميزان المدفوعات فهو يزيد من حدة العجز فيه الاسباب الاتية :

١ - ان التضخم ينتج عنه صعوبات واضحة فى التصدير ، حيث تتجه نفقات الانتاج فى القطاعات المنتجة للسلع التصديرية نحو الارتفاع . وليس من السهولة نقل عبء هذه الزيادة فى نفقات الانتاج المحلية الى عاتق المشترى فى الاسواق الخارجية . ومن هنا تضعف القدرة التنافسية لصادراتنا فى اسواق الصادرات .

٢ - ان التضخم يؤدى الى تشجيع زيادة الواردات نتيجة التغير الذى يحدث فى الاسعار النسبية القائمة بين المنتجات المحلية والمنتجات الاجنبية المماثلة ، حيث تصبح الواردات المماثلة ارخص نسبيا من اسعار السلع المحلية التى اصابتها قوى التضخم . وتزداد حدة هذا الاثر اذا لم تكن هناك رقابة على الصرف ، ولا رقابة على الاستيراد ، وحينما يكون سعر الصرف محددا بشكل مغالى فيه .

٣ - ونتيجة للعاملين السابقين ، فان اتجاه العجز بميزان المدفوعات يأخذ فى التزايد ، ويتعرض الاقتصاد القومى للضغوط الخارجية ، وخصوصا اذا استمرت الموجه التضخميه امدا طويلا . وينتهى الحال عادة فى مثل هذه الظروف الى ضرورة احداث تخفيض Devaluation فى القيمة الخارجية للعملة ، مع ما ينتج عن ذلك من آثار ضارة على معدلات النمو الاقتصادى

او على مستوى الاستهلاك الحقيقى للعمال والموظفين ، ومحدودى الدخل عموما . ولا ينجح التخفيض فى علاج العجز بميزان المدفوعات فى حالة البلاد النامية ، لاسباب عديدة لا محل للتعرض لها هنا . (١) والامر الغالب هو أن يجر التخفيض فى اذيالة مزيدا من العجز ومزيدا من التضخم .

وخلاصة ما سبق ، هو ان هناك بعض عناصر معينة من الانفاق العام قد اثرت على ميزان المدفوعات سلبيا من خلال ما باشرته من تاثير على زيادة الواردات وهذه العناصر قد تمثلت اساسا فى زيادة حجم الانفاق العام المخصص لتدبير استيراد الموارد الغذائية ، مع ما يستتبعه ذلك من دعم مالى ، وفى ارتفاع نسبة المكون الاجنبى فى اجمالى الاستثمار فى القطاع الحكومى والقطاع العام فضلا عن ارتفاع نسبة الواردات الوسيطة الى اجمالى مستلزمات الانتاج والتى تلزم لتشغيل عجلات الانتاج فى مؤسسات القطاعين العام والحكومى . ولا ريب فى ان علاج تاثير الانفاق السلبى للانفاق العام على ميزان المدفوعات لن يكون من خلال الضغط على هذه البنود ، لان ضغط هذا النوع من الواردات سوف يعرض مستويات الاستهلاك والاستثمار والتشغيل للتدهور . وهو امر يجب ان نستبعده تماما . والعلاج لن يتأتى الا من خلال رسم سياسة متوسطة وطويلة المدى لعلاج الاختلالات الهيكلية للاقتصاد القومى والتى تسبب هذا العجز .

وبالاضافة الى ذلك اشرنا ايضا الى عاملين غير مباشرين اديا الى زيادة مساهمة الانفاق العام فى زيادة العجز بميزان المدفوعات ، وهى : تزايد الاعتماد على القروض الخارجية ، والاثر التضخمى للانفاق العام على اعاقة نمو الصادرات وتشجيع الواردات .

(١) ولمعرفة هذه الاسباب انظر : مدى فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة فى علاج العجز بموازين المدفوعات بالبلاد المتخلفه ، مذكرة داخلية رقم (٥٧٠) من مطبوعات معهد التخطيط القومى ، القاهره ١٩٧٧ .

عناصر الانفاق العام المؤثرة على زيادة حصيلة النقد الاجنبى :

ليس من السهولة ان نحدد ، بشكل دقيق ، مدى مساهمة الانفاق العام فى زيادة حصيلة الدولة من العملات الاجنبية . فهناك تاثيرات مباشرة وغير مباشرة لهذا الانفاق على زيادة هذه الحصيلة . ومن امثلة الانفاق العام الذى يؤثر بشكل مباشر على زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبى ذلك الانفاق الذى تخصصه الدولة للاستثمار فى القطاعات التى تنتج انتاجا قابلا للتصدير . مثال ذلك الاستثمار فى قطاع البترول ، وفى قناة السويس وفى قطاع السياحه . ويضاف الى ذلك ايضا التحويلات التى تجريها الدولة فى شكل اعانة للصادرات او دعم لها . فهنا نجد ان ثمة علاقة مباشرة بين زيادة الانفاق العام فى هذه المجالات وزيادة حصيلة الدولة من العملات الاجنبية . وفى مثل هذه الحالات نجد ان القياس امر ممكن ، بل وسهل ايضا .

ولكن هناك انواع معينة من الانفاق العام تؤثر على زيادة حصيلة الدولة من العملات الاجنبيه بشكل غير مباشر ، وذلك عن طريق التأثير فى الظروف العامه المحددة للنشاط التصديرى . وهنا تقفز الى الذهن بعض الامثلة الواضحه . ومن ذلك مثلا ، الانفاق الاستثمارى الذى تخصصه الدولة لمشروعات الرى والصرف ودعم مستلزمات الانتاج الزراعى ، كالاسمدة والمبيدات الحشرية والانفاق على البحوث العلمية ، وما تتحمله الدولة من دعم لتمويل القروض الزراعيه باسعار فائدة منخفضة ، الى آخره . ففى مثل هذه الامور ، نجد ان ما تتحمله الدولة من انفاق عام يؤدى الى زيادة الكفاءة الانتاجية للقطاع الزراعى عموما ، وبالتالى للسلع الزراعيه القابلة للتصدير (القطن ، الارز ، الخ) . كما ان رفع مستوى الكفاءة الانتاجية فى القطاع الزراعى ، مع ما يتمخض عن ذلك من زيادة فى حصيلة غلة الفدان ، ربما يؤثر تأثيرا ايجابيا على ميزان المدفوعات من خلال الوفر الذى يمكن احداثه فى الواردات ، حيث من المحتمل ان يقل ما تخصصه الدولة من انفاق على تدبير استيراد هذه السلع من الخارج كنتيجة لزيادة مستوى الانتاجية فى القطاع الزراعى .

وينبغى الاشارة ايضا الى ان هناك صعوبات اخرى تثار عندما نبحث فى علاقة الانفاق العام بزيادة حصيلة الدولة من الصادرات . ومن اهم هذه الصعوبات هو ان حصيلة الدولة من النقد الاجنبى المتأتى من الصادرات لا تتوقف على حجم الفائض السلعى القابل للتصدير ،

وانما ايضا على اتجاه الاسعار العالمية لهذه الصادرات (المنظورة وغير المنظورة) ، ومدى القدرة التنافسية لهذه السلع فى السوق العالمى . وهى امور تخرج بالتاكيد عن امكان سيطرة الدولة او التاثير عليها . ناهيك عن ان قطاع الصادرات عموما يتأثر بالسياسات النقدية والتجارية التى تضعها الدولة ، مثل سياسة النقد الاجنبى (سعر الصرف) ، والضرائب الجمركية ، وسياسة الائتمان المصرفى ، الخ .

ولكن ايا كان الامر ، فان هناك علاقة ما بين الانفاق العام وزيادة حصيلة الدولة من العملات الاجنبية . وهذه العلاقة تتضح على وجه الخصوص فى المجالات الاتية :

١ ـ قناة السويس

تعد قناة السويس احد المصادر الهامه فى حصول مصر على العملات الاجنبية . ولهذا كان لغلق قناة السويس منذ حرب يونيو ١٩٦٧ تأثير سيئ على ميزان المدفوعات ، حيث خسرت مصر بذلك بندا من اهم بنود حصيلة الصادرات غير المنظورة . ومن هنا ، فقد كان للقرار السياسى الذى اتخذ بشأن اعادة فتح القناة تأثير هام فى استعادة مصر لهذا المصدر الهام للعملات الاجنبية ، وبالتالى تاثير واضح على ميزان المدفوعات .

ولقد تزايدت ايرادات هيئة قناة السويس من رسوم المرور بالقناة على نحو واضح منذ اعادة فتحها فى عام ١٩٧٥ حيث قفزت هذه الايرادات من ٢ر٣٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ ، الى ٧ر١٢١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ ، والى ٧ر١٦٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٧ ، والى ٢٨٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ . وتعادل هذه الايرادات ما نسبته ٥ر٣٪ ، ٧ر٨٪ ، ٤ر٩٪ ، ٤ر١٣٪ من اجمالى المتحصلات الجارية بميزان المدفوعات المصرى خلال الاعوام السابقة على التوالى . كما ارتفعت نسبة مساهمة دخل القناة من رسوم المرور فى الناتج القومى الاجمالى الى ٧ر٠٪ ، ٢ر٢٪ ، ٦ر٢٪ ، ٤٪ فى نفس الاعوام السابقة على التوالى انظر الجدول (١٨) ، (١٩) .

وكانت هذه الزيادة فى تطور الايرادات راجعه الى زيادة حركة العبور فى القناة بشكل مستمر ، خصوصا بعد تخفيض رسوم التامين على السفن ضد اخطار الحرب فى اعقاب اتفاقية فض الاشتباك الاول والثانى للقوات المسلحة فى منطقة القناة ، وبعد توقيع المعاهدة مع اسرائيل كما ترجع ايضا الى تعديل رسوم المرور وزيادتها واتخاذ مقاييس جديدة للحساب (وحدة حقوق السحب الخاصة) .

وتشير التقديرات الى احتمال تزايد الحصيلة فى المستقبل القريب ، خصوصا بعد الانتهاء من تنفيذ المشروعات الاستثمارية لتوسيع وتعميق قناة السويس ، والتى انتهت المرحلة الاولى منها فى اكتوبر ١٩٨٠ . [1] وعلى سبيل المثال ، تشير التقديرات التى قام بها البنك الدولى ، الى انه من المتوقع ان تصل حصيلة ايرادات القناة الى ٤٩٠ مليون جنية (= ٧٠٠ مليون دولار) فى عام ١٩٨٠ ، والى حوالى ٦٣٠ مليون جنيه (= ٨٠٠ مليون دولار) فى عام ١٩٨١ .

وعلى وجه الاجمال يمكن القول بان الانفاق الاستثمارى العام الذى تنفقه الدولة فى هذا القطاع له علاقة وثيقة بزيادة حصيلة مصر من العملات الاجنبية ، ومن ثم له تأثير ايجابى على تقليل العجز بميزان المدفوعات .

(١) تشير بعض الدراسات الى ان تكاليف تنفيذ المرحلة الاولى من توسيع وتعميق القناة سوف يتكلف ١٢٧٥ مليون دولار ، منها ٧٧٥ مليون دولار بالعملة الاجنبية ، وتساهم فيها مصر بحوالى ١٢٠ مليون دولار ، والباقى قروض من المؤسسات الدولية والدول الاجنبية . انظر هذه التقديرات عند د . احمد عبد الحليم " تقديرات ايرادات قناة السويس حتى عام ٢٠٠٠ انظر مصدر الجدول (١٨) .

جدول (١٨) تطور ايرادات قناة السويـــــــــس
ونسبتها الى اجمالى المتحصلات والناتج القومى الاجمالى للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨

(مليـون جنيه)

بيـان / السنه	(١) الايرادات	(٢) اجمالى المتحصلات	(٣) اجمالى الناتج	(٤) ١ : ٢	(٥) ١ : ٣
١٩٧٥	٣٣ر٢	٩٦٠ر٣	٤٦٦٩ر٦	٣ر٥	٧ر
١٩٧٦	١٢١ر٧	١٤٠٣ر١	٥٦١٠ر٥	٨ر٧	٢ر٢
١٩٧٧	١٦٧ر٤	١٧٧٨ر١	٦٤٨٣ر٠	٩ر٤	٢ر٦
١٩٧٨	٢٨٤ر٠*	٢١٢٥ر٢	تقديرى ٧٠٣٧ر٠	١٣ر٤	٤ر٠

المصدر : دكتور أحمد عبد الحليم " تقديرات ايرادات قناة السويس حتى عام ٢٠٠٠ ، مشروع ايدكاس ٢٠٠٠ ، ورقـــة عمل رقم (٣) ، جهاز تنظيم الاسرة والاسكان ، القاهره ، ابريل ١٩٨٠ ، ص ٣ ولكـــن يراعى انه بالنسبة لايرادات عام ١٩٧٨ تـم تعديلها بحسب ما جاء فى المجلة الاقتصادية ، البنـك الاهلى المصرى ، المجلد ٣٢ ، العددين الثالـــث والرابع ، الملحـق الاحصائى .

جدول (١٩) تطور حركة الملاحة ورسوم المرور بقناة السويس

السنه	ناقلات البترول				السفن الاخرى				اجمالى الحركه فى القناة				رسوم المرور فى قناة السويس بالمليون جنيه
	العدد	صافى الحموله بالمليون طن	البضائع المتجهه شمالا بالمليون طن	البضائع المتجهه جنوبا بالمليون طن	العدد	صافى الحموله بالمليون طن	البضائع المتجهه شمالا بالمليون طن	البضائع المتجهه جنوبا بالمليون طن	العدد	صافى الحموله بالمليون طن	البضائع المتجهه شمالا بالمليون طن	البضائع المتجهه جنوبا بالمليون طن	
١٩٧٥ يوليو/ ديسمبر	٦٩٣	١٤٫٢	٥٫٤	٢٫٠	٤٨٨٦	٣٦٫٢	١٣٫٠	١٧٫٠	٥٥٧٩	٥٠٫٤	١٨٫٤	١٩٫٠	٣٣٫٢
١٩٧٦	٢٦١٠	٧٧٫٩	٣٫٠	٤٫٠	١٤١٩٦	١٩٫٩	٤٢٫٠	٤١٫٧	١٢٨٠٦	١٨٧٫٨	٧٢٫٠	٤٥٫٧	١٢١٫٧
١٩٧٧	٢٦٣٩	٧٥٫٨	٣٠٫٨	٤٫٠	١٧٠٨٣	١٤٤٫٦	٤٢٫٠	٥٠٫٠	١٩٧٢٣	٢٢٠٫٤	٧٢٫٨	٥٦٫٠	١٦٧٫٤
١٩٧٨	٢٤٨٩	٧٣٫٩	٢٨٫٤	٤٫٨	١٨٧٧٧	١٧٤٫٤	٤١٫٣	١٥٫٤	٢١٤١١	٢٤٨٫٣	٢٩٫٦	٨٠٫٢	٢٨٤٫٦
" "													
١٩٧٨ ابريل	٢١٨	٥٫٧	٢٫٥	٠٫٤	١٥٨٨	١٤٫٢	٣٫٣	٥٫٩	١٨٠٦	١٩٫٩	٥٫٨	٦٫٣	...
" مايو	١٨٩	٤٫٨	٢٫٣	٠٫٣	١٦٣٧	١٤٫٦	٣٫٥	٦٫٣	١٨٢٦	١٩٫٤	٥٫٨	٦٫٦	...
" يونيو	١٨١	٤٫٧	٢٫٠٠	٠٫٣	١٥١٦	١٣٫٩	٢٫٩	٦٫١	١٦٩٧	١٨٫٦	٤٫٩	٦٫٤	....
١٩٧٩ ابريل	٢٠١٣	٦٫٨	٢٫٠	٠٫٦	١٤٩٢	١٥٫١	٤٫٤	٦٫٠	١٧٠٥	٢١٫٩	٦٫٤	٦٫٦	...
" مايو	٢٢٣	٦٫٩	٢٫٤	٠٫٦	١٥٥٠	١٥٫٣	٤٫٥	٦٫٣	١٧٧٢	٢٢٫٢	٦٫٩	٦٫٩	...
" يونيو	٢١٢	٦٫٥	٧٫٣	٠٫٥	١٤٥٢	١٤٫٥	٣٫٩	٥٫٩	١٦٦٤	٢١٫٠	٦٫٢	٦٫٤	...

المصدر — النشرة الاقتصادية ، البنك الاهلى المصرى المجلد ٣٢ ، العدد ين الثالث والرابعه الملحق الاحصائى .

٢ ـ قطاع السياحة :

يعد قطاع السياحة من القطاعات الهامه التى لها علاقة مباشرة بميزان المدفوعات من خلال ما يدره من نقد اجنبى . ومن هنا فان زيادة فاعلية نشاط هذا القطاع تعد من الامور الهامة التى تسهم فى تقليل العجز بميزان المدفوعات . ويصور الجدول (٢٠) تطور جملة الايرادات السياحيه بمصر خلال الفترة بين ١٩٧٠ حتى ١٩٧٨ . ومنه يتضح كيف سجل التطور فى الايرادات قفزه واضحه خلال الفترة المشار اليها ، وخصوصا بعد عام ١٩٧٤ . اذ بينما كانت جملة الايرادات السياحية تتراوح ما بين ٣٧ مليون جنيه و ٦ر٧٤ مليون جنيه خلال الفترة بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ اذا بها تقفز الى ٤٠٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ . ونتيجة لهذا التطور الملحوظ فى الايرادات السياحية ، فان نسبة هذه الايرادات الى الدخل القومى الاجمالى قد ارتفعت من ٤ر١٪ فى عام ١٩٧٠ الى ٢ر٥٪ فى عام ١٩٧٨ ، كما ان تغطيتها للواردات المنظورة وغير المنظورة قد ارتفعت من ٨ر٥٪ فى عام ١٩٧٠ الى ٤ر١٨٪ فى عام ١٩٧٨ .

ورغم ان هذا التطور يعكس الزيادة المطردة فى ايرادات هذا القطاع ، كنتيجة لزيادة عدد السياح ، الا اننا لا بد أن نراعى هنا ، ان جانبا من هذه الزيادة يعود اساسا الى زيادة العلاوة التشجيعية على السعر الرسمى للنقد الاجنبى ، التى تم التوسع فيها من خلال ما عرف باسم " السوق الموازية " ومن خلال التخفيض الرسمى Devaluation الذى تم للجنيه المصرى ابتداء من موازنة عام ١٩٧٩ ، والذى جعل الدولار ، رسميا ، يساوى سبعين قرشا . ولهذا فانه من الافضل لنا ، لكى نحسب التطور الفعلى الذى طرأ على الايرادات السياحية لمصر ، أن نعتمد على قيمة هذه الايرادات بالدولار وليس بالجنيه المصرى (١) .

(١) طبقا لتقديرات البنك الدولى نجد ان تطور الايرادات الاجمالية المتأتية من السياحه (مقدره بملايين الدولارات) قد اتخذ الشكل التالى = (بقية الهامش فى الصفحة القادمه)

وبالاضافة الى ماسبق لا يجوز أن يغيب عن الذهن ، ان ايرادات مصر السياحية ، كما تعكسها الاحصاءات الرسمية لا تعكس حقيقة العوائد الصافية ، فهى لا تأخذ بعين الاعتبار المدفوعات بالنقد الاجنبى التى ينفقها هذا القطاع لمزاولة نشاطه ، ومن ثم فهى لا تشير الى الدخل الصافى (وهو الامر المهم لتقييم فاعلية نشاط هذا القطاع) . ومن امثلة هذه المدفوعات :

١ — المدفوعات المتعلقة بنسبة المكون الاجنبى لكل من الانفاقين الاستثمارى والجارى لقطاع السياحة .

٢ — تكاليف الواردات السلعية اللازمة لهذا القطاع مثل الاطعمة والمشروبات .

٣ — تكاليف الواردات الخدمية ، مثل مكافآت العناصر الادارية الاجنبية ورأس المال المستثمر وفوائده وارباحه واعادة استرداده ، فضلا عن رسوم استخدام الاسماء والعلامات التجارية والتكنولوجيا ، الخ .

ويضاف الى ما تقدم ان مستوى الاسعار المحلية يختلف عن مستوى الاسعار العالمية (نتيجة لسياسات الدعم وغير ذلك) ، ومن هنا يتطلب القياس السليم لحقيقة الدخل الصافى لقطاع السياحة ان نعتمد على الاسعار العالمية وليس على الاسعار المحلية . (١)

(١) = بقية الهامش فى الصفحة السابقة

السنوات	القيمة	معدل النمو السنوى % *
١٩٧٤	٢٦٥	—
١٩٧٥	٣٣٢	٣٥
١٩٧٦	٤٦٤	٤٠
١٩٧٧	٧٣٠	٥٧
١٩٧٨	٧٠٢	٤ —
١٩٧٩	٦٥٠	٧ —

*) محسوب على اساس معدل التغير بالنسبة للسنة السابقة وقد حسب من بيانات البنك الدولى

(١) انظر فى ذلك : معهد التخطيط القومى " تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٧٢ وما بعدها وانظر ايضا دكتوره محيا زيتون " نحو اساس موضوعى لتحديد دور السياحة فى تنمية الاقتصاد القومى " المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين ، مارس ١٩٧٧ .

جدول (٢٠) تطـــور حركة السياحة فى مصـــــر

السنوات	جنسيات السائحين (بالالاف)				اجمالى عدد السائحين بالالف سائح	عدد الليالى السياحيه بالالف ليله	متوسط الاقامه للسائح ليله	متوسط الانفاق اليومى بالجنيه المصرى	اجمالى الايرادات السياحيه بالمليون جنيه
	عرب	اوربيون	امريكيون	آخرون *					
١٩٧٠	٢٣٠٫٨	٦٦٫٠	٢٥٫٤	٣٥٫٤	٣٥٧٫٦	٤٥٧٤	١٢٫٨	١٠٫٣	٣٧٫٠
١٩٧١	٢٦٠٫٢	٩٤٫٥	٣٠٫١	٤٣٫٣	٤٢٨٫١	٥٩٧٩	١٤٫٠	١١٫٢	٤٨٫٠
١٩٧٢	٣١٤٫٠	١٣١٫٥	٤٠٫٢	٥٥٫٢	٥٤٠٫٩	٦٦١٤	١٢٫٢	١١٫١	٦٠٫٠
١٩٧٣	٣٣٣٫١	١١٩٫٣	٣٧٫٥	٤٤٫٩	٥٣٤٫٨	٦٣٩٤	١١٫٩	١١٫٤	٦٠٫٩
١٩٧٤	٤١٢٫١	١٥١٫٧	٥١٫٤	٦٤٫٣	٦٧٩٫٥	٦٢٩٤	٩٫٢	١٠٫٨	٧٤٫٦
١٩٧٥	٤٣٧٫٥	٢٣٢٫٠	٦٥٫٩	٥٧٫٧	٧٩٣٫١	٥٨٥٤	٧٫٣	١٣٫٨	١٠٩٫٣
١٩٧٦	٥٣٤٫٥	٢٩٩٫١	٧٧٫٦	٧٢٫٨	٩٨٤٫٠	٦٧٩٦	٦٫٩	١٨٫٨	١٨٥٫١
١٩٧٧	٤٧٤٫٨	٣٤٢٫٩	٩٧٫٠	٨٩٫٢	١٠٠٣٫٩	٦٣٣٩	٦٫٣	٤٣٫٠	٤٣٠٫٠**
١٩٧٨	٤٥٥٫٤	٣٦٧٫٥	١٣٦٫٣	٩٢٫٦	١٠٥١٫٨	٧١٣٧	٦٫٨	٣٨٫٤	٤٠٢٫٠**
يناير ـ يونيه ٧٨	١٧٧٫٣	١٦٩٫٢	٦٨٫٩	٤٨٫٦	٤٦٤٫٠	٢٨٨٦	٦٫٢	—	٢٠٩٫٥**
يناير ـ يونيه	١٧٤٫٣	٢٠٣٫٥	٧٤٫٩	٤٠٫٣	٤٩٣٫٠	٣٢٧٢	٦٫٦	—	١٧٤٫٧**

المصدر : البنك الاهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ المجلد ٣٢ ، العدد ٢ لعام ١٩٧٩ ، ص ٢٣٧

* تشمل القادمين من الدول الاشتراكية واسيا وافريقيا والاقيانوسية ، ** تمثل ارقام السوق الموازيه .

جدول (٢١) الايرادات السياحيه

السنوات	الايرادات السياحيه بالمليون جنيه	اجمالى الدخل القومى بالاسعار الجاريه بالمليون جنيه	الواردات المنظوره وغير المنظوره بالمليون جنيه	نصيب الايرادات فى اجمالى الدخل القومى %	نصيب الايرادات فى اجمالى الواردات المنظوره وغير المنظورة %
٦٩ـ١٩٧٠	٣٧ر٠	٢٥٥٣	٦٣٧ر٥	١ر٤	٥ر٨
٧٠ـ١٩٧١	٤٨ر٠	٢٧٠٠	٦٦٠ر٠	١ر٧	٧ر٣
٧١ـ١٩٧٢	٦٠ر٠	٢٨٨٤	٦٩٠ر٢	٢ر١	٨ر٧
١٩٧٣	٦٠ر٩	٣٢١٧	٧٨٦ر٠	١ر٩	٧ر٧
١٩٧٤	٧٤ر٦	٣٧٥١	١٤٦٤ر٢	٢ر٠	٥ر١
١٩٧٥	١٠٩ر٢	٤٧٧٩	٢٠٠٣ر٩	٢ر٣	٥ر٥
١٩٧٦	١٨٥ر١	٥٤٥٥	١٩٩٦ر١	٣ر٤	٩ر٣
١٩٧٧	٤٣٠ر٠	٦٠٢٢	٢٣٧١ر٢	٧ر٢	١٩ر٠
١٩٧٨	٤٠٢ر٠	٧٦٨٨	٢١٨١ر٦	٥ر٢	١٨ر٣

المصدر : البنك الاهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ اعداد متفرقة ٠
وزارة السياحه ـ نشرة بحوث السياحه ـ اعداد متفرقه

وعلى اية حال ، فان الدولة قد بدأت تعطى هذا القطاع أهمية خاصة لزيادة حركة النشاط فيه سواء كان ذلك من خلال الانفاق الاستثمارى العام (انظر الجدول (٢٢) ، او من خلال تشجيع القطاع الخاص، المحلى والاجنبى ،للدخول باستثماراته فى هذا المجال، ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد ، ان الانفاق الاستثمارى فى قطاع السياحة، وخصوصا فى مجال بناء الفنادق الكبرى وشركات السياحه ، كان قاصرا تقريبا على شركات القطاع العام، ولكن بعد عام ١٩٧٤ بدأ نشاط القطاع الخاص يتزايد فى هذا المجال وخصوصا بعد التيسيرات والاعفاءات الضريبية والجمركية التى تقررت فى ضوء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار راس المال العربى والاجنبى ، وقد تزايد دخول المستثمرين العرب والاجانب، بالمشاركة مع القطاع الخاص المصرى، هذا الميدان بشكل واضح فى السنوات الاخيرة .

وعموما يمكن القول، ان الانفاق الاستثمارى العام داخل قطاع السياحة وان كان ذا علاقة وثيقة بزيادة قدرة مصر من الحصول على العملات الاجنبية، ومن ثم التخفيف من مشكلة العجز بميزان المدفوعات ، الا أن زيادة فاعلية هذا القطاع تتطلب وجود خطة واضحة للتوسع فى هذا القطاع تندمج وتتكامل مع خطة التنمية على مستوى الاقتصاد القومى ، حتى يمكن تفادى الضغط على الموارد المحلية المتاحة وتخفيض حجم التسربات الخارجية لهذا القطاع، وبما يعظم ، بالتالى من قدرته على أدرار العملات الاجنبية .

جدول (٢٢) تقديرات استثمارات الخطة الخمسية ١٩٨٢/٧٨
المخصصه لوزارة السياحه

السنوات	المخصص الاستثمارى
١٩٧٨	٠ر٣٣
١٩٧٩	٠ر٣٤
١٩٨٠	٠ر٣٦
١٩٨١	٠ر٥٠
١٩٨٢	٠ر٥٠
(١) الاجمالى	٤ر٢٠٣
(٢) المكون الاجنبى بالسعر التشجيعى	٦ر١٦١
(٣) نسبة المكون الاجنبى (٢) / (١)	٤ر٧٩٪

المصدر: وزارة التخطيط، الخطة الخمسية ٧٨ ـ ١٩٨٢، المجلد الاول، الاستراتيجية العامه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، اغسطس ١٩٧٧، جدول (٢) ، (٣) .

٣ ـ قطاع البترول :

يمكن القول أن الانفاق الاستثمارى فى قطاع البترول يعد من أكثر الامور التصاقا بزيادة قدرة الاقتصاد المصرى فى الحصول على العملات الاجنبية ، ومن ثم يعد احداهم الاسلحة التى يمكن استخدامها ، ويجب الاهتمام بها ، لعلاج العجز المتزايد لميزان المدفوعات المصرى . وطبقا للتقديرات المتاحة ، يتبين انه حتى عام ١٩٧٥ كانت مدفوعاتنا الخارجية البترولية سالبة . ففى هذا العام كانت قيمة صادراتنا البترولية تعادل ٦ر١٢٣ مليون جنيه فى حين ان وارداتنا البترولية وصلت الى ٧ر١٤٩ مليون جنيه ، وهو ما يعنى وجود عجز فى المعاملات البترولية الخارجية يقدر بحوالى ١ر٢٦ مليون جنيه وهذا العجز البترولى ، الذى كان يشكل احد الضغوط على ميزان المدفوعات المصرى كان راجعا الى فقدان مصر لحقول البترول فى سيناء والى زيادة الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية ، والى عدم زيادة الاستثمار فى هذا المجال ، والى اتجاه اسعار المواد البترولية الى الارتفاع بشكل واضح خلال السبعينات ، وبالذات بعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ .

وابتداء من عام ١٩٧٦ بدأ ميزاننا البترولى يحقق فائضا ، حيث جاوزت قيمة صادراتنا البترولية قيمة وارداتنا . وتحقق فائض فى هذه السنة يقدر بحوالى ٣ر١٢٢ مليون جنيه . وظل هذا الفائض يتزايد على نحو واضح حتى انه وصل الى ٥ر٢٨١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ . ونتيجة لهذا التطور الايجابى ، فان فائض المعاملات البترولية اصبح يسهم فى التخفيف من الضغط على ميزان المدفوعات المصرى . ويمكن قياس مدى مساهمته فى تخفيف هذا الضغط اذا ما نسبنا فائض المعاملات البترولية الى اجمالى قيمة وارداتنا المنظورة وغير المنظورة (انظر الجدول ٢٣) . حيث ارتفع معدل تغطية هذا الفائض لتلك الواردات من ١ر٦٪ فى عام ١٩٧٦ الى ٣ر١٢٪ فى عام ١٩٧٨ .

والحقيقة ان هذا التطور الايجابى لميزان المعاملات البترولية يعود الى ثلاثة عوامل اساسية ، هى :

١ ـ زيادة اجمالى الاستثمار الموجه الى هذا القطاع، حيث ارتفع هذا الاجمالى من ٣٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ الى ٢٠٢٫٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ .

٢ ـ الارتفاع المستمر فى الاسعار العالمية للبترول .

٣ ـ زيادة الانتاج بمعدل يفوق بكثير معدل الزيادة فى الاستهلاك المحلى ، وهو الامر الذى تبلور فى وجود فائض للتصدير . (١)

وتشير الدراسات والتقارير وكذلك تصريحات المسئولين الى أن امكانيات مصر البترولية كبيرة ، وان اراضيها ومياهها ما زالت تحتفظ بامكانات هائلة . كما ان السياسة الاقتصادية الحالية تعطى اهتماما واسعا لتنمية وزيادة انتاج وتصدير البترول . وهى فى ذلك تطبق سياسات نشطة ترمى الى التنقيب عن البترول فى غالبية انحاء البلاد ، وخصوصا فى البحرين الاحمر والمتوسط عن طريق التعاون مع عدد كبير من الشركات الاجنبية . كما يجرى العمل على تخصيص جانب متزايد من الاستثمار العام لقطاع البترول ، فضلا عن حصة الشريك الاجنبى التى تزيد بكثير عن استثمارات القطاع العام . كما ان هناك اهتماما واضحا بتنمية واستغلال الحقول المكتشفة والقديمة وبتكرير البترول وتصنيعه ونقله بالانابيب .

لذا فان الانفاق الاستثمارى العام فى قطاع البترول ، مضافا اليه الاستثمار الاجنبى فى هذا القطاع يعد من الامور الهامه التى يجب ان تستمر فى سياستنا الاقتصادية فى الفترة المقبلة ، باعتبار ان ذلك يمثل أحد المحاور الهامه التى يجب التركيز عليها للتخفيف من مشكلة عجز ميزان المدفوعات المصرى .

---

(١) تنبغى الاشارة هنا الى ان استهلاكنا المحلى من المواد البترولية قد اتجه للتزايد بمعدلات كبيرة فى السنوات الاخيرة وطبقا لبعض التقديرات كان هذا المعدل حوالى ٨٫٣ ٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ . وهذا المؤشر يشير الى تزايد استهلاك الطاقة فى مصر بمعدلات كبيرة . ومن هنا يقتضى الامر وضع ضوابط لترشيد استهلاك الطاقة حتى يمكن توفير فائض متزايد بمعدلات مرتفعة للتصدير . وتبدو اهمية هذه النقطة اذا ما علمنا ان البترول يمثل حوالى ٨٠٪ من مجموع استهلاك الاقتصاد المصرى من الطاقة .

جدول (٢٣) تطور معدل تغطية صافى ميزان المعاملات البترولية للواردات المنظورة وغير المنظورة لمصر خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨

مليون جنيه

السنوات	ميزان المعاملات البترولية	الواردات المنظورة وغير المنظورة	المعدل
١٩٧٦	+١٢٢ر٣	١٩٩٦ر١	١ر٦٪
١٩٧٧	+٢١٣ر٥	٢٢٧١ر٢	٩ر٤٪
١٩٧٨	+٢٨١ر٥	٢١٨١ر٦	١٢ر٣٪

المصدر :

ارقام ميزان المعاملات البترولية مأخوذة من الجدول السابق ، اما ارقام الواردات المنظورة وغير المنظورة فمأخوذة من : النشرة الاقتصادية ـ البنك الاهلى المصرى ، المجلد ٣٢ ، العدد ٢ لعام ١٩٧٩ ، ص٢٣٨ .

جدول (٢٤) : تطور انتاج واستهلاك وصادرات ووارادات البترول المصرى خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٧٨

الكمية مليون طن والقيمة مليون جنيه

السنوات	تطور قيمة المنتج من البترول الخام			قيمة المنتجات البترولية	قيمة المستهلك محليا	الصادرات	الواردات	ميزان المعاملات البترولية	قيمة الاستثمار		
	الاجمالى	البترول الخام	غاز طبيعى						قطاع عام	شريك اجنبى	اجمالى
١٩٧٣	٤٨٫٥	٤٨٫٥	—	—	—	٢٤٫٧	٣٥٫٩	ـ ١١٫٢	— (*)	— (*)	٣٢٫٠ (*)
١٩٧٤	١٣١٫٠	١٣١٫٠	—	١٥٩٫٦	٢٣٦٫٩	٧٣٫١	١٦٤٫٨	ـ ٩١٫٧	٣٢٫٠	١٦٫٠	٤٨٫٠
١٩٧٥	١٨٧٫٣	١٨٦٫٨	٠٫٥	١٩٨٫٥	٢٧٢٫٠	١٢٣٫٦	١٤٩٫٧	ـ ٢٦٫١	٤٠٫٠	١٢٠٫٠	١٦٠٫٠
١٩٧٦	٣١٦٫٨	٣١٥٫٩	٠٫٩	٦٣٣٫٠	٣٠١٠٫٠	٢٥٢٫٢	١٢٩٫٩	+ ١٢٢٫٣	٤٦٫٨	١٩٥٫٢	٢٤٢٫٠
١٩٧٧	٤٢٠٫٠	٤١٦٫٤	٣٫٦	٦٨٣٫٠	٣٦١٫٠	٢٨٤٫٣	٧٠٫٨	+ ٢١٣٫٥	٣٢٫٠	٢٠٠٫٠	٢٣٢٫٠
١٩٧٨	٥٤٠٫٠	٥٣٥٫٤	٤٫٧	٩٣٤٫٠	٤٤٣٫٥	٣٤٥٫٢	٦٣٫٧	+ ٢٨١٫٥	٦٦٫٤	١٣٦٫٣	٢٠٢٫٧

* لم تتوافر عن هذه السنه بيانات تفصيلية توضح تقسيم اجمالى الاستثمالا بين القطاع العام والشريك الاجنبى .

Source : Economic Bulletin, National Bank of Egypt, Vol XXXII, No I - I979.

وخلاصة ما سبق ، هو أن سياسة الانفاق العام قد انطوت على امور ايجابية وامور سلبية من حيث تاثيرها على مشكلة ميزان المدفوعات المصرى . وقد تمثلت الامور الايجابية لهذه السياسه فى الانفاق الاستثمارى الموجه لقناة السويس وقطاع السياحة وقطاع البترول ، حيث تمخض الانفاق الاستثمارى العام فى هذه القطاعات عن تزايد قدرة الاقتصاد المصرى فى الحصول على العملات الاجنبية ، وهو ما ادى الى المساهمة فى تقليل الضغط على ميزان المدفوعات . اما الامور السلبيه التى انطوى عليها الانفاق الاستثمارى العام فقد تمثلت فى تزايد الانفاق العام الموجه لاستيراد المواد الغذائية ، وفى ارتفاع نسبة المكون الاجنبى للانفاق الاستثمارى العام ، وفى زيادة الواردات الوسيطة اللازمة لتشغيل دوران عجلات الانتاج فى القطاع الحكومى وفى مؤسسات القطاع العام . ويضاف الى ذلك ايضا التاثير غير المباشر للضغط التضخمى للانفاق العام وتزايد الاعتماد على القروض الخارجية . فهذه الامور ، كما اتضح من التحليل ، كانت ذات تاثير واضح فى زيادة العجز بميزان المدفوعات . وليس يخفى ان تعظيم قدرة الانفاق العام على التخفيف من مشكلة العجز المتزايد بميزان المدفوعات سوف تتطلب زيادة فاعلية الامور الايجابية وتقليل فاعلية الامور السلبية . ولكن تنبغى الاشارة هنا ، الى ان مشكلة العجز بميزان المدفوعات هى فى الاساس مشكلة هيكلية ، تحد جذورها فى هيكل الاقتصاد القومى وفى التحديات المختلفه التى يواجهها ، ومن ثم لا يصح القول بأن سياسة الانفاق العام هى المسئولة كلية عن هذا العجز ، وبالتالى لا يصح ان نستنتج بأن علاج هذا العجز سوف يقع على الانفاق العام وحده .

الفصل الرابـــع

الانفاق العام ومشكلـة التضخـم فى مصر

مقدمـــة :

شهد الاقتصاد المصرى خلال عقد السبعينيات موجة واضحة من الضغوط التضخمية ، وليس يخفى أن الاقتصاد المصرى لم ينفرد بهذه الظاهرة دون سائر الدول الاخرى ، فقد عم التضخم معظم دول العالم ، وأن كان ذلك بدرجات متفاوتة . ومن الواضح أن هذه الضغوط التضخميـة التى تعرضت لها مصر خلال هذه الفترة كانت أقل حدة فى السنوات السبعينية التى سبقت حـرب اكتوبر ١٩٧٣ ، ثم زادت وطأتها بشكل لافت للنظر بعد هذه الحرب . يشهد على ذلك مـا يعكسه تطور الارقام القياسية لنفقات المعيشة ، فى الريف والحضر ، وتطور الارقام القياسية لأسعـار الجملة للمواد الرئيسية ، وكذلك الرقم القياسى الضمنى كما يتبين من الجدول (٢٥) .

ولسنا هنا فى مجال التعرض لطبيعة القوى التضخمية فى الاقتصاد المصرى ، ولا للبحـث عن أسبابها وآثارها ، ولا أيضا لكيفية التصدى الى هذه الضغوط ، وحسبنا هنا أن نتعرض فقـط لقضية العلاقة القائمة بين مشكلة التضخم والانفاق العام فى مصر . وليس يخفى كيف تكتسب هـذه العلاقة بعدا محوريا فى دراسة عدم الاستقرار الاقتصادى ، نظرا للصلة الوثيقة بين اتجاهـات ونوعية الانفاق العام وبين تغير المستوى العام للاسعار ، ليس فقط فى حالة الدول الناميـة ، وانما ايضا فى حالة الدول الرأسمالية المتقدمة .

وهذا البعد المحورى للعلاقة القائمة بين الانفاق العام والمستوى العام للاسعار يتضـح بشكل جلى ، حينما ندرك مدى الثقل النسبى لحجم الانفاق العام بالنسبة للناتج المحلـى الاجمالى . فكلما كان هذا الثقل كبيرا ، فان التغير النسبى الذى يحدث فيه ، يؤدى بـلا شك ، الى احداث تغيرات نسبية محسوسة فى مختلف أنواع المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ومن بينها المستوى العام للاسعار .

جدول (٢٥)

تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالحضر والريف

ولاسعار الجملة خلال الفترة ٦٧/٦٨ ـ ١٩٨٠

١٠٠=١٩٦٧/٦٦

السنوات	الرقم العام لاسعار المستهلكين بالحضر	الرقم العام لاسعار المستهلكين بالريف	الرقم العام لاسعار الجملة *
١٩٦٨/٦٧	١٠٢ر٠	١٠١ر٨	ـ
١٩٦٩/٦٨	١٠٦ر١	١٠٥ر٦	ـ
١٩٧٠/٦٩	١٠٩ر٢	١١٣ر٥	ـ
١٩٧١/٧٠	١١٣ر٦	١١٧ر٩	١١٧ر٤
١٩٧٢/٧١	١١٦ر٣	١١٧ر٦	١١٨ر٤
١٩٧٣	١١٢ر٤	١٣١ر٢	١٢٣ر٠
١٩٧٤	١٣٥ر٧	١٤٩ر٦	١٣٥ر٨
١٩٧٥	١٤٨ر٩	١٦٧ر٩	١٥٢ر٧
١٩٧٦	١٦٤ر٢	١٨٧ر٨	١٦١ر٨
١٩٧٧	١٨٥ر١	٢٠٦ر٧	١٧٨ر٥
١٩٧٨	٢٠٥ر٦	٢٣٤ر٢	١٩٦ر٩
١٩٧٩	٢٢٦ر٠	٢٤٨ر٧	٢١٥ر٤
١٩٨٠	٢٦٧ر٩	٣٠٥ر٩	ـ

المصدر : الارقام الخاصة بأسعار المستهلكين فى الريف والحضر مأخوذه من مجلة الاهرام الاقتصادية العدد رقم ٦١٨ ، الصادر فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٠ ، ص ٢٧ ، ٣٠ أما الرقم القياسى لاسعار الجملة فمأخوذه من / البنك الاهلى المصرى النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٢ ، العددين الثالث والرابع ١٩٧٩ ، الملحق الاحصائى .

(*) محسوب على اساس ١٩٦٦/٦٥ = ١٠٠ .

ولكن تنبغى الاشارة هنا ، الى أنه غد تتبع الخيوط المتصلة بين الانفاق العام ومشكلة التضخم بمصر ، ليس المهم هو تتبع تطور الانفاق العام ومكوناته ، والمعدلات التى كان ينمو بها خلال الفترةمحل الدراسة ، وانما المهم هو معرفة العلاقة بين تطور هذا الانفاق والموارد العامة للدولة ، أىمعرفة العجز العام للموازنة العامة للدولة وكيفية تمويل هذا العجز . فكلما كان هذا العجز كبيرا ، وكلما كانت النسبة الكبرىمنه تغطى عن طريق المصادر التضخمية ، كلما كان تأثير ذلك على دفع الاسعار نحو الارتفاع ملموسا ومحسوسا ، والعكس بالعكس .

وفى ضوء ذلك سوف نهتم فيما يلى بالقاء الضوء على :

أولا : تطور الانفاق العام ومكوناته .
ثانيا : تطور العجز العام للحكومة .
ثالثا : طرق تمويل العجز العام .
رابعا: تأثير طرق مواجهة العجز العام على مستوى الاسعار .

ونتناول ذلك فيما يلى تباعا .

تطور الانفاق العام ومكوناته :

وهنا يكفى للدلالة على عظم الدور الذى يلعبه الانفاق العام بمصر ، أن نلقى نظرة سريعة على الجدول (٣٦) ، الذى يبين مكونات هذا الانفاق ونسبتها الى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، وهى الفترة التى جنح فيها ارتفاع المستوى العام للاسعار بمصر جنوحا شديدا . ومن هذا الجدول تتضح الحقائق التالية :

جـــدول (٢٦)

نسبة مكونات الانفاق الحكومى والقطاع العام الى الناتج المحلى

الاجمالى خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٧٨

نسبة مئوية

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
(١) الاستهلاك الحكومى	٢٠ر٧	٢٤ر٩	٢٤ر٨	١٩ر٦	٢٠ر٨	١٩ر١
منه ـ الخدمات العامه	(٤ر٠)	(٤ر٥)	(٤ر٦)	(٥ر٢)	(٤ر٨)	(٥ر٨)
ـ التعليم والصحه وخدمات أخرى	(٨ر٩)	(٩ر١)	(٩ر٠)	(٧ر٢)	(٨ر٧)	(٧ر٧)
(٢) الدعم السلعى	٩ر٤	١١ر٩	٦ر٤	٧ر٨	٩ر٤	١١ر٠
ـ القمح والدقيق	(٤ر٢)	(٥ر٠)	(٢ر٦)	(١ر٨)	(٣ر٠)	(٥ر١)
(٣) عجز الهيئات العامه	٢ر٠	١ر٨	١ر٨	١ر٧	١ر٩	١ر٩
(٤) مدفوعات الفائده على الدين العام	١ر٤	١ر٤	١ر٦	١ر٦	١ر٨	١ر٩
(٥) الانفاق الاستثمارى العام.	١٨ر٢	٢٦ر٣	٢١ر٣	٢٢ر٢	٢٥ر٤	٢٣ر٠
الاجمالى (١+٢+٣+٤+٥)	٥١ر٧	٦٦ر٣	٥٥ر٩	٥٢ر٩	٥٩ر٣	٥٦ر٩

المصدر : بيانات البنك الدولى.

جدول (٢٧)

العلاقة بين تطور معدل النمو لاجمالى الانفاق العام الجارى والاستثمارى ومعدل نموالناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابته خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٩

السنوات	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابته* %	معدل نمو الانفاق العام الجارى والاستثمارى بالاسعار الجارية %	الفرق بين معدل نمو الناتج المحلى ومعدل نموالانفاق العام %
١٩٧٤	٤ر٧	ـ	ـ
١٩٧٥	١٠ر٥	٦٤ر١	٥٣ر٦
١٩٧٦	١٠ر٢	٢٧ر١	١٦ر٩
١٩٧٧	٧ر٣	٢٣ر٧	١٦ر٤
١٩٧٨	٨ر٢	٣١ر٧	٢٣ر٥
١٩٧٩	٨ر٦	٢١ر١	١٢ر٥

متوسط معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للفترة ٧٥ ـ ١٩٧٩ = ٨ر٩ ٪

متوسط معدل النمو للانفاق العام الجارى والاستثمارى للفترة ٧٥ ـ ١٩٧٩ = ٣٣ر٥ ٪

الفرق بين المتوسطين سالفى الذكر = ٢٤ر٥ ٪

المصدر : من بيانات للبنك الدولى ٠

(*) على اساس تكلفة عوامل الانتاج ٠

أما الحقيقة الاولى ، فتمثل فى الارتفاع الواضح للنصيب النسبى لجملة الانفاق العام ، الاستهلاكى والاستثمارى ، من اجمالى الناتج المحلى ، وبالتالى من جملة الانفاق القومى . وقد كان متوسط هذا النصيب ٥٧٪ خلال الفترة المذكورة . وكان هذا النصيب يتراوح بين حد أدنى هو ٥١ر٧٪ (فى عام ١٩٧٤) وحد أعلى قدره ٦٦ر٣٪ (فى عام ١٩٧٥) ومن ذلك يتبين أن الحكومه بما تنفقه فى مجال الاستهلاك الجارى والاستثمار العام ، تعد هى المنفق الرئيسى فى الاقتصاد القومى . وتأسيسا على ذلك ، فانه اذا لم يتناسب معدل نمو الانفاق العام (الجارى والاستثمارى) مع النمو الحادث فى العرض الحقيقى للسلع والخدمات فى المجتمع ، فان اضطرابا يحدث لا محالة بين قوى الطلب الكلى وقوى العرض الكلى ، وهو ما ينعكس بالتأكيد على المستوى العام للاسعار .

وللوقوف على طبيعة وحجم الاختلال الحادث بين معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ومعدل نمو الانفاق العام يكفى القاء النظر على بيانات الجدول (٢٧) ، ومنه يتضح ، أنه خلال الفترة بين ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ، بلغ متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة ٩ر٨ ٪ ، على حين بلغ متوسط معدل النمو السنوى للانفاق العام الجارى والاستثمارى ٥ر٣٣ ٪ وهو ما يعنى أن الانفاق العام كان ينمو خلال تلك الفترة بمعدل يزيد اكثر من ثلاثة أمثال ذلك المعدل الذى نما به الناتج المحلى الاجمالى . ومن هنا يمكن لنا أن نستنتج أن فائض الطلب Excess Demand الذى حدث بالاقتصاد المصرى ، وكان له التأثير الرئيسى فى دفع الاسعار نحو الارتفاع ، كان راجعا بشكل رئيسى الى التزايد غير العادى الذى طرأ على الانفاق العام بمصر .

اما الحقيقة الثانية فتتعلق بالانفاق الحكومى على الاستهلاك الجماعى فى مجال الخدمات العامة والدفاع والتعليم والصحة وغير ذلك من أمور . اذ يلاحظ أن نسبة الانفاق الحكومى فى هذه المجالات الى الناتج المحلى الاجمالى ظلت تقريبا ثابته خلال الفترة المذكورة ، وتصل فى المتوسط

الى ٢٠٪ . وهى بالرغم من أنها تعد نسبة مرتفعة ، الا أنها تتمشى مع المتوسط العالمى السائد فى غالبية الدول . وقد بدأت هذه النسبة بـ ٢٠ر٧ ٪ فى عام ١٩٧٤ ثم ارتفعت بعد ذلك الى اكثر من ٢٤٪ فى عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ . ثم عادت بعد ذلك الى الانخفاض ، وظلت تدور حول ٢٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

أما الحقيقة الثالثة فتتعلق بالانفاق الحكومى على الدعم Subsidies ، الممثل فى المبالغ المخصصة فى الموازنة العامة للدولة لتمويل الفروق السعرية للسلع التموينية والضرورية الهامة (مثل السكر ، الشحوم ، رغيف الخبز والدقيق ، البوتاجاز ..الخ) ، حيث بلغ متوسط ما تنفقة الحكومة على دعم هذه السلع حوالى ٩ر٣ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى للفترة محل الدراسة . وبالنظر الى ارقام الجدول (٢٦) يتضح أن نسبة ما تنفقه الدولة على الدعم السلعى الى الناتج المحلى الاجمالى كانت ٩ر٤ ٪ فى عام ١٩٧٤ ، ثم هبطت بشكل واضح ، الى ٦ر٤ ٪ عام ١٩٧٦ ، وعادت بعد ذلك للارتفاع ، لتصل الى ١١٪ فى عام ١٩٧٩ . والحقيقة أن التذبذب الذى طرأ على هذه النسبة يعود الى التغيرات التى طرأت على كلفة الدعم المخصص للقمح والدقيق ، الذى يشكل الجزء الرئيسى فى اجمالى الدعم . ففى عام ١٩٧٥ كان السعر العالمى لطن القمح بحوالى ١٣٨ دولار ، ثم هبط هذا السعر ليصل الى ١٠٠ دولار فى عام ١٩٧٧ ، ثم عاد بعد ذلك للارتفاع ليصل الى ١٥٦ دولار فى عام ١٩٧٩ . ويضاف الى ذلك حقيقة هامة ، ويجب الا تغيب عن الذهن حين نحاول التعرف على الاسباب التى دفعت بالمبالغ المخصصه للدعم نحو الارتفاع ، وهذه الحقيقة تتمثل فى التغيير الجذرى الذى حدث فى حساب سعر الصرف Exchange Rate الذى تقيم فى ضوئه مبالغ الدعم . فحتى عام ١٩٧٨ ، كان سعر الصرف المطبق ، والذى كانت هيئة السلع التموينية تتعامل به هو ٣٩١ مليم لكل دولار ، أما ابتداء من عام ١٩٧٩ ، حينما الغيت التفرقه بين سعر الصرف الرسمى وسعر الصرف التشجيعى ، أصبح الدولار يساوى رسميا ٧٠٠ مليم .

وكان لهذا التخفيض Devaluation الذى حدث فى القيمة الخارجية للجنيه المصرى تأثير بالغ على زيادة مبالغ الدعم فى الموازنة العامه للدولة . بل أن ٨٠٪ من الزيادة النقدية التى حدثت فى كلفه دعم القمح وحده ترجع الى تغير سعر الصرف فقط . (١)

وقد اثير فى السنوات الاربع الاخيرة جدل عنيف حول قضية الدعم السلعى ، واثير بشأنه العديد من الافكار والمقترحات ، ومحاولات ترشيده ، على أن ما يهمنا الاشارة اليه هنا ، هو ذلك النوع من الفكر الذى حاول أن يلقى مسئولية العجز فى الموازنة العامة للدولة على الدعم ، وبالتالى يحمل الدعم مسئولية كبيرة فى التضخم بمصر .(٢) ويكفى هنا أن نشير الى أن التغير الذى يحدث ، وسوف يحدث فى أرقام الدعم ، يتوقف على أربعة عوامل جوهرية هى :

١ ـ اتجاهات الاسعار العالمية التى يتم على اساسها استيراد السلع التموينية .
٢ ـ مستوى سعر الصرف المطبق .
٣ ـ عدد السكان واتجاهات نموه .
٤ ـ السياسات السعرية بالداخل .

---

(١) ورد فى بيان السيد الدكتور وزير المالية عن مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة ١٩٧٩ فى مجلس الشعب أن الزيادة المترتبة على تطبيق الاسعار التشجيعية للسلع التموينية قدرت بنحو ٤٢١ مليون جنيه ، وهى قيمة الفرق بين الدعم المخصص للهيئة العامة للسلع التموينية بالاسعار التشجيعية (بعد توحيد سعر الصرف للجنيه ابتداء من أول يناير ١٩٧٩) وبين قيمة هذا الدعم مقوما بالاسعار الرسمية للنقد الاجنبى . انظر فى ذلك بيان السيد الدكتور وزير المالية عن المشروع الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٧٩ ، وزع مع ملحق الاهرام الاقتصادى ، العدد الصادر فى فبراير ١٩٧٩ ، ص ٢١ .

(٢) " بعض الملاحظات حول الاثار الاجتماعية للتضخم فى مصر " مذكره رقم (٧٨) من مطبوعات المركز التجريبى لتقويم المشروعات ، معهد التخطيط القومى ، نوفمبر ١٩٨٠ ، ص ٣٢ ومما بعدها .

أما الحقيقة الرابعة التى يمكن استخلاصها من بيانات الجدول (٢٥) فتتعلق بالثبات النسبى للانفاق الحكومى فى مجال تمويل عجز الهيئات العامه . ويشمل عجز الهيئات العامة ، تلك المبالغ التى تتحملها الموازنة العامه للدوله لادارة وتشغيل بعض الوزارات والمرافق والخدمات العامة ، مثل الزراعة والرى ، النقل والمواصلات ، الاسكان والتشييد ، الثقافة والاعلام ، الخ . وقد ظل متوسط ما تنفقة الحكومة فى هذا المجال ٢ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى خلال سنى الدراسة . وقد تطور الانفاق الحكومى لتمويل عجز هذه الهيئات العامة كما يلى :

السنه	العجز بالمليون جنيه
١٩٧٤	٨٧ر١
١٩٧٥	٩٣ر٤
١٩٧٦	١١٨ر٦
١٩٧٧	١٣٩ر٤
١٩٧٨	١٨٥ر١
١٩٧٩	٢٢٩ر١

أما الحقيقة الخامسه التى نستخلصها من الجدول (٢٥) فتختص بذلك التطور الهائل الذى طرأ على مدفوعات الحكومه على الديون الخارجية العامه والمضمونه من قبل الحكومه ، حيث قفزت المدفوعات الخاصه بهذا النوع من الانفاق من ٦١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ الى ٢٩٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ ، وهو ما يعنى انها قد زادت بما يقرب من خمس مرات خلال هذه الفترة . وتلك فى الواقع نتيجة حتميه لسياسة الاقتراض الخارجى التى سارت عليها الحكومات المصرية خلال السبعينيات وكان من شأنها أن نمت ديوننا الخارجية على نحو مفزع ، حتى أنها وصلت الى ١٦ مليار دولار فى عام ١٩٧٩ . ونتيجة للنمو الكبير الذى طرأ على ديوننا الخارجية واعبائها ، فان مدفوعات خدمة هذه الديون (أى الفوائد + الاقساط) أصبحت تلتهم نسبا محسوسة من اجمالى حصيلة صادراتنا من السلع والخدمات . وعموما ، فان معالجة هذه القضية تفصيلا تخرج عن اطار دراستنا الحالية ، كما

أن معالجة أقساط الديون الخارجية تخرج عن اطار الانفاق العام ، لانها تعالج ضمن قضية ميزان التحويلات الرأسمالية بميزان المدفوعات . وعلى أية حال ، يكفى أن نشير هنا الى أنه طبقا للبيانات المتاحه ، فان مدفوعات الحكومه عن فوائد ديوننا الخارجية قد اتخذت المجرى الاتى للتطور .

السنه	مدفوعات الفائدة بالمليون جنيه
١٩٧٤	٦١
١٩٧٥	٧٤
١٩٧٦	١٠٧
١٩٧٧	١٣٠
١٩٧٨	١٧٣
١٩٧٩	٢٩٤

أما الحقيقة السادسة التى نستخلصها من القاء النظر على الجدول (٢٦) فتتعلق باتجاهات التطور التى طرأت على الانفاق الحكومى الاستثمارى . فمن الواضح أن ثمة تطورا محسوسا قد طرأ على نسبة الانفاق العام الاستثمارى الى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة محل الدراسة . اذ من الملاحظ أنه خلال الفترة بين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ قفزت هذه النسبة من ١٨ر٢٪ الى ٢٦ر٣٪ ثم عادت للهبوط لتصل الى نحو ٢٢٪ فى عالم ١٩٧٦ و ١٩٧٧ . وكان سر هذا الهبوط راجعا الى بدء التوسع فى حساب الواردات الاستثمارية للقطاع العام طبقا للاسعار التشجيعية للنقد الاجنبى وليس طبقا للاسعار الرسمية . وهو الامر الذي خلق صعوبات كثيرة لبعض القطاعات فى تدبير الموارد اللازمة لتمويل وارداتها الاستثمارية . وعلى أية حال ، فمن المشاهد أن هذه النسبه قد عادت للتزايد بعد ذلك لتصل الى ٤ر٢٥٪ فى عام ١٩٧٨ ، والى ٢٣٪ فى عام ١٩٧٩ . وسوف نرى فيما بعد ، أن ارتفاع هذه النسبة ، وهى أمر مطلوب لدفع عجلات النمو بالاقتصاد المصرى ، تثير ، فى ظل تواضع الامكانات الادخارية للاقتصاد القومى عموما ، وللحكومه وللقطاع العام خصوصا ، مشاكل هامه فى التمويل وفى اختلال التوازن العام وكيفية مواجهته .

تلك كانت صورة عامه ومكثفه عن تطور الانفاق العام ، الجارى والاستثمارى ، خلال الفترة بين ٧٤ ـ ١٩٧٩ ، وهى الفترة التى جنح فيها المستوى العام للاسعار نحو الارتفاع بشكل حاد وملموس، ومن تتبع معالم هذه الصورة تبين كيف عظم نمو هذا الانفاق ، وكيف تطورت بنوده المختلفه ، وكيف تغير هيكله ، الى حد ما .

وهنا ينبغى معرفة الظل الملازم لهذه الصوره ، ونعنى بذلك معرفة علاقة هذا التطور بالتغير الذى طرأ على الموارد العامة للدولة ، حتى نحيط علما بمشكلة العجز العام للانفاق الحكومى .

تطور العجز العام للعمليات المالية للدولة :

يوضح الجدول (٢٨) ، حركة التطور التى طرأت على الانفاق العام ، الجارى والاستثمارى والايرادات العامة للدولة ، والفرق بينهما . ومنه يتضح كيف تنامى العجز العام لعمليات المالية للدولة بشكل لافت للنظر . فقد بدأ هذا العجز بمبلغ ٥٨٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ، ثم ظل يتزايد على نحو واضح ومستمر ، حتى أنه وصل فى عام ١٩٧٩ الى حوالى ٢٤٦٦ مليون جنيه . وهو ما يعنى أنه قد تزايد على ما يربو عن أربع مرات بالقياس الى حجمه فى بداية الفترة ، كما يتضح من البيانات التالية :

السنوات	رقم قياسى للعجز العام
١٩٧٤	١٠٠
١٩٧٥	١٩٨
١٩٧٦	١٧٢
١٩٧٧	١٦٤
١٩٧٨	٣٠٠
١٩٧٩	٤١٩

جدول (٢٨)

تطور الايرادات الجاريه والانفاق العام الاستهلاكى والاستثمارى
والعجز العام خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩

بملايين الجنيهات المصرية

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩ تقديرى
(١) الايرادات الجارية (*)	١٤٢٩ر٠	١٧٧٧ر٠	٢٣١٠ر٠	٢١٠٨ر٠	٣٥٥٢ر٠	٤٢٩٨ر٠
(٢) الانفاق الجارى (**)	١٤٣٥ر٠	٢٠٧٩ر٠	٢٣٤٠ر٠	٢٥٢٦ر٠	٣١٠٤ر٠	٤٢٣٧ر٠
(٣) الانفاق الاستثمارى العام	٥٨٢ر٠	٨٦٣ر٠	٩٨٠ر٠	١٥٤٩ر٠	٢٢١٢ر٠	٢٥٢٨ر٠
(٤) جملة الانفاق العام (٢+٣)	٢٠١٧ر٠	٢٩٤٢ر٠	٣٣٢٠ر٠	٤٠٧٥ر٠	٥٣١٦ر٠	٦٧٦٥ر٠
(٥) العجز العام (٤ ـ ١)	ـ٥٨٨ر٠	ـ١١٦٥ر٠	ـ١٠١٠ر٠	ـ٩٦٧ر٠	ـ١٧٦٤ر٠	ـ٢٤٦٦ر٠

(*) تشمل حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والجمارك وفوائض التأمينات الاجتماعية والارباح المحولة من القطاع العام ٠

(**) يشمل انفاق الادارة العامه والادارة المحلية والدعم السلعى وصندوق الطوارئ وعجز الهيئات الاقتصادية ومدفوعات الدين الخارجى ٠

المصدر : بيانات للبنك الدولى ٠

ومن الواضح من تتبع صورة هذا التطور ، أن هناك قفزة كبيرة قد حدثت فى عامى ٧٨و١٩٧٩ . وربما يثور التساؤل عنها . والحقيقة التى لابد من ادراكها فى هذا الخصوص ، هى أن تلك القفزة التى حدثت فى هذين العامين ، لا تعود الى زيادة حقيقية فى حجم هذا العجز ، بقدر ما تعود أساسا الى تغير سعر الصرف للجنيه المصرى ، والتحول الى حساب سعر الدولار على اساس سبعين قرشا له بعد أن كان حوالى ٤٠ قرشا . ولكن بغض النظر عن تلك القفزة ، فانه مما لا شك فيه ، أن منحنى التطور لهذا العجز كان غير منتظم خلال الفترة المشار اليها . وهنا يمكن الاشارة الى ثلاثة مراحل متميزه لهذا التطور . اما عن المرحلة الاولى فهى تمتد بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، وفيها نلحظ نموا واضحا لهذا العجز . اما الفترة الثانية ، وهى تضم عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، فيها نراقب تدهورا واضحا للرقم القياسى لهذا العجز بالقياس الى عام ١٩٧٥ . أما الفترة الثالثة التى تمتد فيما بين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، ففيها نلحظ سرعة هذا التطور بشكل مفاجئ .

ولعل عدم انتظام نمو العجز العام للعمليات المالية للحكومة خلال الفترة محل الدراسة يتضح بشكل افضل ، لو أننا نسبنا هذا العجز الى الناتج المحلى الاجمالى . فكما يتضح من الجدول (٢٩) أن نسبة العجز العام الى الناتج المحلى الاجمالى قد بدأت بحوالى ١٤٪ فى عام ١٩٧٤ ، ثم ارتفعت الى ٢٣٫٨٪ فى عام ١٩٧٥ ، ثم انحسرت قليلا فى عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، وقفزت مرة واحدة فى عام ١٩٧٩ لتصل الى ٢٣٫٣٪ وربما يلاحظ ، أن صورة تطور نسبة العجز العام الى الناتج المحلى الاجمالى تتمشى تماما مع صورة التطور الذى اخذه الرقم القياسى لتطور العجز خلال الفترة محل الدراسة .

والآن ، فان سؤالا هاما يقفز الى الذهن ، وهو : ماسر هذا العجز ؟ وما العوامل المسئوله عن وجوده ؟ .

جـــدول (٢٩)

تطور العجز العام ونسبته الى الناتج المحلى الاجمالى خلال
الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ (*)

بملايين الجنيهات المصرية

السنوات	الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية	العجز العام	نسبة العجز العام الى الناتج المحلى الاجمالى
١٩٧٤	٤١٩٧ر٠	٥٨٨ر٠	١٤ر٠ ٪
١٩٧٥	٤٨٨٦ر٠	١١٦٥ر٠	٢٣ر٨ ٪
١٩٧٦	٦٢٧٦ر٠	١٠١٠ر٠	١٦ر١ ٪
١٩٧٧	٧٥٥١ر٠	٩٦٧ر٠	١٢ر٨ ٪
١٩٧٨	٨٦٠٢ر٠	١٧٦٤ر٠	٢٠ر٥ ٪
١٩٧٩	١٠٥٩٥ر٠	٢٤٦٦ر٠	٢٣ر٣ ٪

متوسط نسبة العجز للفترة كلها = ١٨ر٤ ٪

(*) أرقام العجز تمثل الفرق بين الايرادات الجاريه وبين مجموع الانفاق العام الاستهلاكـــى والاستثمارى ، وقد حسبت من بيانات للبنك الدولى .

وعند الاجابه على هذا السؤال ينبغى أن نفرق بين نوعين من العجز العام ، الاول : هو العجز الجارى والثانى هو العجز الرأسمالى . والعجز الاول يختص بمعرفة مدى العلاقة القائمة بين الانفاق العام الجارى على بنود الاستهلاك الجماعى المختلفه ، وبين الايرادات الجارية للدولة . أما العجز الثانى فيختص بالفرق القائم بين الانفاق الاستثمارى العام والادخار العام .

ونتناول الآن ، بشىء من التفصيل هذين النوعين من العجز :

١ ـ العجز الجارى :

ذكرنا آنفا أن المقصود بالعجز الجارى ، هو الفرق بين الانفاق العام الجارى ، والايرادات الجارية للدولة . ويراد بالانفاق العام الجارى ، تلك الاموال التى تنفقها الحكومة فى المجالات التقليدية ، كالأمن والدفاع والتعليم والصحة والثقافة والاعلام ... الخ ، وهذا النوع من الانفاق يتمخض عنه مجموعة معينة من الخدمات العامة التى تقدم للجمهور بلا مقابل (أو بمقابل زهيد جدا) . كما أنه يتسم بالدورية ، أى بتكراره من سنة الى أخرى . ويضاف الى ذلك أيضا مجموع ما تنفقه الدولة على الحكم المحلى والدعم السلعى وصندوق الطوارىء وعجز الهيئات العامة ومدفوعات خدمة الدين الخارجى . وقد تعرضنا لذلك فيما تقدم . ولكن يحسن هنا أن نلم بصورة تطور هذا النوع من الانفاق كما يرويها لنا الرقم القياسى .

السنه	الرقم القياسى لتطور الانفاق الجارى
١٩٧٤	١٠٠
١٩٧٥	١٤٥
١٩٧٦	١٦٣
١٩٧٧	١٧٦
١٩٧٨	٢١٦
١٩٧٩	٢٩٥

ونود أن نشير مرة أخرى الى أن الارقام المطلقة للانفاق العام الجارى ، وأن كانت قد تزايدت خلال الفترة المذكورة ، الا أن نسبتها الى الناتج المحلى الاجمالى قد ظلت ثابتة تقريبا ، اذا استبعد الانفاق المخصص لاغراض الدفاع العسكرى . أما الموارد الجارية للدولة فيقصد بها تلك الايرادات السيادية التى تأخذ ها الدولة بصفة متكررة من سنة لاخرى من حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، زائدا حصيلة الرسوم والضرائب الجمركية . وبالتالى فهى لا تتضمن الموارد العامة الاخرى ، (غير العادية) مثل الاقتراض الداخلى والخارجى وفوائض القطاع العام . وبناء على هذا التعريف للايراد الجارى للدولة ، نجد أننا لو استندنا على بيانات الجدول رقم (٢٨) فاننا لن نتمكن من الوصول الى تحديد حجم العجز الجارى . لسبب بسيط للغاية ، وهو أن الايرادات العامه للدولة المدرجة فى البند رقم (١) بالجدول المذكور تتضمن موارد غير عادية (غير جارية) للدولة ، مثل فوائض التأمينات الاجتماعية والارباح المحولة من شركات القطاع العام . ولهذا اذا أردنا الوصول الى الرقم السليم للعجز الجارى ، فيجب الاعتماد على الموارد السيادية للدولة فقط ، والتى تنحصر فى حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة مضافا اليها الرسوم الجمركية .

وقد أمكن معرفة وحصر الموارد السيادية للدولة من البيانات التى ينشرها البنك الدولى عن الاقتصاد المصرى بصفة دورية ، ومنها نلحظ أن صورة تطور هذه الموارد قد اتخذ الشكل التالى :

السنوات	الموارد السيادية بملايين الجنيهات	رقم قياسى
١٩٧٤	٨٤٦	١٠٠
١٩٧٥	١١٦٠	١٣٧
١٩٧٦	١٤٤٢	١٧٠
١٩٧٧	٢١٠٣	٢٤٨
١٩٧٨	٢٢٩٥	٢٧١
١٩٧٩	٢٨١٤	٣٣٢

ويلاحظ من تطور الرقم القياسى ، أن الموارد السيادية للدولة قد تزايدت على نحو أسرع من نمو الانفاق العام الجارى . ولكن بالرغم من ذلك لم يكن كافيا لاحداث التوازن بين الانفاق الجارى والايرادات الجارية .

وقبل أن نوضح حجم ومعدل العجز الجارى ، ينبغى أولا ايضاح طبيعة وخصائص النمو الذى تحقق فى الايرادات الجارية . أن ذلك النمو يعود اساسا الى الزيادة الواضحة التى حدثت فى حصيلة الضرائب غير المباشرة . (الضرائب على الاستهلاك والتداول والرسوم والضرائب الجمركية) ، حيث ارتفعت حصيلة هذا النوع من الضرائب من ٥٥٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ الى حوالى ١٨٤١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ . اما الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخول والارباح والتركات) فلم تتجاوز ١٩٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ، ووصلت الى ٧٤٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ . وهو الامر الذى يعكس غلبة الضرائب غير المباشرة على التركيب الهيكلى للنظام الضريبى فى مصر . انظر الجدول (٣٠) .

جدول (٣٠)

تطور حصيلة الموارد السيادية (الجارية) للدولة

خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥

بملايين الجنيهات المصرية

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
أولا : الضرائب غير المباشرة :	٥٥٢	٧٨٤	٩٩٦	١٥٣٠	١٥٦٣	١٨٤١
منها . الضرائب على التجاره الخارجية	٢٣١	٤٠٠	٥٣٨	٩٧٩	٩٢٠	٩٠٤
. ضرائب غير مباشرة أخرى	٣٢١	٣٨٤	٤٥٨	٥٥١	٦٤٣	٩٣٧
ثانيا : الضرائب المباشرة :	١٩٧	٢٥٦	٣٤٥	٤٦٠	٦١٣	٧٤٣
منها . الضرائب على دخول الافراد	٣٣	٣١	٤٨	٥٥	٥٢	٥٥
. الضرائب على الارباح	١٤٣	١٩٥	٢٧٨	٣٨٧	٥٣٨	٦٥٩
. أخرى	٢١	٣٠	١٩	١٨	٢٣	٢٩
ثالثا : موارد حكومية غير ضريبية :	٩٧	١٢٠	١٠١	١١٣	١١٩	٢٣٠
الاجمالى	٨٤٦	١١٦٠	١٤٤٢	٢١٠٣	٢٢٩٥	٢٨١٤

المصدر : بيانات للبنك الدولى .

وعلى أية حال فانه بالرغم من الزيادة فى حصيلة الدولة من الموارد السيادية (الجارية) الا أن هذه الزيادة لم تستطع أن تواكب الزيادة الواضحة التى حدثت فى الانفاق العام الجارى. ويهمنا الأن أن نتعرف على معدل تغطية الموارد السيادية Covering Ratio للانفاق العام الجارى للدولة، حتى يمكن الاحاطة بطبيعة العجز الجارى، وهو ما يرى فى الجدول (٣١). ومنه نلحظ أن متوسط معدل التغطية للفترة محل الدراسة قد بلغ ٦٨ ٪ وهو ما يعنى أن الموارد السيادية للدولة كانت تغطى تقريبا ثلثى الانفاق العام الجارى. أما الثلث الباقى فيمثل عجزا، يتعين تدبير تمويله من موارد غير عادية. كما يلاحظ من بيانات الجدول (٣١) تذبذب معدل التغطية فى سنوات الدراسة. فقد ظل هذا المعدل يتأرجح بين حد أعلى قدره ٨٣٪ (كما هو الحال فى عام ١٩٧٧)، وحد أدنى يصل الى ٥٥ر٨٪ (فى عام ١٩٧٥). وهكذا يمكن أن نستنتج، أن مسئولية العجز الجارى فى الموازنة العامة للدولة تعود الى عدم امكان مواكبة الموارد السيادية (الجارية) للتزايد الواضح الذى حدث فى الانفاق العام الجارى نتيجة جمود النظام الضريبى المصرى.

جدول (٣١)

تطور معدل تغطية الموارد السيادية للدولة للانفاق العام الجارى خلال الفترة ٧٤ــ٧٩

بملايين الجنيهات المصرية

السنوات	الموارد السيادية x	الانفاق العام الجارى	معدل تغطية الموارد للانفاق
١٩٧٤	٨٤٦ر٠	١٤٣٥ر٠	٥٩ر٠ ٪
١٩٧٥	١١٦٠ر٠	٢٠٧٩ر٠	٥٥ر٨ ٪
١٩٧٦	١٤٤٢ر٠	٢٣٤٠ر٠	٦١ر٦ ٪
١٩٧٧	٢١٠٣ر٠	٢٥٢٦ر٠	٨٣ر٣ ٪
١٩٧٨	٢٢٩٥ر٠	٣١٠٤ر٠	٧٤ر٠ ٪
١٩٧٩	٢٨١٤ر٠	٤٢٣٧ر٠	٦٦ر٤ ٪
متوسط معدل التغطية خلال الفترة كلها = ٦٨ ٪ .			

(x) تشمل الموارد السيادية حصيلة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وموارد أخرى (مثل رسوم التمغة، الخ..) وقد اخذت بيانات هذا الجدول من تقارير البنك الدولى.

وتأسيسا على ما سبق ، نجد أن العجز الجارى فى الموازنة العامة للدولة ظل موجودا خلال سنوات الدراسة . ولكن وطأة هذا العجز ، ومدى خطورته ، يمكن أن نستشفها من نسبة هذا العجز الى الناتج المحلى الاجمالى . ونرى هذه النسبة محسوبة فى العمود الاخير من الجدول (٣٢) ويتضح من هذا الجدول أن متوسط نسبة العجز للفترة محل الدراسة يساوى ٥ر١٢٪ وهى نسبة تعد ، فى رأينا ، معقولة . بمعنى أنها لا تمثل خطرا كبيرا ، خاصة وأن الناتج المحلى الاجمالى خلال نفس الفترة قد نما بمعدل متوسط يحوالى ٩ر٨٪ ومع ذلك ، نسارع هنا بالقول ، بأنه لا يجوز التهوين من شأن هذه النسبة ، وضرورة العمل على التقليل منها تدريجيا حتى يمكن التحرك بالاقتصاد المصرى نحو اوضاع اكثر استقرارا وتوازنا .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن ارقام الجدول (٣٢) تدل على أن نسبة العجز الجارى الى الناتج المحلى الاجمالى ظلت تتذبذب بشكل واضح خلال سنى الدراسة فنجد النسبة بدأت بـ ١٤٪ فى عام ١٩٧٤ ، ثم اتجهت الى الارتفاع الى ١٩٪ فى عام ١٩٧٥ . ثم بدأت تميل بشكل لافت للنظر نحو التدهور فى السنوات الثلاثة التالية ، حتى انها وصلت الى ٦٪ فى عام ١٩٧٧ . على أن ما يسترعى النظر هو عودة هذه النسبة للارتفاع من جديد فى عام ١٩٧٩ . حيث وصلت الى ١٣٪ وهو ما يعنى أنها قد تزايدت بأكثر من الضعف خلال الفترة ١٩٧٧ — ١٩٧٩ . وربما يعود ذلك الى التغير فى حساب سعر الصرف للجنيه المصرى (٧٠ قرشا للدولار بدلا من ٤٠ قرشا) فى تقييم بعض بنود الانفاق العام الجارى ، وخصوصا الدعم السلعى الموجه لتثبيت أسعار المواد الغذائية والتموينية الضرورية .

وعلى أية حال ، وبغض النظر عن اتجاهات العجز الجارى بالموازنة العامة للدولة ، فان ما يعنينا الاشارة اليه فى هذا الصدد ، هو أن تغطية هذا العجز قد تمت من خلال :

١ — السحب من الفوائض التى يحققها القطاع العام .
٢ — استخدام جانب من الفوائض التى تحققها هيئة التأمينات الاجتماعية .
٣ — الاقتراض من العالم الخارجى .
٤ — التمويل المصرفى .

جدول (٣٢) تطـور العجز الجارى للحكومة ونسبته الى الناتج المحلى الاجمالى
للفترة ٧٤ ـ ٩٧٩ .

بملايـين الجنيهات

السنوات	الانفاق العام الجـارى	الموارد السياديه (**)	العجز الجارى	الناتج المحلـى الاجمالى بالاسعار الجاريه (*)	نسبة العجز الجارى الى الناتج المحلـى الاجمالى ٪
١٩٧٤	١٤٣٥	٨٤٦	٥٨٩	٤١٩٧	١٤
١٩٧٥	٢٠٧٩	١١٦٠	٩١٩	٤٨٨٦	١٩
١٩٧٦	٢٣٤٠	١٤٤٢	٨٩٨	٦٢٧٦	١٤
١٩٧٧	٢٥٢٦	٢١٠٣	٤٢٣	٧٥٥١	٦
١٩٧٨	٣١٠٤	٢٢٩٥	٨٠٩	٨٦٠٢	٩
١٩٧٩	٤٢٣٧	٢٨١٤	١٤٢٣	١٠٥٩٥	١٣
متوسط نسبة العجز للفترة كلها = ٥ر١٢ ٪					

(×) ارقام هذا العمود سلـف ذكر مصـدرها .

(××) تشمل الموارد السيادية هنا ، الضرائب المباشرة وغير المباشرة والضرائب والرسوم الجمركيه وموارد سيادية اخرى ، وقد قمنا بتركيب هذا الجدول من بيانات للبنك الدولى .

ومن الواضح أن الطرق الثلاثة الاولى هى طرق غير تضخمية لانها تقدم موارد حقيقية لسد جانب من هذا العجز الجارى ، وأن كان ذلك يتم ، فى الواقع ، على حساب انقاص الموارد المخصصة للاستثمار ، أو بتعبير ادق ، على حساب الموارد الحقيقية التى كان يمكن أن توجه الى أغراض الاستثمار . أما الطريقه الرابعة ، فتأثيرها التضخمى معروف ، نظرا لما يتمخض عنها من زيادة فى كمية النقود المتداولة فى الاقتصاد القومى . دون أن يواكبها زيادة مناظرة فى حجم الناتج الحقيقى .

٢ — العجز الرأسمالى :

يشير تتبع صورة العجز الرأسمالى للموازنة العامة للدولة وضعا خاصا يمس فى الصميم الازمة الراهنة للاقتصاد المصرى ، والتى يمثل ضعف الفائض الادخارى احد أهم محاورها . كما يرتبط بهذه النقطة العديد من القضايا الاقتصادية الهامة ، مثل تزايد الاعتماد على العالم الخارجى فى التمويل ، وتزايد مشكلة الديون الخارجية ، والعجز المتزايد فى ميزان المدفوعات . كما أن هذه النقطة تثير ، فى المقابل ، عددا من المطالب الحيوية فى الفترة القادمة ، مثل ضرورة الاهتمام بتنمية وتعبئة المواد المحلية الكامنه ، مع ما يستتبعه ذلك من برامج محددة لضغط وترشيد الاستهلاك العام والخاص ، ورفع درجة التمويل الذاتى ، ومستوى الانتاجية ، وزيادة الحوافز على تكوين المدخرات ، الى آخره .

وعلى أية حال فان العجز الرأسمالى يقصد به فى هذا الخصوص ، الفرق بين الاستثمارات التى تضطلع بها الحكومة والقطاع العام وبين حجم الادخار العام المتاح للحكومة وللقطاع العام . ويعطى الجدول (٣٣) صورة عامة عن هذا العجز ، ممثلا فى تقدير حجم الفجوه التمويلية للحكومة وللقطاع العام خلال الفترة محل الدراسة ، ونسبة هذه الفجوه الى الناتج

جدول (٣٣) تطور الفجوة التمويلية للفترة ٧٤ ــ ١٩٧٩
تطور الادخار العام والاستثمار العام كنسبة من اجمالى الناتج المحلى*

السنوات	الادخار الحكومى	الاستثمار الحكومى	الفجوة التمويلية
١٩٧٤	٣ر٣	١٨ر٢	١٤ر٩
١٩٧٥	٧ر٠	٢٦ر٣	٣٣ر٣
١٩٧٦	٣ر٦	٢١ر٣	١٧ر٧
١٩٧٧	١١ر٠	٢٢ر٢	١١ر٢
١٩٧٨	٦ر٩	٢٥ر٤	١٨ر٥
١٩٧٩	٥ر٥	٢٣ر٠	١٧ر٥
متوسط الفجوة التمويلية للفترة كلها = ١٩ر٠ ٪			

* تم تركيب هذا الجدول من البيانات الوارده فى تقرير للبنك الدولى .

المحلى الاجمالى . ويلاحظ من أرقام هذا الجدول ، أن هذه النسبه قد وصلت فى المتوسط الى ١٩٪ خلال السنوات التى تغطيها الدراسة . ولكن يلاحظ من متابعة تطورها خلال الفترة المذكورة أنها كانت عرضة للتذبذب هبوطا وارتفاعا . كما يلاحظ على حركة هذا التذبذب انها متشابهه الى حد كبير مع حركة التذبذب الحادثه فى نسبة العجز الجارى الى الناتج المحلى الاجمالى . وهو الامر الذى يعنى تشابه العوامل المحدده لهذين العجزين (حجم الموارد ، تغير سعر الصرف ، تغير مستوى الاسعار المحلية) .

ولايضاح اسباب هذا العجز وطبيعته ، يلزم تحليل قطبى هذا العجز وهما :

١ ــ الموارد الرأسمالية ، أو الادخار المتاح للحكومة وللقطاع العام .

٢ ــ الانفاق الاستثمارى العام .

وربما يتذكر القارىء ، أننا قد درسنا فيما تقدم فى الفصل الثانى من هذه الدراسة تطور الانفاق الاستثمارى العام واتجاهاته ، ومن ثم يبقى أن نحلل طبيعة واتجاهات نمو الادخار العام المتاح للحكومة وللقطاع العام .

وبادىء ذى بدء ، نود أن نشير الى أن الموارد العامه (غير العادية) التى توضع تحت تصرف الحكومه والقطاع العام لاستخدامها فى المجال الاستثمارى انما تنبع من عدة مصادر . وبناء عليه لو امكن حصر هذه المصادر ومقارنتها بحجم الانفاق الاستثمارى العام ، لامكن بالتالى ، أن نكون فكرة عامة عن العجز الرأسمالى . ولكن المشكلة التى تجابهنا فى هذا الصدد ، هى أن جانبا من الادخار العام المتاح للحكومة انما يستخدم فى سد جانب من العجز الجارى للموازنة العامة للدولة ، ومن هنا تصبح المقارنة غير دقيقة .

وعموما ، فاننا اذا بحثنا فى المصادر الداخلية الحقيقية للادخار المتاح للحكومه فى حالة الاقتصاد المصرى ، فسوف نجد أنها تتمثل فيما يلى :

١ ـ الارباح المحولة من شركات القطاع العام .
٢ ـ التمويل الذاتى الذى تقوم به شركات القطاع العام .
٣ ـ فوائض هيئة التأمينات والمعاشات .
٤ ـ الودائع الادخاريه بصندوق توفير البريد .
٥ ـ حصيلة بيع شهادات الاستثمار .
٦ ـ حصيلة بيع ما تطرحه الدولة من سندات حكومية .

وسوف نحاول فيما يلى أن نحلل الاهمية النسبية لهذه المصادر فى تمويل الانفاق الاستثمارى العام .

(١) وفيما يتعلق بالاهمية النسبية للدور الذى تلعبه ارباح وفوائض شركات القطاع العام فى تمويل الانفاق الاستثمارى ، فهى أهمية كبيرة للغاية . ويوضح الجدول (٣٤) تطور الارباح المحولة من شركات القطاع العام ، وحجم ما يقوم به من تمويل ذاتى ، فضلا عن موارد أخرى تحصل عليها الدوله منه . وقد قفزت جملة هذه الارباح والفوائض والموارد من ٤٨٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ الى ١٥٨١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ ، وهو ما يعنى أنها قد تزايدت باكثر من ثلاثمرات خلال هذه الفترة الوجيزه . وعموما ، فاننا اذا نسبنا مجموع هذه الارباح والفوائض والموارد المحولة من القطاع العام الى الانفاق الاستثمارى العام الذى تم خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٧٩ ، فسوف نلاحظ أن القطاع العام قد قام بتمويل ما نسبته ٤ر٤٥٪ فى المتوسط من اجمالى هذا الانفاق . بل أنه فى عام ١٩٧٩ كانت المساهمة التمويلية للقطاع العام ٥٦٪ من جملة الانفاق الاستثمارى العام . ويدل ذلك على مدى الدور الذى يقوم به القطاع العام فى تمويل حركة الاستثمار القومى ، وذلك بالرغم من وجود كثير من المشاكل والعقبات التى اثرت على كفاءته فى التشغيل والانتاج وعلى قدرته فى تحقيق الفوائض ، وبالرغم من وجود عدد (ضئيل) من الشركات تحقق خساره مالية .

ولكن الامر الجدير بالاشارة فى هذا الخصوص ، هو أن الارباح المحولة من شركات القطاع العام للحكومة فى العامين ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ قد تضاعفت خلال سنه واحدة ، اذ قفزت من ٥٣٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ الى ١٠٠١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ . ونحن لا نعتقد أن هذه القفزة الهائلة تعود الى زيادة ملموسة فى حجم الانتاج أو نتيجة لارتفاع طارىء فى مستوى التشغيل والانتاجية ، وانما نعتقد أن ذلك كان راجعا للاجراءات السعريه التى لجأ اليها عدد كبير من شركات القطاع فى السنتين الاخيرتين ، وذلك برفع سعر البيع للمنتجات النهائية التى يقدمها للجمهور . وقد اثير بشأن هذه الاجراءات الكثير من الجدل .

جدول (٣٤) معدل تغطية ارباح وفوائض القطاع العام
وفوائض التأمينات الاجتماعية للانفاق الاستثمارى العام خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٧٩*

بملايين الجنيهات المصرية

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
(١) الانفاق الاستثمارى العام :	١١٧٥ر٠	١٣٢٠ر٠	١٩٤٦ر٠	٢٧٢٥ر٠	٢٨٥١ر٠
ارباح محولة من القطاع العام	١٥٤	٢٤٣	٣٤٨	٥٣٩	١٠٠١
تحويل ذاتى للقطاع العام	٢١٠	٣٣١	٢٦٨	٤٧٣	٣٥٠
موارد اخرى للقطاع العام	١٢٠	١٠١	١١٣	١١٣١	٢٣٠
(٢) جملة فوائض وموارد القطاع العام :	٤٨٤	٦٧٥	٧٢٩	١١٣١	١٥٨١
(٣) نسبة (٢) : (١)	٤١٪	٥١٪	٣٧٪	٤٢ ٪	٥٦ ٪
متوسط معدل تغطية أرباح وفوائض القطاع العام الى الانفاق الاستثمارى العام للفترة كلها = ٤ر٤٥٪ ٠					
(٤) فوائض التأمينات الاجتماعية	٢٥٣	٢٩٥	٢٥٣	٣٨١	٤٥٦
(٥) نسبة (٤) : (١)	٢٢٪	٢٢٪	١٨٪	١٤٪	١٦ ٪
متوسط معدل تغطية التأمينات الاجتماعية الى الانفاق الاستثمارى العام للفترة كلها = ٤ر١٨ ٪					
متوسط معدل تغطية أرباح وفوائض القطاع العام وفوائض التأمينات الاجتماعية الى الانفاق الاستثمارى العام للفترة كلها = ٨ر٦٣ ٪					

* تم تركيب هذا الجدول من بيانات للبنك الدولى ٠

جدول (٣٥) معدل تغطية حصيلة مدخرات صندوق توفير البريد
والسندات الحكومية للانفاق الاستثماري
للفترة ٧٥ ـ ١٩٧٩*

بملايين الجنيهات المصرية

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
(١) مدخرات صندوق توفير البريد	١٧	١٩	١٦	٢٥	٢١
(٢) حصيلة السندات الحكومية	ـ	ـ	١٦	٢٦	٥١
(٣) مجموع (١) و(٢)	١٧	١٩	٣٢	٥١	٧٢
(٤) نسبة (٣) الى الانفاق الاستثماري العام ٪	١ر٤	١ر٤	١ر٦	١ر٩	٢ر٥

* تتم تركيب هذا الجدول من بيانات البنك الدولي

جدول (٣٦) تطور حصيلة البيع من شهادات الادخار للفترة ٧٤ـ١٩٧٩
ومدى مساهمتها في تمويل الانفاق الاستثماري العام

بملايين الجنيهات المصرية

السنوات	الحصيلة مليون جنيه	رقم قياسي	نسبة حصيلة بيع شهادات الادخار الى جملة الانفاق الاستثماري العام
١٩٧٤	٤٣	١٠٠	٠ر٠٧ ٪
١٩٧٥	٥٠	١٦٣	٠ر٠٥ ٪
١٩٧٦	٥٤	١٥٦	٠ر٠٦ ٪
١٩٧٧	٧٦	١٧٨	٠ر٠٦ ٪
١٩٧٨	١٣٥	٣١٤	٠ر٠٦ ٪
١٩٧٩	١٤٠	٣٢٦	٠ر٠٦ ٪

(٢) وفيما يتعلق بالمصدر الحقيقى الثانى لتوليد المدخرات العامة ، فهو الفوائض التى تتحقق فى هيئة التأمينات والمعاشات . وقد ساهمت هذه الفوائض بتمويل ما نسبته ١٨ر٤ ٪ فى المتوسط من اجمالى الانفاق الاستثمارى العام خلال نفس الفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٩) [1] ولكن يلاحظ من تتبع تطور الاهمية النسبية لهذه الفوائض فى تمويل الاستثمار العام ، انها تنحو نحو التناقص ، وأن كانت من الناحية العددية (المطلقة) تتزايد عاما بعد آخر .

(٣) أما المدخرات المجمعه بصندوق توفير البريد وحصيلة بيع السندات التى طرحتها الحكومة فى السنوات الثلاثة الاخيرة ، فانها قد اسهمت بتمويل ما نسبته ٨ر١ ٪ فى المتوسط من اجمالى الانفاق للاستثمار العام (انظر الجدول (٣٥) . وعلى وجه الاجمال ، يلاحظ أن الاهمية النسبية لهذين المصدرين التمويليين تتجه نحو التزايد خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ، حيث ارتفعت قدرتهما التمويلية من ٤ر١ ٪ من اجمالى الانفاق الاستثمارى العام فى عام ١٩٧٥ الى ٥ر٢ ٪ فى عام ١٩٧٩ . وربما يرجع ذلك الى اثر تزايد سعر الفائدة على الودائع بالصندوق وزيادة العائد الذى تغله السندات الحكومية .

واذا نظرنا الآن الى تطور حصيلة البيع من شهادات الادخار التى يصدرها البنك الاهلى المصرى لنتعرف على مدى مساهمتها التمويلية للانفاق الاستثمارى العام فسوف نلحظ ، وعلى ما توضحه بيانات الجدول (٣٦) أن حصيلة البيع من هذه الشهادات قد قفزت من ٣ ٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ الى ١٤٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ مما يعنى أنها تضاعفت اكثر من ثلاثمرات خلال هذه السنوات الست . كما يلاحظ

(١) أى أن القدره التمويلية لفوائض وأرباح القطاع العام وفوائض التأمينات والمعاشات تغطى ما نسبته ٨ر٦٣ ٪ من اجمالى الانفاق العام الاستثمارى .

أيضا مدى القفزة الكبيرة التى تمت فى حصيلة المبيعات وذلك بسبب زيادة سعر الفائده المقرر على هذه الشهادات . ولكن بالرغم من النمو الملحوظ فى حصيلة بيع هذه الشهادات ، الا أن مساهمتها النسبية فى تمويل الانفاق الاستثمارى العام ظلت ثابته تقريبا خلال الفترة محل الدراسة ولم تصل بعد الى واحد بالمائة .

مواجهة العجز العام :

تبين فيما تقدم طبيعة العجز العام للعمليات المالية للحكومة وما يتضمن من العجز الجارى والعجز الرأسمالى ، ويجدر الأن التعرض للطرق المختلفة التى لجأت اليها الدولة لمواجهة هذا العجز ، حتى يمكن دراسة تأثيرها على اتجاهات المستوى العام للاسعار بمصر خلال الفترة محل البحث .

ويعطى الجدول (٣٧) تصورا عاما للوسائل المختلفه التى جابهت بها الدولة العجز العام خلال الفترة بين ٧٤ - ١٩٧٩ . ومنه يتبين أن ثمة مصدرين رئيسيين لجأت اليهما الدولة فى هذا الخصوص . اما المصدر الاول فهو التمويل الخارجى الممثل فى القروض الخارجية على اختلاف أنواعها . واما المصدر الثانى فهو الموارد المحلية المتاحة للحكومة .

وفيما يتعلق بالمصادر الخارجية ، فمن الملاحظ أن نمو الارقام المطلقة لاحجام القروض الخارجية التى استخدمتها الدولة لسد جانب من عجزها العام خلال السنوات التي يشير اليها الجدول . فقد ارتفعت قيمة المبالغ التى استخدمت من هذا المصدر من ١٣٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ الى ٩٦٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ . أى أنها قد زادت بنسبة ٦٩٤٪ وبمتوسط معدل نمو سنوى مركب ٤٧٪ . وهذا الاعتماد المتزايد على المصادر الخارجية لتمويل العجز العام للعمليات المالية للحكومة قد ادى الى تزايد واضح فى ديوننا الخارجية المستحقة عاما بعد آخر . وليس يخفى ما نتج عن ذلك من تزايد واضح فى اعباء خدمة هذه الديون (مدفوعات

الفوائد + الاقساط) . وعموما ، فمن الملاحظ من بيانات الجدول (٣٧) وكذلك الجدول (٣٨) أن الاهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجى الموجه لسد العجز العام قد تزايدت من سنة لاخرى ، حيث كانت تغطى ما نسبته ٢٤٪ من اجمالى العجز العام فى عام ١٩٧٤ ثم ارتفعت الى ٣٩٪ فى عام ١٩٧٩ . وكانت قد وصلت الى ٥٣٪ فى عام ١٩٧٧ .

أما عن مصادر التمويل المحلية ، فقد ارتفعت قيمتها من ٤٤٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ الى ١٥١٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ ، أى بنسبة ٣٣٦٪ وبمتوسط معدل نمو سنوى مركب بحوالى ٢٧٪ خلال نفس الفترة . كما يلاحظ من بيانات الجدول (٣٨) تناقص الاهمية النسبية لهذا المصادر فى تغطية العجز العام . فقد كانت المساهمة التمويلية لهذه المصادر حوالى ٧٦٪ فى عام ١٩٧٤ ، وظلت تنخفض بشكل متتالى خلال الاعوام الثلاثة التالية ، حتى أنها وصلت الى ٤٧٪ فى عام ١٩٧٧ . ثم عادت فى السنتين الأخيرتين لترتفع ، وتصل الى ٦١٪ فى عام ١٩٧٩ . وهذه المصادر تمثلت فى الاعتماد على شهادات الادخار ، ومدخرات صندوق توفير بريد وسندات الجهاد ، وبعض المصادر الاخرى .

تأثير مواجهة العجز العام على المستوى العام للاسعار :

اتضح فيما سبق الطرق التى اتبعت لسد العجز العام للعمليات المالية للحكومة ، ويهمنا الآن ان نبحث فى الاثار التضخمية التى نجمت عن هذين المصدرين . او بعبارة أخرى ، نحن نهدف الآن الى التعرف على الخيوط المتصلة بين العجز العام وبين مشكلة الارتفاع المستمر للاسعار بمصر بالنسبة للجانبين التاليين :

جدول (٣٧) كيفية مواجهة العجز العام للعمليات المالية للحكومه خلال الفترة ٧٤ - ١٩٧٩

بملايين الجنيهات المصرية

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
العجز العام	- ٠ر١٤٢٩	- ٠ر١٧٧٧	- ٠ر٢٣١٠	- ٠ر٣١٠٨	- ٠ر٣٥٥٢	- ٠ر٤٢٩٨
تمت مواجهته على الوجه الاتي :						
(١)	١٣٩	٢٤٠	٥٢٨	٥١٣	٧٦٣	٩٦٥
(٢)	٤٤٩	٩٢٥	٤٨٢	٤٥٤	١٠٠٠	١٥١٠
منه : تمويل مصرفى	٢١٩	٧٥٢	٥٢٢	٤٣٧	٧٩٢	١٢٧٠
شهادات ادخاريه	٤٣	٥٠	٥٤	٧٦	١٣٥	١٤٠
مدخرات صندوق توفير البريد	١٨	١٧	١٩	١٦	٢٢	٢١
سندات الجهاد (قطاع خاص)	٢	-	-	-	-	-
موارد اخرى	١٦٧	١٠٦	١١٣	- ٧٥	٥١	٧٩

جدول (٣٨) التوزيع النسبى لكيفية مواجهة العجز العام بين التمويل الخارجى والتمويل المحلى للفترة ٧٤ـ١٩٧٩

(نسب مئوية)

السنوات	العجز العام	تمت مواجهته كما يلى	
		تمويل خارجى	تمويل محلى
	%	%	%
١٩٧٤	١٠٠	٢٤	٧٦
١٩٧٥	١٠٠	٢١	٧٩
١٩٧٦	١٠٠	٥٢	٤٨
١٩٧٧	١٠٠	٥٣	٤٧
١٩٧٨	١٠٠	٤٣	٥٧
١٩٧٩	١٠٠	٣٩	٦١
٧٤ ـ ١٩٧٩	١٠٠	٣٩	٦١

متوسط نسبة التغطية للعجز العام عن طريق التمويل الخارجى للفترة = ٣٩ %
متوسط نسبة التغطية للعجز العام عن طريق التمويل الداخلى للفترة = ٦١ %

جدول (٣٩) تطور الرقم القياسى للعجز العام وكيفية مواجهته بين طرق التمويل الخارجى وطرق التمويل المحلى ٧٥ ـ ١٩٧٩

السنوات	الرقم القياسى للعجز العام	الرقم القياسى للتمويل الخارجى الموجه لتغطية العجز	الرقم القياسى للتمويل المحلى الموجه لتغطية العجز
١٩٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٥	١٩٨	١٧٣	٢٠٦
١٩٧٦	١٧٢	٣٨٠	١٠٧
١٩٧٧	١٦٥	٣٧٠	١٠١
١٩٧٨	٣٠٠	٥٥٠	٢٢٣
١٩٧٩	٤١٦	٦٩٤	٣٣٦

١ - الاثر التضخمى للقروض الخارجيـة :

عند مناقشة الآثار التضخمية لتزايد الديون الخارجية يمكن القول بأن تلـك الديون تنطوى على آثار متعارضة فيما يختص بتأثيرها على المستوى العام للاسعـار داخل الدولة المدينة . فمن ناحية أولى ، نجد أن الديون الخارجية بما تمثلـه من امكانات مادية وبما يأتى فى ركابها من موارد حقيقية ، انما تؤدى الى زيـادة حقيقية فى قوى العرض الكلى للسلع والخدمات الموضوعة تحت تصرف المجتمع لاغـراض الاستهلاك والانتاج والاستثمار، والديون الخارجية بهذا المعنى يمكن لها أن تمتص جانبا من فائض الطلب Excess Demand فى الفترة التى تتدفق فيهـا الى الدولة المدينة ، وبالتالى يمكن لها ، من خلال هذا الطريق ، أن تكبح نمـو الاسعار . ولكن علينا أن نلاحظ ، من ناحية ثانية ، أنه حينما تحل مواعيـد السداد فان عبء خدمة هذه القروض ، ممثلا فى مبالغ الفوائد والاقساط ، انمـا يمثل ، فى حقيقة الامر ، انتقاصا من الموارد التى كان من الممكن أن تتاح للمجتمع لاغراض الاستهلاك والانتاج والاستثمار . وهى بهذا الشكل ، تمثل سحبا من قـوى العرض الكلى فى المجتمع ، وبالتالى يمكن أن تسهم فى دفع الاسعار نحو الارتفـاع وخصوصا اذا كان الطلب الكلى فى الاقتصاد القومى متزايدا .

وعلى أية حال ، فانه من الممكن قياس التأثير التضخمى للديون الخارجية من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية هى :

أ - تطور معدل خدمة الديون الخارجية .

ب - قياس نسبة مدفوعات خدمة الديون الى واردات الدولـة .

جـ - تتبع شروط الاقتراض الخارجى .

وسوف نحاول فيما يلى القاء الضوء على هذه المؤشرات .

أ ـ تطور معدل خدمة الديون :

قلنا حالا ، أن معدل خدمة الديون Debt Service Ratio يمثل نسبة ما تستقطعه مدفوعات الفوائد واقساط الديون من اجمالى حصيلة صادرات الدولة من السلع المنظورة والسلع غير المنظورة . ومن الواضح ، أنه كلما ارتفع معدل خدمة الديون ، كلما دل ذلك على أن مايتبقى للدولة من موارد ذاتية للنقد الاجنبى[1] يكون قليلا ، وربما لا يكفى لتغطية تمويل واردات الدولة من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية . وحيثما تصل مشكلة الديون الخارجية الى تأزم واضح ، فقد يصعب على الدولة الاستمرار فى الاستدانه بنفس المعدلات والاحجام التى كانت تستدين بها فى الماضى . ومن هنا قد تضطر الدولة أن تضغط على واردتها الى تلك الحدود التي تتلائم مع حصيلة ما يتبقى من نقد أجنبى من الصادرات بعد دفع اعباء الديون الخارجية ومع ما يمكن لها أن تقترضه من الخارج . ومن هنا قد يتعرض مستوى الاستهلاك المحلى وبرامج تشغيل طاقة الانتاج ، وكذلك الاهداف الاستثمارية لقوى معاكسته ، تؤثر فى النهاية على قوى العرض الحقيقى للسلع والخدمات داخل الاقتصاد القومى ، ومع ما يحدثه ذلك من اختلال فى التناسب مع قوى الطلب الكلى ، فتندفع الاسعار نحو الارتفاع .

واذا شئنا الآن تتبع التطور الذي طرأ على معدل خدمة الديون الخارجية فى الاقتصاد المصرى ، فسوف نلحظ كما يتضح من بيانات الجدول (٤٠) ، أن هذا المعدل قد شهد عدة تطورات ملحوظة وفقا لثلاث فترات اساسية ، هى :

---

(١) حيث أن حصيلة صادرات الدولة من سلعها المنظورة وغير المنظورة تمثل المورد الذاتى للحصول على العملات الاجنبية .

جدول (٤٠) تطور معدل خدمة الديون الخارجية كنسبة مئوية من اجمالى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة خلال الفترة ٦٥ ـ ١٩٧٨

السنه	المعدل %	رقم قياسى ٦٥ = ١٠٠
١٩٦٥	١٥ر٣	١٠٠
١٩٦٦	١٥ر٥	١٠١
١٩٦٧	١٩ ر٥	١٢٧
١٩٦٨	١٩ر٤	١٢٦
١٩٦٩	٢٤ر٥	١٦٠
١٩٧٠	٢٦ ر٢	١٧١
١٩٧١	٢٨ر٨	١٨٨
١٩٧٢	٣١ ر١	٢٠٣
١٩٧٣	٣٩ر٨	٢٦٠
١٩٧٤	٢٠ر٨	١٣٦
١٩٧٥	٢١ر٥	١٤١
١٩٧٦	١٧ر٦	١١٤
١٩٧٧	٢٧ر٨	١٤٩
١٩٧٨	٣٧ر٣	٢٤٤
١٩٧٩	٣٠ر٩	٢٠٢
٨٠/١٩٨١ متوقع	٢٠ر٠	١٣١

المصدر : الارقام من ٦٥ حتى ١٩٧٠ مصدرها :

World Bank: World Debt Tables, External Debt of LDCs, Document of the World Bank, December 1974, Tables No. 6 in Annex .

اما ارقام الفترة من ٧٠ حتى ١٩٧٦ فمأخوذه من :

World Bank, Annual Report 1978, Washington, D.C., 1978 , P. 127 .

أما رقم عام ١٩٧٧ فمصدره

World Bank, World Development Report , August 1979. Op . cit., P. 150 .

أما أرقام عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ فمأخوذه من البنك الاهلى المصرى ـ تقرير التطورات الاقتصادية المحلية ، ادارة البحوث الاقتصادية العامة ، عدد يوليو واغسطس ١٩٨٠ ص ١٦ . أما أرقام عام ٨٠/١٩٨١ فمصدرها :

World Bank : Arab Republic of Egypt, Domestic Resource Mobilization and Growth Prospects For the 80's Op. Cit., p. 36.

ولمزيد من التفاصيل انظر د . رمزى زكى : أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، مرجع سلف ذكره ، ص ٣٧٤ وما بعدها . وانظر أيضا : مشكلة التضخم فى مصر ، اسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، مرجع سالف البيان ، ص ٣٧٨ وما بعدها .

* الفترة الاولى من ٦٥ ـ ١٩٧٠ وفيها وصل هذا المتوسط الى ٢٠ ٪ .
* الفترة الثانية من ٧٠ ـ ١٩٧٣ وفيها وصل هذا المتوسط الى ٣٣ ٪ .
* الفترة الثالثة من ٧٤ ـ ٨٠/١٩٨١ وفيها وصل هذا المتوسط الى ٢٥٪.

ونود أن نشير الى أن دلالة هذه المتوسطات واضحة للغاية . فهى تعنى ، ببساطة شديدة ، أن مدفوعات خدمة ديوننا الخارجية (الفوائد + الاقساط) كانت تلتهم خمس حصيلة صادراتنا من السلع المنظورة وغير المنظورة خلال الفترة الاولى ، وفى الفترة الثانية حوالى ثلث هذه الحصيلة ، وفى الفترة الثالثة ربع هذه الحصيلة . وليس هناك شك ، فى أن ارتفاع هذا المعدل ، قد أدى الى اضعاف قدرة مصر على تمويل وارداتها من مواردها الذاتية (حصيلة صادراتها) كما أن ارتفاع هذا المعدل معناه أن اعتمادات خدمة الديون الخارجية تلتهم نسبة كبيرة من حصيلة القروض الجديدة المقدمة لمصر ، ومن هنا تزداد الحاجة مرة أخرى للاقتراض بشكل تراكمى .

على أن ما ينبغى الاشارة اليه فى هذا الصدد ، هو أن ضعف القدرة الذاتية على الاستيراد الناجمة الى حد كبير من تزايد مبالغ خدمة الديون [1] قد أدى الى وجود صعوبات كثيرة فى توفير كثير من السلع . وقد وضح ذلك ، على وجه الخصوص ، فى بداية السبعينيات فى عدم توافر بعض السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة وقطع الغيار التى تلزم

(١) ينبغى التنويه هنا ، الى أن القدرة على الاستيراد Capacity to import انما تعتمد على عوامل مختلفه ، من ضمنها مدفوعات خدمة الديون . وهذه القدرة يمكن قياسها ، فى رأينا ، طبقا للمعادلة الاتية

$$C_i = \frac{(X_e + F) - (D - P)}{P_i}$$

حيث : C_i = طاقة الاقتصاد القومى على الاستيراد .
X_e = حصيلة الصادرات من السلع والخدمات .
F = مقدار انسياب رؤوس الاموال الاجنبية للاقتصاد القومى .
D = مبالغ خدمة الديون الخارجية .
P = تحويلات أرباح ودخول وعوائد الاستثمارات الاجنبية الخاصة المباشرة .
P_i = سعر الوحدة من الصادرات .

القطـــــاعين العام والخاص ، وفى نقص السلع الانتاجية التى تلزم لتنفيذ برامج الاستثمار وتوسيع الطاقات الانتاجية القائمة ولعمليات الاحلال والتجديد . وكان من الطبيعـــى أن تتجه أسعار كثير من هذه السلع نحو الارتفاع بسبب الاختناق الموجود فى عرضها . ومـــن المعلوم أن الاسعار حينما ترتفع ، فانه من الصعوبة بمكان الهبوط بها الى مستواها القديم حتى لوزالت مناطق الاختناق فى العرض .

وبالاضافة الى مؤشر معدل خدمة الديون ، كنسبة مئوية من حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، ومدى تأثيره فى حجم العرض الكلى ، يمكن الاشارة الى مؤشر آخر يرتبـــط بهذه النقطة ايما ارتباط ، وتعنى بذلك نسبة مدفوعات خدمة الديون الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى . وطبقا لتقديرات البنك الدولى ، فان هذه النسبة قد تزايدت اكثـــر من ثلاث مرات خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠ ، أى زادت من ٤ر٢ ٪ خلال ٧٢ ـ ١٩٧٣ الى ٢ر٨ ٪ فى ٧٩ ـ ٨٠/ ١٩٨١ .

ب ـ <u>نسبة مدفوعات خدمة الديون الى الواردات :</u>

والدلالة التى يعكسها هذا المؤشر تتمثل فى أنه كلما ارتفعت هذه النســبة ، كلما دل ذلك على أنه كان من الممكن أن ترتفع قدرة الاقتصاد القومى على الاستـــيراد بشكل واضح فى حالة غياب أو انخفاض هذه المبالغ المرتفعة المخصصة لخدمة اعبـــاء الديون الخارجية . والبيانات الواردة فى الجدول (٤١) توضح هذه الحقيقـــة ، حيث يتضح أن نسبة المبالغ التى خصصتها مصر لخدمة اعباء ديونها الخارجية الـــى اجمالى الواردات المصرية كانت تتراوح بين ٤٤٪ و ٨٣ ٪ خلال الفترة مـــن ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ . ومعنى ذلك أن قدرة مصر على الاستيراد ، كان من الممكن لها أن تزيـــد بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ فى المتوسط خلال الفترة لو لم تكن قد تكبدت دفع هـــذه المبالغ الفادحة لخدمة اعباء ديونها الخارجية .

جدول (٤١) نسبة تسديدات القروض الخارجية الى اجمالى
الواردات المصرية خلال الفترة ٧٢ـ١٩٧٥

(بملايين الدولارات الامريكية)

السنه	(١) اجمالى الـــواردات	(٢) * تسديد القــروض	(٣) نسبة (٢) : (١)
١٩٧٢	٨٠٣	٤٠٧	٥١ ٪
١٩٧٣	٧٥٧	٦٣١	٨٣ ٪
١٩٧٤	٩٨٤	٤٧٦	٤٨ ٪
١٩٧٥	١ر٦٤٧	٧١٧	٤٤ ٪

* ارقام هذا العمود لاتتضمن تسديدات التسهيلات المصرفيه الاجنبية .

جـ ـ طبيعة الاقتراض الخارجى :

ان دلالة هذا المؤشر من حيث تأثيره على المستوى العام للاسعار بالداخل واضحه للغاية . فكلما كانت شروط الاقتراض الخارجى غير ميسرة ، من حيث سعر الفائدة وفترة السماح وطول مدة القرض ، فان ارتفاع كلفه القرض يعالج هنا باعتباره نوعا من تضخـــم النفقة فى الجهات التى تستخدم القرض .

وتعد القروض الخارجية القصيرة الاجل ، مثل التسهيلات المصرفية وتسهيـــلات الموردين أشد أنواع الاقتراض الخارجى اجحافا ، وتكلفة نظرا لقصر مدتها ، حيث لاتتجـاوز فى كثير من الاحيان عن ١٨٠ يومـا ، وبعدم وجود فترة سماح فيها ، وبارتفاع سعـــر الفائدة ، حيث يصل هذا السعر (الاسمى) فى كثير من الحالات الى ١٥٪ . أضف الى ذلك

أن هذا النوع من القروض لا يعطى فى شكل نقدى in Cash ، وانما يرتبط انسيابه بالتعاقد على توريد سلع ومواد معينة . فهى اذن قروض مقيدة Tied Loans . ونظرا لذلك فان الجهة المورد ة أو المانحة للقرض غالبا ما تغالى فى تحديد السعر الذى تورد على أساسه السلع للبلد المدين . كما أن الجهة الدائنة عادة ما تحمل البلد المدين عناصر التكاليف الاخرى التى يتطلبها عقد القرض ، مثل تكاليف التأمين ، واعادة التأمين وسعر الخصم . بل أن الجهة الدائنة كثيرا ما تلزم المدين بنقل البضائع على سفن تابعة له أو لشركات نقل معينة . وهى فى هذا تفرض أسعارا للنقل تزيد عن المتوسط العالمى .[1] ونظرا لكل هذه الاعتبارات التى ترافق عقد هذا النوع من القروض القصيرة الاجل ، فان سعر الفائدة الحقيقى يصل فى غالب الاحيان الى ما يزيد عن ٢٠٪ وهى لهذا لا يجوز الالتجاء اليها الا عند الضرورة القصوى ، وبشكل موقت ، باعتبارها موردا خارجيا طارئا لمعالجة العجز الموسمى الناتج عن عدم التزامن بين أوقات استرداد حصيلة الصادرات والحاجة الى السيولة النقدية لتمويل الواردات . على أن الحاجة الى هذا النوع من القروض تتزايد فى حالة عدم وجود ، أو ضآلة حجم الاحتياطيات من العملات الاجنبية التى تملكها الدولة . وينساب الجزء الاعظم من هذه القروض من سوق العملات الاوربية Euro - Currency Market وتنفرد بها مجموعة معينة من أقوى المؤسسات والبنوك التجارية الخاصة .

وبالرغم من كبر حجم الهبات والودائع التى حصلت عليها مصر من الدول العربية المنتجة للبترول ، فضلا عن القروض المتوسطة والطويلة الاجل التى عقدتها مع الدول العربية والمنظمات الدولية المتعددة الاطراف ، فان مجموع هذه الهبات والودائع

(١) انظر د . رمزى ذكى : أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث ، مصدر سلف ذكره ، ص ٣٢٢ وما بعدها .

والقروض لم يكن كافيا لتغطية العجز الخارجى خلال السنوات السبعينية محل الدراسة ، وبالذات فى عام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٦ . وازاء هذا الوضع ، وفى ظل جمود الصادرات المصرية ، فقد لجأت السلطات المصرية الى القروض الخارجية القصيرة الأجل ، وعلى الاخص التسهيلات المصرفية لمواجهة العجز المتبقى فى ميزان المدفوعات . رغم ما هو معروف عن فداحة شروط هذه القروض . وقد أدى ذلك الى ارتفاع التكلفة الحقيقية للسلع التى تم استيرادها عن هذا الطريق .

وكانت البداية الواضحة لاستخدام التسهيلاك المصرفية على نطاق واسع هو ما حدث فى عام ١٩٧٣ ، حيث وصل حجم هذه التسهيلات الى ٧١١ مليون دولار . وقد استخدم الجانب الاعظم منها ، فى هذه السنه ، فى تمويل واردات مصر من القمح ، ووصلت الى أعلى مستوى لها فى عام ١٩٧٥ ، وهو ٢ر١٢٥ بليون دولار . ونظرا لسرعة استحقاق هذه التسهيلات وارتفاع تكلفتها فان الاستخدام الصافى Net Use لها ، أى التسهيلات الجديدة مطروحا منها تسديدات الفوائد وأصل المدين ، كان ضئيلا بالقياس الى حجمها . .

على أن الافراط فى الحصول على هذه التسهيلات القصيرة الاجل فضلا عن تسهيلات الموردين قد خلق فيما بعد مشكلة حادة فى السيولة النقدية الدولية للاقتصاد المصرى ، كنتيجة مباشرة للتشويه المحسوس الذى حدث فى الهيكل الزمنى للديون الخارجية المستحقه على مصر ، وذلك بارتفاع نسبة الديون المستحقة السداد فى فترة قصيرة الى اجمالى الديون الخارجية . واشار التقرير المهدئ الذى وضعه خبراء البنك الدولى عن حالة الاقتصاد المصرى ، الصادر فى مارس ١٩٧٦ ، الى أن ٣١٪ من اجمالى الديون الخارجية المستحقة كانت واجبة السداد فى خلال عامين و ٤٠٪ خلال ثلاث سنوات ، ٤٦٪ خلال أربع سنوات . (١)

(١) أنظر : وزارة التخطيط - التقرير الاقتصادى عن جمهورية مصر العربية الصادر عن البنك الدولى وثيقة رقم (١) مارس ١٩٧٦ ص ٣٤ .

جدول (٤٢) التسهيلات المصرفية الاجنبية التى حصلت عليها مصر خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٦ بملايين الدولارات

السنوات	حجم التسهيلات	مدفوعات خدمة التسهيلات			الاستخدام الصافى	نسبة الاستخدام الصافى الى حجم التسهيلات %
		أصل الدين	الفوائد	الاجمالى		
١٩٧٢	٣٣٤	٣٠٨	٢٢	٣٣٠	٤	١ر١
١٩٧٣	٧٠٣	٣٥١	٢٤	٣٧٥	٣٢٨	٤٦ر٦
١٩٧٤	١ر٥٤٥	٩٦٠	١١٣	١ر٠٧٣	٤٧٢	٣٠ر٥
١٩٧٥	٢ر١٢٥	١ر٩٩٦	١٩٣	٢ر١٨٩	-٦٤	-
١٩٧٦	١ر٥٩١	١ر٣٥٦	٨١	١ر٤٣٧	١٥٤	٩ر٦

تم حساب هذا الجدول من :

World Bank : Arab Republic of Egypt, Economic Management in a Period of Transition, Volume IV , November I977, Report No. I8I5, EGT.

ولا يخفى ما يمثله هذا الهيكل الزمنى للديون من ضغط شديد على ميزان المدفوعات المصرى . وايا كان الامر ، فان سرعة استحقاق الديون الخارجية وكثرة اعبائها أصبحت تقريبا هى المشكلة رقم واحد التى تقلق واضعى السياسة الاقتصادية وتعوق رسم اية سياسة اقتصادية مستقرة أو وضع خطة للتنمية . اذا أصبح يتعين على مصر أن تتدبر امر مبالغ طائلة ، متزايدة عبر الزمن ، لكى تواجه بها متطلبات خدمة الديون الخارجيه . ويكفى أن نشير هنا الى ما حدث فى عام ١٩٧٥ . ففى هذا العام وصل حجم المستحقات من التسهيلات المصرفية ، أى الفوائد والاقساط الى ٢ر٠٨٤ بليون دولار . ويعادل هذا المبلغ نسبة ٧٨٪ من قيمة حصيلة الصادرات المصرية كلها فى هذا العام . (١)

(١) وقد عبر عن ذلك السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية فى البيان الذى القاه فى مجلس الشعب المصرى عن الاتفاقية التى تمت مع صندوق النقد الدولى والقرض المقدم من هيئة الخليج لتنمية مصر ، فى ٢٨ مايو ١٩٧٧ ، حينما قال : وهذه الديون القصيرة الاجل ، سواء كانت تسهيلات مصرفية أو تسهيلات موردين تسبب عبئا مرهقا على الاقتصاد القومى لان استحقاقاتها تتلاحق يوما بعد يوم بشكل مزعج للاقتصاد القومى والقائمين على الاقتصاد القومى وتحول دون التخطيط المنظم طويل الاجل . وهذا علاوة كما ذكرت عن ارتفاع اسعار الفائدة ومجموع هذه الديون ، كما يبلغ فى ديسمبر ١٩٧٦ ، حوالى ٢ بليون دولار انظر ذلك فى مضبطة مجلس الشعب ، الفصل التشريعى الثانى ، دور الانعقاد العادى الاول ، الجلسة الحادية والخمسين ص ١٠ .

وفى عام ١٩٧٦ لم يكن لدى مصر كميات كافية من السيوله النقديه لدفع اعباء ديونهـــا الخارجية ، وعلى الاخص اعباء التسهيلات المصرفيه . وكان معنى ذلك ضرورة السعى لحصول مصر على مزيد من القروض الخارجية على أن تكون هذه القروض فى شكل سيوله نقديـــــة in Cash لكى تخصص لدفع اعباء الديون الواجبه السداد . ونظرا لان كل القـــروض المتوسطة والطويلة الاجل هى قروض مقيدة Tied ، أى لا تعطى فى شكل سيوله نقدية ، وانما يرتبط اعطائها بتنفيذ مشروعات معينه أو لتمويل واردات سلعة محددة ، فان مواجهـــة هذا الموقف كانت تتطلب الحصول على مزيد من التسهيلات لمواجهة اعباء التسهيلات المصرفيه القديمة . وكان وصول الاقتصاد المصرى الى هذه المرحلة يعنى أن مصر مقبلة على مرحلـــة انفجارية لديونها الخارجية . ومن هنا فكر واضعو السياسة الاقتصادية فى مصر فى ضـــرورة ايقاف هذا الاتجاه الخطير وذلك بتخفيض حجم هذه التسهيلات واستبدالها بديون متوسطه أو طويلة الاجل ، وضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولى لكى تتمكن مصر من الحصـــول على دعم منه لمواجهة العجز الخارجى المتنامى .

وكانت الخطوه الهامة والذكيه فى هذا الاتجاه لتخفيض حجم هذه التسهيلات واعبائهـــا هو استخدام جانب هام من الموارد التى خصصتها هيئه الخليج لتنمية مصر فى تسوية هـــذا النوع من الديون . وهى الهيئة التى تكونت فى أول ابريل ١٩٧٦ من المملكة العربية السعوديه والكويت وقطر ودولة الامارات برأسمال قدره ٢٠٠٠ مليون دولار لمعاونة مصر (١) . وقد استطاعت الحكومة آنذاك أن تقنع المسئولين عن الهيئه بتوجيه رأس المال كله الى تسوية هذه التسهيلات بسعر فائدة ٥ ٪ وفترة سماح ٣ سنوات وتسدد فى خمس سبع سنوات ونصف . كما تـــم الحصول على قرض آخر بحوالى ٢٥٠ مليون دولار ، وطرح فى الاسواق الدولية وضمنته الـــدول العربية . وبذلك امكن التخفيف من حدة اللهيب الذى كانت تسببه اعباء التسهيلات المصرفيـة فى مناخ الاقتصاد المصرى . وكان لذلك تأثير بالغ فى تخفيض معدل خدمة الديون الخارجيه ، فهبط الى ١٧٫٦ ٪ فى عام ١٩٧٦ . ثم واصلت مصر بعد ذلك جهودها لكى تصل الى اتفاق مـــع صندوق النقد الدولى للحصول على دعم منه .

(١) وللحصول على فكرة عامة عن هيئة الخليج لتنمية مصر وعن نشاطها واهدافها ، انظر : المجلـــة الاقتصادية ، البنك المركزى المصرى ، المجلد السابع عشر ، العدد الاول والثانى ٧٧ ص ١٠٠ ــ ١٠٢

ولكننا اذا شئنا الان أن نحدد شروط الاقتراض الخارجى لمصر فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فسوف تواجهنا هنا مشكلة توافر البيانات الخاصة بسعر الفائدة وفترات السماح ومدة القروض التى على أساسها تم التعاقد خلال الفترة الماضية . ولكن تتوافر فى هذ االخصوص بعض الاحصائيات حول هذه الشروط خلال الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٤ (انظر الجدول ٤٣)

جدول (٤٣)* متوسط شروط الاقتراض الخارجى لمصر

خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٤

(بملايين الدولارات)

الفترة	حجم الاقتراض	متوسط سعر الفائده	متوسط فترة السماح	متوسط مده القرض	نسبه عنصر المنحه	قيمة عنصر المنحه
٦٧ ـ ١٩٧٠	١٧٥ر٦	٣ر٥	٢ر٦	١٠ر١	٢٧ر٩	٤٨ر٩
٧١ ـ ١٩٧٤	٥٠٧ر٣	٤ر٣	٣ر٨	١٨ر٨	٣٤ر٣	١٧٣ر٩

(*) بيانات تقديرية للبنك الدولى .

على أن هذه الشروط قد تغيرت بالتأكيد خلال النصف الثانى من السبعينيات ، على الاقل بحكم موجة التضخم العالمى التي سادت ، ولا تزال تسود ، العالم الرأسمالى عموما ، وسوق الاقتراض الخارجى للدول النامية خصوصا .

ويصدق ذلك على القروض الثنائيه والقروض المتعدده الاطراف والقروض الخارجية الخاصة القصيره الاجل الممثله فى الاقتراض من البنوك الاجنبيه التجارية وتسهيلات الموردين وأسواق السندات العالمية . وهذا أمر منطقى وطبيعى . ففى ظل التضخم يتحوط الدائنون دائما تجاه الانخفاض الذى يطرأ على القيمه المتوقعه للنقود فى المستقبل . وهذا التحوط يدفعهم

الى رفع سعر الفائدة ، والعمل على تخفيض مدة القرض ، وتقليل سنوات السماح . ويوضح لنا الجدول (٤٤) تطور متوسط شروط الاقتراض الخارجى للدول النامية خلال الستينات والسبعينات ومنه يتضح كيف ارتفع متوسط سعر الفائدة من ٣ر٥٪ فى عام ١٩٧٠ الى ٨ر٦٪ فى عام ١٩٧٦ . كما انخفض متوسط مدة القروض من ٢٣ر٩ سنه الى ٥ر١٤ سنه ، وانخفضت فترة السماح من ٢ر٥ سنوات الى ٣ر٤ سنوات على التوالى . وكان من نتيجة ذلك ان انخفضت نسبة عنصر المنحه Grant Element فى القرض من ٣١٪ فى عام ١٩٧٠ الى ١٨٪ فى عام ١٩٧٦ . وليس يخفى ما يعكسه ذلك من مدى التعقد الذى طرأ على شروط الاقتراض الخارجى للدول النامية فى السبعينات المشار اليها بالجدول . ناهيك ايضا عما طرأ على هذه الشروط من تعقد اكثر فى السنوات الثلاثة الاخيرة .

وفى ظل هذا الاتجاه العام لارتفاع كلفة الاقتراض الخارجى فى الاسواق العالمية تزايدت ديون مصر الخارجية فى السبعينيات . وبالرغم من عدم توافر البيانات الخاصة بتطور شروط الاقتراض الخارجى لمصر خلال هذه الفترة ، الا ان الامر الارجح هو ان الشروط لم تختلف كثيرا عن شروط النمط العام للاقتراض الخارجى للدول النامية ، والتى سبق الاشارة اليها حالا . ومن هنا يمكن القول ، بان التضخم العالمى قد ادى الى زيادة عبء الديون الخارجية لمصر من خلال ما باشره من تأثير محسوس فى تعقيد شروط الاقتراض الخارجى ، وبالذات فى مجال ارتفاع سعر الفائدة . حقا لقد استطاعت مصر من خلال انتهاجها لسياسة الانفتاح الاقتصادى ان تحصل على بعض القروض الخارجية من بعض الهيئات الدولية بشروط ميسرة ، وعلى الاخص من هيئة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية التابعين للبنك الدولى ، غير ان شروط الاقتراض الخارجى بالنسبة لانواع القروض الاخرى ، مثل القروض الثنائية وتسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية والقروض المعقودة مع بنوك التنمية الاقليمية (مثل البنك الاسيوى للتنمية ، والبنك الافريقى للتنمية ، .. الخ) اتجهت عموما نحو التعقيد وارتفاع التكلفة . وربما يتضح أثر التضخم ، وما جاء فى ثناياه من ارتفاع فى سعر الفائدة ، على زيادة عبء ديون مصر الخارجية ، اذا ما علمنا ان جانبا هاما من اجمالى ديون مصر الخارجية ، انما يتكون من الديون غير الميسره .

جدول (٤٤) تطور شروط الاقتراض الخارجى للدول الناميه خلال الفترة من ٦٥ ـ ١٩٧٦

السنوات	حجم القروض بملايين الدولارات	متوسط مدة القروض بالسنوات	متوسط فترة السماح بالسنوات	متوسط سعر الفائده	نسبة عنصر المنحه فى القرض	حجم الهبات بملايين الدولارات	نسبة عنصر المنحه فى اجمالى القروض والهبات
١٩٦٥	٦ر٣٠٦ر١	١٨ر٩	٤ر٥	٤ر١ ٪	٣٩ ٪	٢ر٥٣٠ر٤	٥٧ ٪
١٩٦٨	٩ر٩٩٨ر٢	١٩ر٠	٤ر٨	٤ر٤ ٪	٣٤ ٪	٢ر٧٩٤ر٢	٤٩ ٪
١٩٧٠	١٤ر١٠٠ر٤	١٩ر٣	٥ر٢	٥ر٣ ٪	٣١ ٪	١ر٥٠٥ر٢	٣٧ ٪
١٩٧١	١٥ر٩١٨ر١	١٨ر٠	٥ر٠	٥ر٦ ٪	٢٧ ٪	١ر٥٣٥ر١	٣٤ ٪
١٩٧٢	٢٠ر٢٠٨ر٠	١٧ر٦	٤ر٦	٥ر٦ ٪	٢٧ ٪	١ر٩٢٨ر٤	٣٣ ٪
١٩٧٣	٢٨ر٠٨٢ر٤	١٨ر٠	٥ر٣	٦ر٢ ٪	٢٥ ٪	١ر٨٥٩ر٣	٢٩ ٪
١٩٧٤	٣٩ر١١٨ر١	١٧ر٠	٥ر١	٦ر٤ ٪	٢٣ ٪	٢ر٣٥١ر٤	٢٨ ٪
١٩٧٥	٤٣ر٨٨٧ر٠	١٥ر٩	٤ر٩	٦ر٦ ٪	٢١ ٪	٣ر٣٧٥ر١	٢٧ ٪
١٩٧٦	٥٢ر١٣١ر٤	١٤ر٥	٤ر٣	٦ر٨ ٪	٢٨ ٪	٢ر٩٤٥ر٢	٢٢ ٪

المصدر : أرقام السنوات من ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ مأخوذه من :

World Bank: World Debt Tables - External Public Debt of LDCS, op. cit.

اما أرقام الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ فمصدرها :

World Bank: "Annual Report I978", Washington D.C. I978, p. I3I.

وخلاصة ما سبق كله ، هو أن تزايد نسبة التمويل الخارجي للعجز العام للعمليات المالية للدولة قد ادى الى التأثير على المستوى العام للاسعار من خلال محورين اساسيين . المحور الاول ، هو أن اعباء الديون الخارجية قد ادى الى اضعاف القدرة الذاتية على الاستيراد ، مما أثر على حجم العرض الحقيقي لكثير من السلع اللازمه لمواجهة احتياجات الاستهلاك والانتاج والاستثمار (وبالذات في اوائل السبعينيات) . والمحور الثاني هو ارتفاع كلفة الاقتراض الخارجي الناجم عن اتجاه شروط الاقتراض الخارجي نحو التعقد بسبب ظروف التضخم العالمي عموما ، وبسبب تزايد اللجوء الى التسهيلات المصرفية الخارجية وتسهيلات الموردين خصوصا .

٢ - الاثر التضخمي للتمويل المصرفي للعجز العام :

سبقت الاشارة الى ان الدولة لجأت ، بالاضافة الى التمويل الخارجي ، الى الاعتماد على مصادر التمويل المحلية لمواجهة جانب هام من العجز العام الحادث في عملياتها المالية . وقد غطت مصادر التمويل المحلية ما نسبته ٦١٪ في المتوسط من اجمالي العجز العام خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٩ . وقد شملت مصادر التمويل المحلية ، التي لجأت اليها الدولة ، استخدام حصيلة بيع شهادات الادخار ، ومدخرات صندوق توفير البريد ، وسندات الجهاد وغير ذلك من موارد ، بالاضافة الى التمويل المصرفي . وواضح لنا ان المصادر السابقة - فيما عدا التمويل المصرفي - هي مصادر غير تضخمية ، لانها تنبع من مدخرات حقيقية موجودة في المجتمع . اما التمويل المصرفي ، فتأثيره التضخمي معروف ، نظرا لما يتمخض عنه من زيادة محسوسة في حجم النقود المتداولة دون ان يقابلها زيادة مناظرة في حجم المعروض الحقيقي من السلع والخدمات ، ومن ثم فهي تسهم في احداث اختلال واضح بين تيار الانفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات . وهو ما ينعكس في غالب الاحوال في ارتفاع المستوى العام للاسعار .

ويجدر الان للتعرف على الوزن النسبى للتمويل المصرفى فى احداث موجات التضخم بمصر ، ان نتعرف على حجم النسبة التى غطت بها الدولة عجزها العام عن طريق التمويل المصرفى .

ويوضح الجدول (٤٥) تطور هذه النسبة خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ ، ومنها يتبين ان التمويل المصرفى قد غطى حوالى نصف (٥٠٪) مقدار العجز العام للعمليات المالية للدولة خلال هذه الفترة . كما يتضح ان هذه النسبة بدأت بـ ٣٧٪ فى عام ١٩٧٤ ، ثم قفزت مرة واحدة الى ٦٤ر٥٪ فى عام ١٩٧٥ ، ثم ظلت تتدهور بعد ذلك خلال الفترة من ١٩٧٦ حتى ١٩٧٨ ، ثم عادت فى عام ١٩٧٩ الى الارتفاع مرة اخرى . ويبلغ متوسطها خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٧٩ نحو ٤٩ر٢٪

جدول (٤٥) تطور نسبة التمويل المصرفى للعجز العام الحكومى
خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩

السنوات	العجز العام	التمويل المصرفى	النسبة
١٩٧٤	٥٨٨ر٠	٢١٩ر٠	٣٧ر٢٪
١٩٧٥	١١٦٥ر٠	٧٥٢ر٠	٦٤ر٥٪
١٩٧٦	١٠١٠ر٠	٥٢٢ر٠	٥١ر٦٪
١٩٧٧	٩٦٧ر٠	٤٣٧ر٠	٤٥ر٢٪
١٩٧٨	١٧٦٤ر٠	٧٩٢ر٠	٤٤ر٩٪
١٩٧٩	٢٤٦٦ر٠	١٢٧٠ر٠	٥١ر٥٪

المصدر : بيانات للبنك الدولى

وقد انعكس تزايد الاعتماد على التمويل المصرفى لتغطية جانب هام من العجز العام ، فى زيادة مطلوبات الجهاز المصرفى من القطاع الحكومى ومن شركات القطاع العام . وللدلالة على ذلك يمكن أن نستند على بيانات الجدول (٤٦) ففى عام ١٩٧٧ كانت مطلوبات الجهاز المصرفى من القطاع الحكومى ٨ر٣٤٥١ مليون جنيه ، وهو ما يشكل نسبة ٥ر٦٦ ٪ من اجمالى مطلوبات الجهاز المصرفى تجاه كل القطاعات . ثم ارتفع حجم هذه المطلوبات الى ٠ر٧٠٥١ مليون جنيه ، وهو ما يمثل نسبة ٣ر٧٥٪ من اجمالى مطلوبات الجهاز المصرفى تجاه كل القطاعات فى عام ١٩٧٩ . اما المطلوبات من شركات القطاع العام فقد ارتفعت من ٣ر١٠٩٥ مليون جنيه . وهو ما يمثل ١ر٢١٪ من اجمالى مطلوبات الجهاز المصرفى تجاه كل القطاعات فى عام ١٩٧٧ ، الى ٤ر١١١٣ مليون جنيه ولكن يلاحظ أن نسبة ما تمثله مطلوبات الجهاز المصرفى من شركات القطاع العام قد انخفضت الى ٩ر١١ ٪ من اجمالى مطلوبات الجهاز المصرفى فى عام ١٩٧٩ . أما المطلوبات الاخرى للجهاز المصرفى فتتوزع بنسب متفاوته بين القطاع الخاص والجمعيات التعاونية والبنوك المتخصصة .

وانطلاقا من هذه الخاصية التى تميز هيكل الائتمان المحلى بمصر ونتيجة لسياسة التمويل بالعجز Deficit Financing فان " الزيادة الكلية التى حدثت فى التزامات القطاع الحكومى قبل الجهاز المصرفى هى التى حكمت الزيادة الكلية فى عرض النقود بمصر . ومن هنا فان العوامل التى تحكم القطاع الحكومى للاقتراض من الجهاز المصرفى هى - فى حقيقة الامر - العوامل المهيمنه اساسا فى تحديد حجم الزيادة فى عرض النقود بالاقتصاد المصرى " وربما يؤكد هذه الحقيقة مرة أخرى بيانات الجدول ٤٧ والتى توضح تطور عرض النقود والتمويل المصرفى للعجز ونسبة التمويل المصرفى للعجز من عرض النقود خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ .

جـدول (٤٦) توزيع الائتمان المحلى على القطاعات المدنية* (القيم بالمليون جنيه)

الارصدة فى نهاية	١٩٧٧				١٩٧٨				١٩٧٩		التغيرات يناير / سبتمبر	
	ديسمبر	%	سبتمبر	%	ديسمبر	%	سبتمبر	%	١٩٧٨	%	١٩٧٩	%
١ـ صافى المطلوبات من القطاع الحكومى +	٣٤٥١٨	٦٦٫٥	٣٩١٨٩	٦٧٫٧	٥٨٨٨٣	٧٤٫٣	٧٠٥١٠	٧٥٫٣	٤٦٧١٫١	١٣٫٥	١١٦٢٫٧	١٩٫٧
٢ـ المطلوب من شركات القطاع العام	١٠٩٥٣	٢١٫١	١٠٦١٦	١٨٫٣	١٢٠٧٩	١٥٫٣	١١١٣٤	١١٫٩	(٣٣٫٧)	(٣٫١)	(٩٤٫٥)	(٧٫٨)
٣ـ المطلوبات من القطاع الخاص	٤٣٣٨	٨٫٤	٥٠٨٣	٨٫٨	٥٧٦٤	٧٫٣	٨٧٩٧	٩٫٤	٧٤٫٥	١٧٫٢	٣٠٣٣	٥٢٫٦
٤ـ المطلوبات من الجمعيات التعاونية	٧٫٦	٠٫١	٦٫٢	٠٫١	٥٫٦	٠٫١	٨٫٣	٠٫١	(١٫٤)	(١٨٫٤)	(٢٫٧)	٤٨٫٢
٥ـ المطلوبات من البنوك المتخصصة	٢٠٥٧	٣٫٩	٢٩٧٩	٥٫١	٢٣٧٨	٣٫٠	٣١٤٫٢	٣٫٣	٩٢٫٢	٤٤٫٨	٧٦٫٤	٣٢٫١
٦ـ صافى الائتمان المحلى (١+٢ +٣+ ٤ +٥)	٥١٩٤٫٢	١٠٠٫٠	٥٧٩٢٫٩	١٠٠٫٠	٧٩١٦٫٠	١٠٠٫٠	٩٣٦٦٫٦	١٠٠٫٠	٥٩٨٫٧	١١٫٥	١٤٥٫٦	١٨٫٣

* الارقام يمين الاقواس سالبة + صافى المديونية يشمل التسهيلات الائتمانية والاستثمارية فى الاوراق المالية الحكومية وصافى الاستخدامات من صندوق النقد الدولى والمقابل لودائع صندوق توفير البريد والمقابل للعملة المعاونة مطروحا الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفى والودائع المقابلة للمعونة الامريكية .

البنك المركزى المصرى المجلة الاقتصادية المجلد التاسع عشر ـ العدد الثالث والرابع ١٩٧٩ القاهرة ص ٣٣ .

جدول (٤٧) تطور عرض النقود والتمويل المصرفى للعجز
العام خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٩

السنوات	عرض النقود		التمويل المصرفى للعجز العام		نسبة التمويل المصرفى للعجز من عرض النقود
	مليون جنيه	رقم قياسى	مليون جنيه	رقم قياسى	
١٩٧٤	١٢٥٣	١٠٠	٢١٩	١٠٠	١٧ ٪
١٩٧٥	١٥٦٢	١٢٥	٧٥٢	٣٤٣	٤٨ ٪
١٩٧٦	١٩٣٤	١٥٤	٥٢٢	٢٣٨	٢٧ ٪
١٩٧٧	٢٥٣٢	٢٠٢	٤٣٧	٢٠٠	١٧ ٪
١٩٧٨	٣٠٨٠	٢٤٩	٧٩٢	٣٦٢	٢٦ ٪
١٩٧٩	٣٤٢٧	٢٧٤	١٢٧٠	٥٨٠	٣٧ ٪

متوسط معدل النمو السنوى المركب لعرض النقود خلال الفترة = ٢٢ ٪

متوسط معدل النمو السنوى المركب للتمويل المصرفى للعجز للفترة = ٣٤ ٪

متوسط نسبة التمويل المصرفى للعجز الى كمية النقود خلال الفترة = ٢٩ ٪

المقصود بعرض النقود هنا M_1 هى النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى زائدا الودائع الجارية .

جدول (٤٨): توزيع أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية *

(القيمة بالمليون جنيه)

الارصدة فى نهاية	١٩٧٧			١٩٧٨			١٩٧٩		التغيرات		
	ديسمبر	%	سبتمبر	%	ديسمبر	%	سبتمبر	%	١٩٧٨	يناير / سبتمبر ١٩٧٩	%
القطاع العام :											
١ ــ قطاع الخدمات العام	٧٧ر٩	٤ر٢	٨٦ر٩	٤ر٤	١٦٤ر٩	٦ر٦	٣١٠ر٤	١٠ر٨	٩ر٠	١١ر٦	٨٨ر٢
٢ ــ قطاع الاعمال العام	١٦٠ر١	١٤ر٠	٣٦٠ر٨	١٨ر١	٥٧١ر٣	٢٣ر٠	٦٠٦ر١	٢١ر٠	١٠٠ر٧	٣٨ر٧	٢٩ر٨	٥ر٢
٣ ــ شركات القطاع العام	١٠٩٢ر٧	٥٨ر٦	١٠٥٩ر٠	٥٣ر١	١٢٠٥ر٠	٤٨ر٤	١١١٥ر٥	٣٨ر٧	(٣٣ر٧)	(٣ر١)	(٩٤ر٥)	(٧ر٨)
٤ ــ مجموع القطاع العام (١+٢+٣)	١٤٣٥ر٧	٧٦ر٨	١٥٠٦ر٧	٧٥ر٦	١٩٤١ر٢	٧٨ر٠	٢٠٢٢ر٠	٧٠ر٥	٧٦ر٠	٥ر٣	٨٠ر٨	٤ر٢
قطاع الاعمال الخاص :												
٥ ــ شركات الاموال الخاصة	١٦٩ر٥	١ر٩	١٩١ر٠	٩ر٦	٢٠٢ر٦	٨ر١	٢٨١ر٠	٩ر٨	٢١ر٥	١٢ر٧	٧٨ر٤	٣٨ر٧
٦ ــ شركات الاشخاص	٩٤ر٥	٥ر١	١١٥ر٦	٥ر٨	١٤٦ر٢	٥ر٩	٢٦٧ر٩	٩ر٣	٢١ر١	٢٢ر٣	١٢١ر٧	٨٣ر٢
٧ ــ جمعيات تعاونية	٧ر٥	٠ر٤	٦ر٢	٠ر٣	٥ر٦	٠ر٢	٨ر٣	٠ر٣	(١ر٣)	(١٧ر٣)	٢ر٧	٤٨ر٢
٨ ــ منشآت فردية	٥٤ر٢	٢ر٩	٦٩ر٨	٣ر٥	٧٣ر٩	٣ر٠	١٢٥ر٥	٤ر٧	٢٥ر٦	٢٨ر٨	٦١ر٦	٨٣ر٤
٩ ــ مجموع قطاع الاعمال الخاص (٥+٦+٧+٨)	٣٢٥ر٧	١٧ر٥	٣٨٢ر٦	١٩ر٢	٤٢٨ر٣	١٧ر٢	٦٩٢ر٧	٢٤ر١	٥٦ر٩	١٧ر٥	٢٦٤ر٤	٦١ر٧
١٠ ــ قطاع العائلات	٩١ر٧	٤ر٩	٩٤ر٧	٤ر٧	١١٣ر٨	٤ر٦	١٣٦ر٩	٤ر٨	٣ر٠	٣ر٣	٢٣ر١	٢٠ر٣
١١ ــ آخرون عالم خارجى	١٥ر٧	٠ر٨	٨ر١	٠ر٥	٤ر٧	٠ر٢	١٨ر٠	٠ر٦	(٧ر٦)	(٤٨ر٤)	١٣ر٣	٢٨٢ر٩
١٢ ــ الاجمالى (٤+٥+١٠+١١)	١٨٦٣ر٨	١٠٠ر٠	١٩٩٢ر١	١٠٠ر٠	٢٤٨٨ر٠	١٠٠ر٠	٢٨٦٩ر٦	١٠٥ر٠	١٢٨ر٣	٦ر٩	٣٨١ر٦	١٥ر٣

+ الارقام بين الاقواس سالبة .

** يشمل الخزانة والادارة الحكومية والحكومات المحلية ، والهيئات الخدمية بدون مقابل .

البنك المركزى المصرى المجلة الاقتصادية المجلد التاسع عشر ــ العدد الثالث والرابع ١٩٧٩ القاهرة ص ٣٤٢ .

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر

سلسلة من القضايا صدر منها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية ٠
ديسمبر ١٩٧٧٠

(٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories, April 1978

(غير منشور)

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر ٠
ابريل ١٩٧٨٠

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر ٠
يونية ١٩٧٨٠

(٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥٠
ابريل ١٩٧٨٠

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية ٠
اكتوبر ١٩٧٨٠

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ ـ ١٩٧٥)٠
اكتوبر ١٩٧٨٠

(٨) Imroving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (٧٠ ـ ١٩٧٦)٠
اغسطس ١٩٧٩٠

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين ٠
فبراير ١٩٨٠٠

(١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسيه باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصر العربية ٠
مارس ١٩٨٠٠

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١ ــ ١٩٧٨)٠
مارس ١٩٨٠٠

(١٣) تقييم سياسات التجاره الخارجيه والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها ٠
يوليو ١٩٨٠٠

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة اجزاء) ٠
يوليو ١٩٨٠٠

(١٥) A Study on Development of the Egyptian National Fleet- July 1980.